وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة–

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم النفس

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

ظاهرة الهجرة السرية في المجتمع الجزائري

سلوك إجرامي أم تعبير ضحية

دراسة ميدانية بكل من ولايات قسنطينة، سكيكدة، الطارف

رسالة لنيل شهادة ماجستير علم النفس العيادي

تخصص علم النفس المرضي والصدمة النفسية

إعداد الطالب:

حماني حازم

تحت إشراف:

أ.د/ كربوش عبد الحميد

لجنة المناقشة:

أ.د. صالح معاليم	**رئيسا**	**أستـــاذ التعليم العالي**	**جامعة منتوري قسنطينة**
أ.د عبد الحميد كربوش	**مشرفا**	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة منتوري قسنطينة**
د. محفوظ بوالشلوخ	**عضوا**	**أستـــاذ محاضـــر**	**جامعة منتوري قسنطينة**
د. فاطمة الزهراء أبو ساري	**عضوا**	**أستاذة محاضرة**	**جامعة منتوري قسنطينة**

السنة الجامعية: 2011 – 2012

إهداء

إلى روح والداي العزيزين -رحمهما الله-، إلى كل أفراد عائلتي، إلى كل من ساعد من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل، إلى كل من فتح هذه الصفحة وقرأها.

شكر

الحمد لله الذي أعانني على هذا العمل المتواضع ووفقني في إنجازه، جزيل شكري إلى الأستاذ المشرف على عملي الأستاذ الدكتور عبد الحميد كربوش، وكل الأساتذة أعضاء مخبر البحث -العنف الجسدي والصدمة النفسية- وعلى رئسهم الأستاذ الدكتور صالح معاليم.

شكر خاص إلى مديرية الإعلام والاتصال بالناحية العسكرية الخامسة وعلى رأسها العقيد بوشوشة، والمديرية العامة للأمن الوطني وأمن ولاية عنابة.

شكري إلى طاقم جريدة النصر بولاية قسنطينة وعلى رأسهم الرئيس المدير العام السيد العربي ونوغي ورئيس التحرير صديقي عبد القادر.

أشكركم أنتم من ساعد في انجاز العمل من دعم واهتمام ومساهمة وطبع وتجليد، وكل من ملئ استمارة من استمارات البحث.

الفهرس العام

الإطار العام للبحث

دواعي ومبررات اختيار البحث 06

أهمية البحث 07

اهداف البحث 07

المقدمة والاشكالية 09

فرضيات الدراسة 11

الجانب النظري

الفصل الأول: الجريمة، المجرم والضحية

تمهيد 15

التعريف بالجريمة 15

التعريف اللغوي 15

التعريف الاصطلاحي 16

تعريف الجريمة عند العلماء المسلمين 16

التعريف النفسي للجريمة 17

تعريف الجريمة عند علماء الاجتماع..... 17

التعريف القانوني للجريمة 19

تعريف الجريمة عند علماء الإجرام 20

التصنيفات الاجتماعية للجريمة 21

المسئولية 22

المسئولية غير الموجهة 22

المسئولية الجمعية 23

المسئولية الفردية والشخصية 24

المجرم 25

الضحية 27

نظريات تفسير الظاهرة الإجرامية 29

الفصل الثاني: الهجرة

تمهيد 41

تعريف الهجرة 42

أنواع الهجرة 43

الهجرة الداخلية 43

الهجرة الخارجية 43

الهجرة الدولية 43

الهجرة السرية 44

الهجرة السرية في الجزائر 45

تفسير ظاهرة الهجرة 46

أسباب الهجرة 46

الهجرة كمشكلة اجتماعية 49

الهجرة السرية بين السلوك المنحرف والحاجة النفسية 49

المقاربة السيكولوجية لظاهرة الهجرة السرية 50

التوافق النفسي 55

التوافق من وجهة نظر صلاح مخيمر 56

التوافق من وجهة نظر أريكسون 57

الجانب التطبيقي

تقديم الدراسة 62

التمثيل البياني 65

النتائج العامة والاقتراحات 108

الخاتمة 111

قائمة المراجع 112

فهرس الملاحق 116

الملاحق 117

الإطار النظري

سبب اختيار الموضوع:

كان اختيار الموضوع مرتبطا بجوانب عدة، فأولها ميزة الحداثة باعتباره يشكل موضوع بحث جديد لقلة ما كتب حوله ، فللظاهرة قديمة في مفهومها العام كهجرة سرية، حديثة في شكلها الحالي ومصطلحها "الحرقة"، الذي أصبح يعبر عن فئة ابتدعت ظاهرة أخذت صفة العالمية وفتحت المجال لسجال طويل بين أصحاب القانون والتشريع والمنادون بحقوق الإنسان وجمعيات محلية ودولية وحتى أفراد عاديين حول طرق وسبل مكافحتها، فالهجرة السرية لازمت المجتمعات منذ ظهورها، وكانت ملاذ فئات كثيرة كلّ وأسبابه، أما ظاهرة "الحرقة" بشكلها الحالي فقد أصبحت بحداثتها موضوع اهتمام الكثير من الدول وموضوع العديد من القوانين والتشريعات المطالبة بوقفها ومكافحتها، وأصبح انتشارها وتوسعها وتنوع الفئات العمرية والاجتماعية موضوعا بالغ الأهمية كعنوان للدراسة والتحقيق، خاصة وأنها ظاهرة اجتماعية تفتك بفئة شبابية اختارت الإبحار في المجهول وتحدي أخطارا قد يكون الموت على رأسها.

وثانيهما الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع والمساهمة في فهم أسبابه الحقيقية وتسليط الضوء على الجوانب الخفية فيه، ولو بقدر يسير حسب ما وجد وأتيح من مصادر ومراجع على حداثتها، كما أن البحث في المواضيع الحديثة يعطي لمسة التشويق، والتشويق غالبا ما يعتبر دافعا في حد ذاته، وزيادة على ذلك، وبالرغم من أن الظاهرة مست فئات عمرية مختلفة، إلا أنها اقترنت بفئة الشباب بصفة خاصة، وأنا من منتسبي هذه الفئة، فقد يكون لذلك إسهاما في الفهم الجيد للموضوع ودوافعه، وسهولة في إيجاد عينة للبحث والاحتكاك بها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول ظاهرة اجتماعية حديثة آخذت في التطور والتوسع وسط المجتمعات، والمجتمع الجزائري لا يصنع الاستثناء باعتباره يعاني من هذه الظاهرة وآثارها، حيث وجد فيها الشباب وسيلة للوصول إلى الضفة الأخرى طمعا في حياة أفضل، متحديا القوانين والمخاطر، فأصبحت أخبارها تتصدر صفحات الجرائد بشكل يومي، سواء كانت صحافة محلية أو دولية، وشكلت موضوع مباحثات سياسية بين الدول، ودخلت أروقة البرلمان بأسئلة النواب للوزراء، وأخذت مكانا بين صفحات قانون العقوبات بمواد مجرمة، وحرّكت منظمات حقوق الإنسان ببيانات منددة بالقوانين المجرّمة والأساليب العقابية المتبعة، متعاطفة مع الشباب الحراق لما للظاهرة من جوانب إنسانية اجتماعية، وطرقت أبواب المختصين والباحثين للبحث فيها والمساهمة في إيجاد وسائل فهم دقيق ووضع تصورات واقتراحات لوقفها، باعتبار أن مفتاح الحل يكمن في نتائج الدراسات والبحوث، ومن ثم كان البحث فيه ذا أهمية بالغة.

أهداف البحث:

لا تقوم البحوث إلا بأهداف تدفع إليها، فكونها دراسة علمية مضبوطة ومقننة وفق منهج وأسلوب يجعل من الهدف دافعا ويعطي للبحث معنى، وفي بحثي هذا، انطلقت بجملة من الأهداف تمثلت فيما يلي:

- بحكم التخصص، أحاول أن أقدم عملا في مجال تخصصي لكي يكون إسهاما مفيدا للبحث العلمي وخدمة للمجتمع في محاولة وقف هذه الظاهرة.
- التعريف أكثر بهذه الظاهرة وتقديمها بطريقة سهلة الفهم، وفق دراسة تراعي الجوانب النفسية الاجتماعية.

- الشعور بضرورة مكافحتها والمساهمة في الحد منها من خلال الفهم الأعمق والتحليل الشامل.

- فتح المجال للدراسات والبحوث المستقبلية، وفق تصورات ونتائج أولية ومفاهيم يمكن أن تكون منطلقا لأعمال جديدة تبحث في الموضوع.

وإيمانا مني بدور الرسالة العلمية في رقي المجتمعات وتقدمها، أرجوا أن يكون عملي هذا مساهمة بسيطة نافعة في كل ما من شأنه خدمة بلدي وإضافة إلى الجهود التي تبذل لصالح مجتمع سليم ومثالي.

مقدمة وإشكالية:

جاءت الهجرة في أبسط معاينتها لانتقال الأشخاص بصورة فردية أو جماعية منن منطقة لأخرى لتحقيق أهداف مختلفة اجتماعية كانت، اقتصادية أو ثقافية، علمية أو أمنية..و غيرها.

ومع تطور المجتمعات الإنسانية وما تبعها من تطور في القوانين والتشريعات، سواء كانت محلية أو دولية، حددت حرية تنقل الأفراد والجماعات، فاعتمد مبدأ الحدود للفصل بين الدول والأقاليم، وفرضت الوثائق وجوازات السفر والتأشيرات وفق أطر وضوابط متفق عليها.

ولأن كانت هذه الإجراءات في صالح ضبط وتنظيم الحركة والتنقلات، وفي ظل هذه القوانين نشأت هجرة موازية سميت بالهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية، فكانت صبغة من شرع في الهجرة خارج الأطر القانونية، لتصبح ظاهرة عالمية مست جميع مناطق العالم، وأصبح مرتكبيها يتنقلون بين الدول والأقاليم بعيدا عن أعين الرقابة والحراسة مستعملين شتى الطرق لتحقيق غاية الوصول إلى الواجهة المنشودة، كاجتياز الحدود البرية خلسة، والاختباء في البواخر والطائرات وغيرها..

وباكتسابها طابعا إعلاميا هاما، أصبحت الهجرة السرية من القضايا ذات الاهتمام البالغ أثناء السنوات الأخيرة بالنسبة لكثير من الدول، ورغم ما قدم من إحصائيات وأرقام إلا أن حجمها الحقيقي يبقى غير محدد نظرا للطبيعة السرية وغير رسمية التي تكتسبها الظاهرة.

في الجزائر، عرفت الظاهرة خلال السنوات الأخيرة أبعادا خطيرة، وتزايدا مقلق في أعداد المهاجرين غير الشرعيين، فجاءت الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية لتضفي طابع الخطورة، واختار شبابنا القوارب الخشبية الصغيرة، المصنوعة تقليديا والتي تفتقر لأدنى شروط الأمن والحماية، كوسيلة لركوب الأمواج والإبحار نحو شواطئ الضفة الغربية، ضمن جماعات تزيد عن ال 15 فردا في قوارب صنعت لحمل 6

أفراد على الأكثر، ومحركات لا تقوى على الصمود لثقل القارب وطول الرحلة، وإن نجح البعض في مغامراتهم، فغالبا ما ينتهي بهم الأمر في قبضة حراس السواحل أو يختفون في مياه البحر لتنتشل جثثهم بعد أيام، أو يبقون في عداد المفقودين.كما هو الحال لشباب بعض الدول الإفريقية الوسطى والجنوبية، الذين يرتحلون في قوارب هشة انطلاقا من السواحل المغربية والصحراوية والموريتانية، باتجاه السواحل الاسبانية، فكان التأسيس لنوع جديد من الهجرة السرية، وأطلق عليهم مصطلح " الحراقة".

ورغم ما عرفته هذه المحاولات من مآسي وكوارث أودت بحياة العديد من الشباب، وما تبدله وسائل الإعلام والصحافة من توضيح لخطورة الظاهرة، إلا أن أعداد الشباب الحراق لم تعرف التوقف وأضحت آخذت في الارتفاع، فجاء التشريع في العديد من الدول، ليضع قوانين تجعل من الفعل جريمة يعاقب عليها بالسجن والغرامة المالية،كقانون تجريم الحرقة في الجزائر ضمن قانون العقوبات المعدل بمواده: 175 مكرر1، 300 مكرر 39/30، أو قانون الهجرة المنتقاة بفرنسا، وقانون الهجرة السرية في ايطاليا وما قابله من اعتراض لمنظمات حقوق الإنسان، محلية كانت أو دولية، والتي تطالب بمراعاة الجوانب النفسية الاجتماعية للشاب الحراق بدل تجريمه مباشرة.

وفي ظل كل هذه المعطيات، وعلى ضوء هذه القوانين، ما هي نظرة المجتمع الجزائري تجاه هؤلاء الشباب؟ وهل يمكن اعتبار الشاب الحراق كمجرم تجتمع فيه صفات الإجرام، أم كضحية في حد ذاته؟ وما هي نظرة وتصور المجتمع تجاه الظاهرة بشكل عام؟

فرضيات الدراسة:

بشكل عام تعرف الفرضية بأنها عبارة عن تخمين وتفسير محتمل يتم بواسطة ربط الأسباب بالمسببات لتفسير مؤقت للمشكلة أو الظاهرة المدروسة، والفروض تأخذ غالبا صيغة التعميمات أو المقترحات التي تصاغ بأسلوب منسق ومنظم يظهر العلاقات التي يحاول الباحث من خلالها حل المشكلة.

جاء في كتاب " محاضرات في المنهج والبحث العلمي" لكاتباه: سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني، أن البحث الذي يهدف إلى الوصول لحقائق ومعارف كالدراسات المسحية، لا تستخدم فيها فرضيات، عكس الدراسات ذات المستوى المتعمق والتي تهدف إلى تفسير الحقائق والكشف عن الأسباب والعوامل وتحليل الظاهرة المدروسة، والتي تكون فيها الفرضيات لا بد من وجودها.

وبما أن هذا البحث هو عبارة عن دراسة مسحية لبحث نظرة المجتمع حول ظاهرة اجتماعية، ممثلا في عينة بحث باستعمال الاستبيان كوسيلة بحث، فقد أردتها دراسة مفتوحة دون استعمال فرضيات لتبقى النتائج مرتبطة بما تفرزه الإجابات المتحصل عليها من أفراد العينة.

الجانب النظري

الفصل الأول

الجريمة، المجرم والضحية

تمهيد:

يدرك الباحثين بمختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم أن الجريمة سلوك شاذ ينبغي محاربته والوقوف ضده، ولكنهم يختلفون في مفهومها باختلاف نظرياتهم والاتجاه الذي ينطلق منه كل واحد منهم، فالجريمة بمفاهيمها هي المادة الأولية والأساسية التي يبنى عليها علم الإجرام، فلا يمكن تحديد مفهوم المجرم ولا علم الإجرام ولا العوامل الإجرامية إذا لم نحدد أولا ماهية الجريمة.

ظهور الجريمة اقترن بوجود الإنسان –إذا اقترن حديثنا بالجانب الإنساني فقط– فبالحديث عن حادثة سيدنا آدم وأمنا حواء عليهما السلام ومخالفتهما لأمر الله عز وجل بأكلهما من الشجرة المنهي عليها، وإذا ما قارنا الفعل بالتشاريع الوضعية، كانت بمثابة المخالفة المعاقب عليها، ثم بقصة قابيل وهابيل وأول جريمة قتل تقترف في تاريخ البشرية، نرى اقترانها كفعل بوجود الإنسان، لتأخذ بعدها أشكالا وأنواعا تصنيفية مختلفة، حسب ما ينص عليه القانون أو العرف أو القيم والعادات والتقاليد، وأخذت العلوم التي تهتم بها تعاريفها مما تمليه اختصاصاتها واهتماماتها فكان لكل منها تصنيفاتها ومصطلحاتها ومقارباتها، لنشهد اختلافات وإثراءات وضعت للظاهرة علم واسع البحوث والدراسات.

1 – التعريف بالجريمة:

1-1 التعريف اللّغوي:

ورد في لسان العرب أن «جرم» بمعنى جنى جريمة، وجرم إذا عظم جرمه أي أذنب([1])، أما في مختار الصحاح فإن الجرم والجريمة يعني الذنب ومنه جرم أجرم واجترم، فالجرم مرتبط بالخطأ إذا عظم وتجاوز معنى الخطأ البسيط، والذي يحدد معناه بصورة عرفية اجتماعية أو بصورة قانونية.
لم يغب مصطلح الجرم في كتاب الله تعالى، و وردت كلمة الجريمة بمشتقاتها في ست وستين آية من القرآن الكريم بمعاني مختلفة، لكن كلمة المجرم إفرادا وجمعا وردت بست صيغ وكلها تتضمن أن أصحابها ارتكبوا عظائم الذنوب، مخالفين تعاليم الدين الحنيف، ومعتدين على التشريع السماوي، ولذلك استحقوا العذاب العظيم([2])، فنجد في سورة المعارج: «**يود المجرم لو يفتدي من عذاب يومئذ ببنيه**»([3])،

---

[1]– ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، كتاب الكتروني، ج12، ص 91.

2- الرازي أبو بكر، مختار الصحاح، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، ج1، ص43.

[3] – سورة المعارج، الآية: 11.

وفي سورة طه: «**إنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنّم لا يموت فيها ولا يحي** »[1]، وفي السّجدة: «**ولو ترى إذ المجرمون ناكسون رؤوسهم عند ربّهم**»[2]، هذا الوصف لم ينطبق على جميع المخالفين الذين ارتكبوا معاصي، وإنما ينطبق فقط على المخالفين الذين ارتكبوا أفعالا توصف بالكبيرة، فالعقاب بنوعه لا يجمع جميع المخالفين، وإنما لكل مخالفة عقاب ما لم يتب فاعلها ويكف عنها، فالأفعال درجات، والجريمة أعلى درجات الخطأ، ومن نفس المعنى جاء اسم الأجرام السماوية، فهي كلها تشترك في الكِبر والعظمة[3]، وبهذا فرقت تعاليم الدين الحنيف بين ما هو خطا وما هو جرم، وجاء لكل منهما ضوابط تحدد الحكم منه.

1 2 – اصطلاحا:

1-2-1: تعريف الجريمة عند العلماء المسلمين:

يعتبر الأقدم، كما أن للفقهاء دورا لا ينكر في البحوث المتعلقة بالجريمة، بل وسبقوا الثورات الإصلاحية في هذا الميدان في عدة أمور، وما يعد أشهر تعريف للجريمة عند علماء المسلمين هو ما ذكره الإمام **الماوردي** في السياسة الشرعية بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزيز[4]، ويفهم من هذا التعريف ما يلي:

1-أن الفعل المجرم محرّم في الشرع، وعليه فلا يصدق اسم الجريمة على الأفعال المباحة بالنفس أو بالأصل.

2-أن هذه الأفعال المحظورة وضعت لها عقوبة منصوص عليها إما بالحد بأن تكون العقوبة المقدرة ومحددة شكلا ومعنى، أو بالتعزيز بأن تترك للحاكم أو للقاضي يوقعها بشروط وضوابط [5]، ويتحصل من ذلك أن المحظورات غير المنصوص على عقابها لا تعد جرائم حتى وإن كانت حراما كالغيبة والنميمة وأكل الربا.

---

[1]- طه، آية 74

[2]- السّجدة، آية 12.

[3]- منصور رحماني، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة- الجزائر، 2006،ص 10

[4]- الماوردي، الأحكام السلطانية ، كتاب الكتروني، الباب التاسع عشر.

[5]- رحماني منصور، مرجع سابق، ص 60-61.

1-2-2: التعريف النفسي للجريمة:

شهد هذا الجانب مثله مثل الجوانب السابقة اختلافات أخرى، غير أن الاختلافات في مجال علم النفس تبدو أقل بسبب أنه ركز على جانبين في تعريفه للجريمة:

الأول: أن الجريمة غريزية.

الثاني: أن الجريمة فعل لا إرادي ناتج عن صراعات نفسية، تحدثها مكبوتات اللاشعور.

ففي الجانب الأول عرفت الجريمة بأنها:«فعل يهدف إلى إشباع غريزة إنسانية، وصادف هذا الإشباع خلل كمي أو شذوذ كيفي في هذه الغريزة، انهارت معه الغرائز السامية والخشية من القانون»

وفي الجانب الثاني، عرفت الجريمة بأنها: «انعكاس لما تحتويه شخصية الفرد من مرض نفسي، يعبر عن صراعات انفعالية لاشعورية، ولا يعرف الفرد صلتها بالأعراض التي يعاني منها».

بعض تعاريف علم النفس تمزج بين المفهوم النفسي والقانوني والاجتماعي للجريمة، ومن قبيل ذلك تعريف يقول: «الجريمة فعل إنساني يسأل عنه الفرد، ويتحمل عواقبه إذا توافرت الإرادة والحرية والاختيار»، ومما يلاحظ على التعاريف النفسية للجريمة أنها تركز على الحالة الصحية للنفس والعقل لدى الشخص وقت ارتكابه للفعل، وهي أمور تتطلب فحصا علميا متخصصا في الطب والعلاج النفسي والطب العقلي لإثبات اعتلال الصحة النفسية من عدمه قبل المحاكمة، اتجاهات علم النفس وأحكامه غالبا ما تصطدم بثقافات وتقاليد بعض المجتمعات –الدينية خاصة– والتي ترى في علم النفس حقلا من حقول الشعوذة والسحر وحتى الكفر ، إلا أن ذلك لا ينقص من المكانة والدور الذي أصبح يلعبه علم النفس في تفسير وتحليل الكثير من الجوانب في المسائل الإجرامية، وهو ما يفسر وجود أخصائيين في علم النفس ضمن طواقم فرق التحريات الجنائية في العديد من الدول.

1-2-3: تعريف الجريمة عند علماء الاجتماع والأخلاق:

يربط هذا التعريف الجريمة بمخالفة القيم التي استقرت في وجدان الجماعة، فكل سلوك خالف هذه القيم عُدّ جريمة، كما يربطها أيضا بمصالح الجماعة الأساسية فكل فعل ضار بمصالح الجماعة الأساسية فهي جريمة، وبالتالي يكون مناط بتكييف الفعل بأنه إجرامي من عدمه ليس بكونه منصوصا عليه في نص تشريعي وإنما بمبادئ الأخلاق والقيم الاجتماعية التي تسود الجماعة [1]، ووفقا لهذا التعريف فإن الزنا–

1– مأمون سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر، 1978، ص 60.

مثلا- جريمة وإن لم ينص القانون على ذلك لأنه يخالف القيم الاجتماعية ومبادئ الأخلاق، بينما لا تكون المخالفات القانونية كحمل السلاح بغير رخصة مثلا جريمة، لأنها لا تمس القيم الاجتماعية ومبادئ الأخلاق، ولو جرمها القانون بنص صريح، فبين القيم المتعارف عليها والقانون التشريعي، تقبع الجريمة أو مصطلح الإجرام بين مفاهيم متعارف عليها من جيل إلى جيل تحدد ما هو مقبول وما هو غير مقبول، وقانون وضع للجريمة مقاييس وتعاريف وتصنيفات أخذت من العلم منطلقا في تفاسيرها وحكمها، كما أن بعض المجتمعات الدينية كيفت قوانينها مع التشاريع السماوية المسلم بها، كما هو الحال بالنسبة للدولة الجزائرية التي جعلت من التشريع الإسلامي مرجعا لأحكام القانون.

لكن المفاهيم الاجتماعية للجريمة اختلفت كثيرا بسبب اختلاف القيم والمبادئ الاجتماعية التي ترتبط بها الجريمة، وتضييقا للدائرة لغرض الاقتراب أكثر من الدقة، جاء تعريف - **جاروفالو**- وهو أحد أقطاب المدرسة الوضعية، حيث يرى بأن الجريمة هي كل فعل أو امتناع أعتبر جريمة في كافة المجتمعات المتمدينة والتي اعتبرت كذلك على مر العصور بسبب تعارضها مع قواعد الإيثار والرحمة والأمانة والنزاهة، أو بعبارة أخرى لتعارضها مع المشاعر الغيرية التي تهدف مباشرة إلى تحقيق مصلحة الغير أو الشعور بالعدالة، ويطلق -جاروفالو- على هذه الجريمة اسم الجريمة الطبيعية ومن أمثلتها القتل والسرقة([1])، ويترتب على هذا التعريف أن الجريمة واحدة عند المجتمعات المتمدينة، وثابتة في الزمان والمكان، ولا تتعارض إلا مع بعض قواعد الأخلاق -وهي التي ذكرها- وقد تعرض هذا التعريف إلى النقد من عدة مواضع، منها:

1- أنه لم يحدد مفهوم المجتمعات المتمدينة، وتحديدها بدقة غير ممكن، وحتى لو تم تحديدها نظريا فإن تحديدها على أرض الواقع متعذر.

2- وثانيها أن الواقع يؤكد أن الجرائم كانت ولا تزال تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان لآخر، والتطورات التي طرأت على القوانين الحديثة أصدق دليل على ذلك، فقد ألغيت جريمة الزنا مثلا في فرنسا عام 1975، وفي ألمانيا عام 1969 وفي إيطاليا عام 1965، وأدخلت جرائم أخرى كالإرهاب والمخدرات وغيرها، وفي الجزائر أضيفت إلى قانون العقوبات جرائم أخرى منها التحرش الجنسي مثلا. ولم يقتصر التطور على هذه الجرائم بل امتد حتى الجرائم الطبيعية التي ذكرها-جاروفالو- كالقتل والسرقة، فلم يكن قتل السود جريمة إبان الحكم العنصري لجنوب إفريقيا ثم أصبح جريمة بعد ذلك،

1-القهوجي علي عبد القادر، أصول علمي الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان،2002، ص17

ومما تقدم نلاحظ أن –جاروفالو– حاول أن يخرج بتعريف للجريمة من غموض العموم فجاء تعريفه ناقصا وقاصرا([1])، وتفاديا لهذه الانتقادات التي وجهت إلى تعريف –جاروفالو– ذهب فريق آخر من علماء الاجتماع، ومنهم–**أنريكو فيري**– وهو أحد أقطاب المدرسة الوضعية و–**جريسيني**– إلى أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع، ولم يبتعد –**دوركايم**– عن هذا التعريف عندما قال بأن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارف مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة ([2])، ويترتب عن كل هذا أن مفهوم الجريمة نسبي زمني يختلف باختلاف المجتمعات، فقد يكون سلوك ما جريمة في مجتمع دون آخر، وهذا التعريف أبعد الإشكاليات الواردة حول الغموض، وأقر ببعض النقد، ولكنه رغم ذلك هو تعريف لا يتناسب وعلم الإجرام الذي يتسم بالثبات، وإلا فإن علم الإجرام سوف يتحول إلى علم نسبي يتغير مع تغير المجتمع في الزمان والمكان، وذلك لا يتناسب مع العلم وإنما يتناسب مع القانون الذي يتّسم بالمرونة والتغير، ويتضح ذلك في المجتمعات المحافظة على وجه الخصوص والمجتمعات القبلية، إذ أن قوانينها تستمد من صلب الثقافة المحلية، فما هو منبوذ ثقافيا لا يقبل قانونيا، وفي هذا الصدد ثارت فعاليات المجتمع المدني في الجزائر لما تحدثت أطرافا حول سن قانون ينظم عمل بيوت الدعارة، وأصبح الناس يتحدثون بسلبية عن الإفراج عن المساجين من لصوص وقطاع طرق بمناسبة الأعياد الدينية والوطنية على أساس أنه مدان اجتماعيا وقانونيا والإفراج قبل إتمام المحكومية لا يعد في صالح المجتمع.

1-2-4: التعريف القانوني للجريمة:

يرتبط تعريف الجريمة هذه من الناحية بقانون العقوبات من جهة، وبالمجتمع من جهة أخرى، فهي فعل ما يعاقب عليه المجتمع ممثلا في مشرعه لما ينطوي عليه هذا الفعل من المساس بشرط يعده المجتمع من الشروط الأساسية لكيانه أومن الظروف المكملة لهذه الشروط ([3])، أي هي كل فعل أو امتناع يقع بالمخالفة لقاعدة جنائية منصوص عليها، ويتقرر له جزاء جنائي يتمثل في عقوبة جنائية أو تدبير احترازي([4])، وعن هذا تترتب عدة أمور:

---

[1]– د.منصور رحماني، مرجع سابق، ص 13.

[2]– القهوجي علي عبد القادر، علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية، 1995، ص14.

[3]– رمسيس بهنام، الجريمة والمجرم في الواقع الكوني، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1995، ص28.

[4]– أمين مصطفى ، مبادئ علم الإجرام ، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1990، ص41.

1-لا يعد الفعل جريمة ما لم يكن مخالفا لنص القانون تماشيا مع القاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، وعليه فكل سلوك مهما كان ضرره لا يكون جريمة إلا إذا كان منصوصا عليه.

2-أن الجريمة قد تقع بالفعل كما قد تقع بالامتناع عما أوجبه القانون، لا فرق في ذلك، ففعل المحرم معاقب عليه وكذلك الامتناع عن فعل الواجب، كامتناع الأب عن النفقة على الزوجة والأطفال مثلا.

3- أن الفعل المجرم لا يكون كذلك إلا إذا كان معاقبا عليه بنص القانون تماشيا مع قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص القانون وسواء كان ذلك بعقوبة أو تدبير.

4- يفترض أن يكون الفعل المجرم صادرا تشريعه تجريما وعقابا عمن يمثل المجتمع حقيقة، فلا يصح أن يشرع من لا علاقة له بالمجتمع المعني كالشخص الأجنبي أو من له ثقافة مغايرة لأفراد المجتمع، كما أن التشريع الذي يحكم كل أفراد المجتمع لا يوضع إلا من طرف من له الحق في تمثيل أفراده، كان ينتخب أو يعين وفقا لإجراءات ومعايير متعارف عليها.

ويقتضي ذلك أيضا أن يكون السلوك المجرم ضارا بأحد الشروط الأساسية أو الحاجية أو الكمالية لكيان المجتمع، وخلا بآدابه ونظامه، ويعتبر التعريف القانوني للجريمة الأدق في بيان حدود الجريمة، وهي أشمل أيضا من التعريف الاجتماعي، ويكون جيدا عندما يكون المشرع معبرا حقيقة عن اتجاه المجتمع، بمعنى أنه لا يجرم إلا ما يمس بمصالح المجتمع، فإذا كان الحال كذلك أصبح كل ما هو في خانة الجرم محل إجماع من أفراد المجتمع على تجريمه، وإذا كان المجتمع لا يرى في ما يجرمه القانون عدلا كان هنالك خلل في ترجمة اتجاه المجتمع، إذ أنه شائعا أن المصالح والحسابات السياسية والاتفاقيات الدولية تعد ذات أولوية في تسطير البرامج ووضع القوانين.

1 2-5: تعريف الجريمة عند علماء الإجرام:

يعرف علماء الإجرام الجريمة باعتبارها حقيقة واقعية، ويقولون بأنها إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا يسلكه الرجل العادي حين يشبع الغريزة نفسها، وذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات([1])، فالغريزة قائمة والتمتع بالملذات صفة يميل إليها الجميع، ولكن

[1]- د.رمسيس بهنام، الوجيز في علم الإجرام، منشأة المعارف، مصر1998، ص30.

طريقة إشباع الملذة هو ما يشكل فارقا بين ما هو سلوك سوي من غيره، غرائز ثلاث هدفها النهائي هو البقاء، وهي:

غريزة القتال والدفاع، غريزة الاقتناء، والغرائز الجنسية، وكل الجرائم ترتكب بهدف الدوافع، فالغريزة الأولى تؤدي إلى جريمة القتل والاعتداء بصفة عامة والثانية تؤدي إلى السرقة وجرائم الاعتداء على المال، وأما الثالثة فتؤدي إلى جرائم الشرف، وإذا كانت هذه الغرائز ضرورية في الإنسان، ولابد من إشباعها بطرق متعارف عليها لا تلحق الأذى بأحد، فإن المجرم هو ما يشبع إحدى هذه الغرائز بغير ما هو متعارف عليه.

وما يلاحظ هنا أنه مفهوم واسع جدا بحيث يؤدي الأخذ به إلى إدخال سلوكات كثيرة لا حصر لها تحت مظلة الإجرام، لكن هذا التوسيع لا يضر أحدا، ذلك أن علماء الإجرام يبحثون في أسباب الشذوذ ودوافعه، ولا يترتب على كلامهم أو أبحاثهم عقاب ما، وإنما فقط يستفيد رجال القانون منها، وعلى ضوءها يقررون الأحكام المختلفة للجرائم والعقوبات([1])، فعلم الإجرام ما هو إلا حلقة وصل تفصل بين الجريمة ورجال القانون بالمساهمة في الفهم الجيد والدقيق لمجرى الأحداث فيصبح أساسيا لوضع الأحكام، كما أن علم الإجرام يعتبر حقلا متنوعا من الاختصاصات كعلم النفس وعلم الاجتماع والقانون والفيزيولوجيا والانتربولوجيا وغيرها، وهو ما يجعله أكثر شمولية وانفتاحا في مفاهيمه، وبحديثه عن إشباع الحاجيات بطرق شاده، أوضح الخروج عن ما هو متعارفا عليه بين أفراد المجتمع من قوانين وعادات وتقاليد.

2 التصنيفات الاجتماعية للجريمة:

تهتم التصنيفات الاجتماعية للجريمة بحياة الناس ومصالحهم ومؤسساتهم الاجتماعية التي يقع عليها الضرر، كما تضع في بؤرة اهتمامها أيضا دوافع المجرم في ارتكاب الجريمة، والهدف من هذه التصنيفات الاجتماعية تسيير دراسة الجريمة والسلوك الإجرامي.

وتقسم الجرائم من الناحية الاجتماعية إلى سبعة أنواع:

1-جرائم ضد الممتلكات: كالسرقة، والحريق العمد...الخ

2-جرائم ضد الأفراد: كالقتل والضرب.

[1]- د.منصور رحماني، مرجع سابق، ص 15،16.

3- جرائم ضد النظام العام: كجرائم أمن الدولة والفوضى والتخريب.

4-جرائم ضد الأسرة: كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.

5-جرائم ضد الدين: كالاعتداء على أماكن العبادة.

6-جرائم ضد الأخلاق: كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في الأماكن العامة.

7-جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع: كالصيد في غير موسمه أو تبديد ثروات المجتمع.

3 المسئولية:

من الأمور الأساسية في محيط الخروج على القانون تحديد المسئولية، والمسئولية هي اعتبار فاعل الفعل الجنائي مسئولا عنه، وبمعنى آخر هي نسبة الجريمة إلى فاعل يكون مسئولا عنها.
إذا تتبعنا تاريخ الإجرام في المجتمعات القديمة والحديثة نجد أن الجماعات البدائية تجد أن المسئول عن الجريمة ليس دائما هو مرتكبها، وقد تطورت فكرة المسئولية على مرّ العصور وأصبحت دائرتها تتجه تدريجيا من الاتساع الشديد إلى الضيق الشديد [1]، فالبحوث سلطت الضوء على جانب المسئولية ووضعت تصورا أشمل وأدق وأصبحت المسئولية تنظر كالآتي:

3-1: المسئولية غير الموجهة:

دلت الأبحاث التي قام بها علماء الإنسان، على أن بعض الشعوب البدائية قد لا تلصق المسئولية بالشخص نفسه الذي ارتكب الجريمة ولكن يصب العقاب على أشخاص آخرين.

في بعض القبائل البدائية عندما يموت شخص بسبب غير معروف فإن أهل الميّت يجتمعون لكي يلفقوا للقادم الأول تهمة القيام بالجريمة ويعاقبونه عليها، كما كانت المسئولية تلقى على الجماد، والحيوان، والأطفال، والمجانين وجثث الموتى، فعند **العبرانيين*** - إذا سقط حجر أو شجرة على شخص وتسبب في قتله فإن الحجر أو الشجرة كان يقدم للمحاكمة، وقد تكون هذه الفكرة ناشئة عن فكرة **الطوطم** - التي تذهب إلى أن لبعض الجماد روحا وحياة، ولذلك فإن المسئولية يمكن أن تقع عليها.

---

[1]- سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 26.

*- العبرانيين هم بني إسرائيل كما هو شائع، وهم اليوم يعرفون على أنهم اليهود، والتسمية الشائعة اليوم هي العبريين.

كما كانت جثث الموتى تعاقب، ويمثل بها في المجتمعات القديمة والمتوسطة، فقد صدر أمر ملكي في فرنسا سنة 1670 ينظم العقوبات التي تصب على جثث بعض المجرمين بعد إعدامهم لا سيما المتهمين بالإساءة إلى الدين أو الذات الملكية.

ومثل هذا كثير في قوانين –**حمورابي**[*] – وعند المصريين القدماء وفي القوانين الرومانية واليونانية القديمة([1])، وهو ما يسمى –القصاص غير الموجه– وهو انتقام ليس له هدف محدد، ويرتبط بالمسئولية غير المحددة، والسبب الاجتماعي وراء هذا الإجراء هو أن هذه الأقوام تريد بعقابها أي شخص تعده مسئولا (ولو تلفيقا)، تجنيب أنفسهم ومتاعهم وحيواناتهم ومجتمعهم غضب الآلهة التي لا ترضى أن تحدث جريمة دون أن يقتص من فاعلها وفق اعتقادهم.

3-2: المسئولية الجمعية:

تتضمن المسئولية الجمعية فكرة أن الجماعة أو المجتمع مسئول عن سلوك كل فرد من أفراده، فعندما كانت بلاد اليونان والرومان القديمة تعيش في ظل النظام القبلي كانت القبيلة كلها مسئولة عن أي جرم يرتكبه أحد أفرادها، وقد سادت هذه الفكرة عند العرب في جاهليتهم وعند الأمم القديمة كلها تقريبا، ولا تزال بقايا هذه الفكرة موجودة حتى الآن في بعض المجتمعات الحديثة كما هو الحال في جنوب إيطاليا، وجزيرة صقلية، وفي ايرلندا الشمالية، وبعض الدول العربية، وترتبط بفكرة المسئولية الجمعية فكرة القصاص الجمعي والتي تتلخص وظيفته في أن يحسن المجتمع أو الجماعة الإشراف على سلوك أفراده حتى لا يتعرض كله للضرر من جراء فعل فرد واحد من أفراده.

يرى عالم الاجتماع الفرنسي – **فوكونيه** – أن المسئولية حقيقة اجتماعية موضوعية في نظر المجتمع، ولذلك فإن المجتمع يتجه عند حدوثها إلى محاولة القضاء على آثارها بصرف النظر عن شخصية المجرم وذاتيته، ويؤكد هذه النظرة– **شتينمتز**– الذي يعطي أمثلة على ذلك بمجتمعات يسودها نوع من الانتقام غير الموجه.

–فوكونيه– يرى أن المسئولية والجريمة ترجع إلى مجموع الانفعالات وأنواع الشعور التي تثيرها الجريمة، فإذا حدث فعل إجرامي اهتز له الشعور القومي وحدثت موجة من الاستياء العام، شعور لا

---

[1]– سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص26، 27.

*–الطوطم هو شكل أو رمز على شكل حيوان أو نبات أو جزء من إنسان يرمز إلى صفات معينة للجماعة البشرية التي تعيش في مجتمع معين.

*–حمورابي حاكم بابل بين عامي 1792–1750 ق.م، مسلته الشهيرة تعتبر من أقدم وأشهر القوانين في العالم.

يسكن ولا يخمد إلا إذا قابله عقاب يعتقد المجتمع أنه رادع، ذلك أن المجتمع حريص كل الحرص على أن تظل نظمه الاجتماعية مصونة لا تمس، وهو يعد الاعتداء عليها اعتداء على حرمته وقدسيته ويطالب بالقصاص، فتكون وظيفة المسئولية تتلخص في إيجاد- مسئول- يصب عليه العقاب، أي يفرغ المجتمع فيه غضبه حتى يستريح ضميره الجمعي.

وهناك رأي آخر يرجع السبب في حرص المجتمع، ممثلا في أفراده على عقاب من يقترف جريمة يهتز لها الشعور العام بعقاب قاسٍ، إلى الاعتداء بأنه إذا لم يكشف المجرم ويعاقب بصرامة فإن التحسس يلازمهم، فتنهال عليهم الكوارث والمصائب تهددهم بالانهيار والفناء، وينطبق ذلك بوجه الخصوص على من يخرج عن الأحكام الشرعية في كل دين من الأديان السماوية [1]، وكذلك في أعراف وسنن الأقوام البدائيين والحضارات القديمة سواء كان ذلك بعلمه وإرادته أم كان بغير علمه ولا بإراداته كما هي الحال في أسطورة « **يوكاستا وأوديب*** ».

3-3: المسؤولية الفردية والشخصية:

تطورت فكرة المسئولية وأصبحت دائرتها تضيق شيئا فشيئا حتى أصبحت الآن لا تكاد تتعدى دائرة الشخص الذي اقترف الجريمة، فأصبحت المسئولية فردية أو شخصية، فالأب ليس مسئولا عن فعل ابنه ولا الابن عن فعل أبيه، إلا إذا كان له نصيب في العمل الذي أرتُكب [2]، فالقاعدة السائدة الآن هي المسئولية الفردية وأن المسئولية الجمعية أو الكلية لا توجد إلا في بعض الحالات الاستثنائية المحدودة.

إن الغرض الأول من المسئولية في المجتمعات المختلفة هو تقديس المجتمع أو العقل الجمعي في إلزام الأفراد باحترام النظم الاجتماعية التي يشرعها، لأن في احترام هذه النظم بقاء المجتمع واستمراره.

أما الغرض الثاني، فهو التضامن الاجتماعي بين الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع وإشعارهم بأنهم يكونون جسما واحدا بحيث إذا لحق أحدهم ضرر أو مكروه فلا بد من القضاء على أسباب الضرر وتعويضه عما لحقه بشكل ما.

وبغض النظر في أنواع المسئولية، فإن تحديد طرف مسئول ومحاسبته ومعاقبته يعتبر في حد ذاته تفريغ وتنفيس عن النفس للأفراد مما يشعر به من ظلم واعتداء على الحقوق، حتى لو كان الملام جمادا، كمثل من انتابه غضب شديد فيكسر ما يجد أمامه من أواني أو أغراض، فيما يجد البعض في

---

[1]- سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 29- 30.

[2]- نفس المرجع، ص 30.

*- أوديب ملك طيبة في الميثولوجيا الحديثة، حقق النبوءة التي قالت أنه سوف يقتل أباه ويتزوج أمه التي هي يوكاستا.

أغراض المعتدي وسيلة للتنفيس بإتلافها، فان كان الجاني لا يؤهل لتحمل المسئولية أوقعت الملامة على من يمثله أو يكفله، فان كان طفلا أو قاصرا وقع اللوم على الوالدين أو الكفيل، وان كان ذا تكوين ناقص أو غير سليم وقع اللوم على المجتمع، وان كان أهلا لتحمل المسئولية كان من يجب لومه وإدانته.

4 المـــــجـــــرم

في هذا يطرح الدكتور مكي دردوس في كتابه «الموجز في علم الإجرام » تساؤل مضمونه: من هو المجرم؟ أهو شخص ساءت حالته الاجتماعية ودفعت به الحاجة إلى الخروج عن القانون؟ أهو شخص مريض بدنيا أو عقليا دفع به مرضه إلى الإخلال بالنظام الاجتماعي في حين لم يكن يدري ماذا يفعل؟

أهو شخص قصر في حقه المجتمع فانتقم لنفسه من هذا المجتمع؟

يرى الدكتور –مكي دردوس– أنه يجب على كل عالم أن يطرح على نفسه هذه التساؤلات ويحاول الإجابة عنها بالتعرف عن السبب أو الأسباب الحقيقية التي دفعت بالمجرم إلى ارتكاب الجريمة في حين أنه على الصعيد العملي، لا يطرح العالم على نفسه هذه التساؤلات، فهو يكتفي بسؤال واحد هو السؤال الذي يفرضه عليه تخصصه، وكما يكتفي بسؤال واحد فهو يكتفي بجواب واحد ([1])، فالاختصاص يقضي بعدم الخوض فيما يخرج عن نطاقه، وكل علم يدرس الموضوع من زاوية تخصصه.

وبالحديث عن المرض العقلي، ترفع صفة الإجرام وتثبت حالة اللاوعي، فمن لا وعي له لا تنسب إليه الأفعال، ويصبح الحديث في هذا الحال عن التكفل العلاجي بدل العقوبة، باعتباره غير مسئول عما قام به مثله في ذلك مثل المجبر على الفعل أو المكره عليه والذي تسقط عنه المسئولية المباشرة.

لو تماشينا مع المفهوم القانوني للجريمة فإن المجرم بهذا النظر هو من أتى سلوكا منصوصا عليه في قانون العقوبات وحكم عليه بالعقوبة المقررة بحكم بات، بما يعني ثبوت نسبة السلوك الإجرامي إليه، ويفهم من هذا أن من أتى سلوكا إجراميا ولم يحكم عليه فهو ليس إلا متهما أو مشتبها به، وبالتالي فهو ليس مجرما بعد ولا يصلح أن يكون موضوعا لعلم الإجرام، غير أن هناك اتجاها فقهيا يوجب أن يمتد علم الإجرام إلى المتهمين أيضا، فيكون المقصود بالجرم في علم الإجرام –تبعا لذلك– هو كل شخص

[1]– د. مكي دردوس، الموجز في علم الإجرام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص5.

أسند إليه ارتكاب جريمة بشكل جدي سواء أدانه القضاء نهائيا أو لم يدنه، وحجتهم في ذلك البحث في علم الإجرام يختلف عنه في القانون الجنائي، كما أن نتائج هذا البحث لا تترتب عليها تلك الآثار الخطيرة التي تترتب على ثبوت صفة المجرم في القانون الجنائي، فيكفي في علم الإجرام بأن الجريمة قد وقعت وأن شخصا معنيا هو مرتكبها لكي يقوم العلماء بدراسة تلك الجريمة وهذا المجرم [1]، إن المجرم الذي ينبغي أن يتناوله علم الإجرام بالدراسة هو كل فرد ارتكب متعمدا سلوكات شأنه الإضرار بالنفس أو بالمال أو بالمشاعر، ويبين على ذلك أن يكون ارتكاب السلوك الإجرامي متعمدا فإن كان خطأ فلا يدخل صاحبه ضمن موضوعات علم الإجرام، ولا يشترط في السياق ذاته أن يكون السلوك الإجرامي قد أفضى إلى نتيجة ضارة، فيكفي أن يباشره الجاني وإن لم يحقق النتيجة التي كان يصبو إليها، فيدخل ضمن ذلك صاحب الجريمة الخائبة والمستحيلة، وتصبح دراسة المجرم غير مرتبطة بالسلوك ونتيجته فحسب بل تنفذ إلى أعماق شخصية المجرم، فعلم الإجرام لا يرتكز على النتائج بقدر ما يركز على الأسباب والدوافع وذلك ما نجده عند المتعمد وإن لم يحقق نتيجة دون المخطئ وإن ترتب على سلوكه نتيجة ضارة [2]، وذلك بالنظر إلى نية الفرد في ارتكاب الجريمة من عدمها، فوجود النية يعني الشروع في الفعل، وهو ما يصطلح عليه في القانون بسبق الإصرار، وهي عادة ما تكون مرحلة الإعداد والتحضير، وتكون في بعض الجرائم كافية لإدانة الشخص دون المرور إلى الفعل، كجريمة المساس بأمن الدولة مثلا بالتحضير للانقلابات والتخابر لجهات أجنبية وغيرها، عكس جرائم أخرى أين لا يكفي التفكير والإعداد لتعريض صاحبها للعقاب، فالتفكير والتحضير للسرقة لا يكفي لإدانة الشخص، ويتطلب ذلك القبض عليه متلبسا.

إن البحث في شخصية المجرم أو المتهم بجرم ما يفتح المجال لفهم المكونات الشخصية التي قد تكون المساهم الأكبر في إبراز السلوكات العدائية أو الأفعال الإجرامية وفهم الدوافع الحقيقة للسلوك، كما أنها قد تقلب مجريات التحقيق إن أوضحت أن المتهم لا يقوى بشخصيته على ارتكاب أفعالا شاده، فالاعتماد على التحليل في قضايا الإجرام أصبح أكثر من حاجة لما له من نتائج مساعدة، حتى وان كان في بعضها القصور أو الخطأ، فكل العلوم معرضة للخطأ، وتكمن أهميته في انه يبرز جوانب خفية لا تتناولها بقية العلوم، والتحليل يضفي على الموضوع فهما أكبر وأعمق.

---

[1] – د. منصور رحماني، مرجع سابق، ص 18.

[2] – نفس المرجع، ص19.

وعموما فان المجرم هو ما اتفقت حوله مختلف العلوم والاتجاهات على انه من يرتكب أفعالا لا تصب في خانة المتفق عليه، سواء كان الاتفاق قانونا سماويا يتبع المجتمع ملته، أو وضعيا جاء لينظم الحياة العامة ويحدد الأشكال والمناهج الواجب إتباعها، أو عرفيا تعارف علية المجتمع من خلال عاداته وتقاليده.

5 علم الضحية:

إذا كان مفهوم علم الضحية يبدوا نسبيا حديث العهد، إلا انه يعود العهد القديم، انه مرتبط بكل أشكال الفيروسات المرضية للإنسان والأشكال الطبيعية الناتجة عن الحوادث والعنف الفردي والجماعي ، أي كل ما يعرّض الفرد إلى ما يجعله يتأذى في بدنه أو نفسه أو ماله وحاجياته، ضمن مفهوم الإكراه أو الإجبار عموما، ما يعني علاقة الخضوع للقوى العظمى اللاهوتية أو الطاعة والإخلاص التام للقوى الخارقة للعادة "الطوطم".

هناك عامل آخر مرتبط بالبعد الديني والثقافي لكلمة ضحية، والتي أصلها –victima– ويعني "مخلوق حي يهدى قربانا للآلهة"، وقد كانت منتشرة بشكل كبير بين الشعوب القديمة كسلوك مترسخ في ثقافتم.

علم الضحية يرث ابستيمولوجيا علم دراسة الإنسان، حيث عملية التضحية تكون مهمة، سواء كانت بريئة أو مذنبة، في جنوب إفريقيا يتم اغتصاب البنات العازبات بداعي الوقاية من فيروس السيدا، فتفسر هذه السلوكات على أنها تطهير للأمراض الجنسية، كما يسود الاعتقاد بأن اغتصابهن في منطقة على الحدود بين الكونغو ورواندا يحافظ على الشباب واللياقة الجيدة، أو أن اغتصاب النساء المتقدمات في السن يساعد على استعادة الحكمة، وكلها نماذج للتضحية من أجل حجة ثقافية ([1])، وبالرغم مما وصل إليه العالم من علم وثقافة متحضرة وعولمة فتحت ثقافات الشعوب على بعضها البعض، إلا أن مثل هذه المفاهيم لا تزال تجد من يؤمن بها ويطبقها، سواء أكان الفاعل أو المفعول به، خصوصا في المجتمعات القبلية أين يكون سحر الثقافة المحلية أقوى من المفاهيم المتحضرة.

إنه علم حديث النشأة حيث يرجع ظهوره إلى أواخر الخمسينات وبالضبط سنة 1958 لما نشر –**فون مونتي**– في مقاله المعنون بـــــ: "المجرم وضحاياه" ، وجدير بالذكر في هذا السياق أن الدور الذي

[1] -Philppe Bessoles, victimologie, Tome 2 PUG, France, 2008, p 38-39.

تلعبه الضحية في نشأة الجريمة لم يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الباحثين قبل ذلك الحين، ولقد تطرق الباحث في مقاله هذا إلى مفهوم المجرم والضحية.

ولقد نشر **موندال** بعد ذلك مقالات عديدة حيث وصف فيها الاستعدادات المولدة للضحية ذات نمط نفسي جسدي أو اجتماعي ، ويعود الفضل لظهور مصطلح علم الضحايا إلى الطبيب **ويركان** سنة 1949 ثم اتسع في الخمسينات بالمقارنة مع الاهتمام الذي أولاه العلماء لعلم الإجرام والمجرم.

5-1: التعريف بعلم الضحايـــــــا:

لقد أجمع العلماء أن علم الضحايا يندرج ضمن علم الإجرام ، وأن مجال الدراسة هذا يعد مناظرا لما يسمى تصميم صفحة المجرم النفسية. ولقد ورد في قاموس علم النفس أن علم الضحايا هو: "العلم الذي يعنى بدراسة شخصية الأفراد ضحية جنحة أو إجرام ومراكزهم الاجتماعية وعلاقاتهم العاطفية بالمعتدي" وعلى الرغم من أن هذا التعريف محدد إلا أنه يتطرق إلى الإشكالية التي كان لرواد هذا العلم أن عالجوها، إذ انصب اهتمامهم على دراسة العوامل التي بإمكانها أن تهيئ الشخص ليصبح ضحية أو كخاصية فريسة ، ولقد عرفه **فيانون** على أنه: "العلم الذي يدرس الجرائم و كل ما يرتبط بها"، ويرى **شافار** أن علم الضحايا "يدرس العلاقات القائمة بين الضحية والمجرم".

وفي تعريف آخر لعلم الضحايا فهو" نوع من علم الإجرام الذي يدرس الضحايا وجوانبها النفسية قبل وأثناء وبعد الفعل الإجرامي".

يتضح من خلال مجمل هذه التعاريف أن علم الضحايا يدرس الضحية انطلاقا من نقطتين:

- **الأولى:** ستجيب عن مجموع الأفراد المعرضين للخطر، أي الأفراد الذين يصبحون ضحية على لهذا الفعل الإجرامي أو ذاك.

- **الثانية:** لتوضيح العوامل الاجتماعية النفسية والنفس _ مرضية التي تميز أفرادا سبق أن كانوا ضحية.

علم الضحية هو فرع من علم الإجرام، يهتم بالضحية المباشرة للجريمة، ويرسم مجمل المعارف البيولوجية، النفسية، الاجتماعية والإجرامية المتعلقة بالضحية([1]).

[1] - E.A Fattah, La Victime Est-elle Coupable ?, PUM, Canada, 1971, p 11

علم الضحية يهتم بكل ما له علاقة بالضحية، من ناحية الشخصية، المعالم البيولوجية، النفسية والعقلية، خصائصها الثقافية والاجتماعية، علاقاتها مع المجرم، ودورها وعملها في تكوين الجريمة([1]).

علم الضحية ليس فقط للمساعدة بخصوص الجريمة، بل هو لاحتواء حقائق أعمق، اجتماعية، بيولوجية، ونفسية، بما فيها المعانات المعاشة والمقامات المشتركة التي هي اعقد وأخطر من عدوى الأمراض([2]).

وفي هذا يكون لعلم الضحية دورا مهما في توضيح قيام الجريمة بتخصيص قسم من الدراسة للضحية، فالضحية لا تعتبر مجرد شخص أعتدي عليه أو فقد حقا من حقوقه ظلما، وإنما تعتبر ركنا من أركان الجريمة التي لا بد أن تدرس، وتوضح المكانة التي احتلتها في الجريمة ووجودها ودوافع اختيارها والعلاقة المشتركة في ذلك، وتمتد الدراسة إلى أبعد من ذلك في البحث حول مدى الاستجابة والرغبة في ذلك، إذ أنه يوجد من الضحايا من يكون سببا في وقوع الجريمة وحدوثها، أو سببا في استمرارها لوقت أطول.

6: نظريات تفسير الظاهرة الإجرامية:

لطالما كانت ولا تزال ظاهرة الجريمة من اخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد الكيان البشري في أمنه واستقراره وحياته، ومن هذا المنطلق، أولى علماء القانون، وعلماء النفس والاجتماع هذه الظاهرة اهتماماً بالغا من حيث الدراسة، حتى تمخضت هذه الدراسات عن نشوء علم مستقل باسم علم الإجرام.

لقد أدلى فقهاء القانون، وعلماء النفس بدلائهم في غمار هذا العلم وأسسوا النظريات في عوامل السلوك الإجرامي لدى الإنسان، فجاءت كما يلي:

6-1: تقسيم النظريات

هناك نوعان من النظريات التي قيلت في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي وهي:

1) النظريات النفسية.

2) النظريات الاجتماعية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن هناك من دمج بين هذين النوعين من العوامل في نظريته لتفسير ظاهرة السلوك الإجرامي، وذلك تلافياً لما ورد على النظريات التي تعتمد جانباً واحداً في تفسيرها.

[1] - Ea.Fattah , La victime est elle coupable ?,PUM,Canada.1971.p11.

[2] - B.Mendelsohn, La Victimologie et les besoins de la société, RICPT,1973,p266.267.

6-1-1: النظريات النفسية:

يركز هذا القسم من النظريات على العوامل الفردية الذاتية في تفسيره لمسألة السلوك الإجرامي، فهو يرجع السلوك الإجرامي لدى الأفراد لأسباب ذاتية نفسية ومن هذه النظريات نذكر:

أ -نظرية لومبروزو:

يعتبر لومبروزو -أستاذ الطب الشرعي والعقلي في الجامعات الايطالية- الرائد في النظريات الفردية وبحكم امتلاك لومبروزو الروح التأملية فقد ساعده ذلك كثيراً في تفسير ما يدور حوله من الظواهر وخصوصاً السلوك الإجرامي لدى الأفراد.

لقد لاحظ لومبروزو بان الجنود الأشرار يتميزون بعدة مميزات جسدية لم تكن موجودة في الجنود الأخيار([1])، وذلك خلال عمله في مجال الطب الشرعي في الجيش الايطالي لبعض الوقت.

فمن المميزات التي لاحظها لومبروزو في الجنود الأشرار الوشمات والرسوم القبيحة التي كانوا يحدثونها على أجسادهم([2])، أما من خلال تشريح جثث الكثيرين من هؤلاء المجرمين فقد تبين له وجود عيوب في تكوينهم الجسماني وشذوذ في الجمجمة ، وانتهى لومبروزو من ذلك إلى أن المجرم نمط من البشر يتميز بملامح عضوية خاصة، ومظاهر جسمانية شاذة يرتد بها إلى عصور ما قبل التاريخ أو أن الإنسان المجرم وحش بدائي يحتفظ عن طريق الوراثة بالصفات البيولوجية والخصائص الخلقية الخاصة بإنسان ما قبل التاريخ ومن بين هذه الخصائص صغر الجمجمة، وعدم انتظامها، وطول الذراعين، وكثرة غضون الوجه، واستعمال اليد اليسرى وضخامة الكفين والشذوذ في تركيب الأسنان إلى جانب عدم الحساسية في الشعور بالألم ، وبالإضافة إلى تلك الصفات العامة وقف لومبروزو على بعض الملامح العضوية التي تميز بين المجرمين. فالمجرم القاتل يتميز بضيق الجبهة، وبالنظرة العابسة الباردة، وطول الفكين وبروز الوجنتين، بينما يتميز المجرم السارق بحركة غير عادية لعينيه، وصغر غير عادي لحجمهما مع انخفاض الحاجبين وكثافة شعرهما وضخامة الأنف وغالباً ما يكون أشولاً([3])، بهذا، يكون لومبروزو قد ركز على وجود صفات عضوية يتميز بها المجرم عن غيره، وقد تعرضت نظريته إلى الكثير من الانتقادات مما اضطره في النهاية إلى إجراء تعديل عليها فادخل تأثير العامل العصبي في تفسير السلوك الإجرامي.

---

[1] - د.فوزية عبد الستار مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، كتاب إلكتروني، ص5.

[2] - د.محمد زكي أبوعامر، دراسة في علم الإجرام والعقاب، كتاب إلكتروني، ص111.

[3] - نفس المصدر، ص112.

أ-أ: نقد نظرية لومبروزو:

ومن الانتقادات التي وجهت لنظرية لومبروزو نذكر:

1) إن الحالات التي ركز لومبروزو جهوده عليها في تجاربه لم يكن أصحابها من الكثرة بحيث يمكن استخلاص قانون عام يمكن تطبيقه على جميع الحالات الإجرامية، وهذا من الأخطاء الفظيعة التي وقع فيها لومبروزو في صياغة نظريته.

2) تركيزه على الجانب العضوي والمبالغة فيه كعامل للسلوك الإجرامي، وإهماله بل إنكاره تأثير العوامل الأخرى –بيئية، واجتماعية، وغيرها– في سلوك المجرم.

3) اعتبار بعض المظاهر التي يحدثها أي إنسان فضلاً عن الإنسان المجرم علامة على كون محدثها مجرماً، وذلك من قبيل إحداث الوشم وتحمل الألم لأجله، فهذا دليل –حسب قول لومبروزو– على عدم الإحساس بالألم، وبالتالي فإن عدم الإحساس بالألم من صفات المجرمين.

وكذلك مسألة استخدام اليد اليسرى علامة على السلوك الإجرامي.

لكن ومع الانتقادات الكثيرة التي وجهت لنظرية لومبروزو فسوف يظل المؤسس الأول لعلم الأنتروبولوجيا الجنائية أو الإنسان المجرم كعلم مستقل تجاه العلوم الاجتماعية ، أما نظريته البيولوجية في عوامل تكوين الظاهرة الإجرامية فكانت الدراسة الأولى التي استخدمت المنهج العلمي في تفسير الظاهرة الإجرامية([1])، مما أعطى مجالا جديدا في كيفية التعامل والبحث في الظاهرة، وأضفى عليها طابعا علميا بحثا.

ب -نظرية دي تيليو (نظرية التكوين الإجرامي):

جاءت نظرية دي تيليو كرد على نظرية لومبروزو وإن اتفق م عه على وجود المجرم بالتكوين، إلا انه أنكر كونه عاملاً وحيداً للسلوك الإجرامي، وإنما يشكل مع غيره من العوامل الاجتماعية عاملاً مركباً للسلوك الإجرامي ، و بدأ يتحول تدريجياً من فكرة المجرم الحتمي بالتكوين إلى فكرة المجرم الاحتمالي([2])، وتتخلص نظرية دي تيليو باعتقاده بوجود ميل واستعداد للإجرام لدى الشخص المجرم وذلك إثر تكوين خاص للشخصية الفردية، واتسامها بصفات عضوية ووظيفية وراثية أو طبيعية أو مكتسبة من البيئة ، لقد فرق دي تيليو بين صورتين رئيسيتين للاستعداد الإجرامي: الأولى عرضية والثانية ثابتة.

[1]- محمد زكي أبو عامر، مصدر سابق، ص114-115.

[2]- د.محمد خلف، مبادئ علم الإجرام، كتاب إلكتروني، ص186.

فالأولى: هي عوامل فردية واجتماعية أقوى من قدرة الجاني على ضبط مشاعره فتحرك عوامل الجريمة ليديه، ومن أنواعها الحقد والغيرة.

والثانية: متجسدة في تكوين الإنسان وتتركز في ناحيتي التكوين العضوي والنفسي للشخصية الفردية ، وهذا ما يسميه دي تيليو الاستعداد الأصيل للإجرام المنبعث عن شخصية الجاني والذي يمثل مصدراً للجرائم الخطيرة.

لقد اعتبر دي تيليو بأن لإفرازات الغدد أثرها الكبير على سير أجهزة الجسم، والتي لها انعكاساتها في الوقت ذاته على مظاهر الحياة النفسية للإنسان، وبالتالي على معالم شخصيته، وقد خلص دي تيليو في النهاية إلى وجود نموذج بشري غددي إجرامي.

ب-أ: نقد نظرية دي تيلو:

إن نظرية دي تيليو وان لم تسلم من النقد كذلك إلا أنها تعتبر بالنسبة لعلم الإجرام أكثر النظريات قبولاً، ومن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية نذكر:

1) لقد بالغت النظرية في اعتبار تأثير الجانب العاطفي المختل في سلوك المجرم، وهذا يعني أن نظرية دي تيليو كانت كغيرها تقريباً في التركيز على الجانب الواحد.

2) إن دي تيليو وقع فيما وقع فيه لومبروزو في استخلاصه قانوناً عاماً من حالات قليلة أخضعت للتجارب لا ترقى إلى مستوى استخلاص القانون العام.

3) إهماله جانب المقارنة بين المجرمين والأسوياء والذي يعد على جانب كبير من الأهمية.

ج- مدرسة التحليل النفسي:

ينصرف ذهن الإنسان حين يذكر اسم مدرسة التحليل النفسي إلى مؤسسها العالم **سيجموند فرويد** (1856-1939)، والذي اتفق مع المدرسة التكوينية في إرجاع السلوك الإجرامي إلى العوامل الفردية، إلا انه اختلف معها في كون هذه العوامل نفسية لا عضوية ، وللوقوف على حقيقة نظرية التحليل النفسي لابد لنا من ذكر التحليل الذي قام به فرويد للنفس الإنسانية كي يتسنى لنا فهم ما يقوله في نظريته، فقد قسّم فرويد النفس الإنسانية إلى ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: النفس ذات الشهوة (الذات الدنيا) ويرمز لها بالرمز (ID) والذي يعني (الهو) وتحوي هذه المرتبة من النفس الميول الفطرية، والاستعدادات الموروثة، ويتركز اهتمام هذه المرتبة من النفس على الانسياق وراء الشهوات، وإرضاء الغرائز بأية طريقة ممكنة بغض النظر عن اعتبارات المثل والقيم والمبادئ النبيلة.

المرتبة الثانية: الذات الشعورية أو الحسية (العقل) ويرمز لها بالرمز (EGO) ويعني (الأنا) وهي (مجموعة الملكات العقلية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها وفقاً لمقتضيات الحياة الخارجية) [1] وتتمثل وظيفة هذه المرتبة من النفس بالسعي نحو إيجاد نوع من التوازن بين الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة من جهة، وبين متطلبات البيئة الخارجية من المثل العليا، والقيم، والأخلاق، والعادات والتقاليد. إذن فهي بمثابة الكابح بالنسبة إلى المرتبة الأولى، لحملها على التعبير عن نزعاتها بالشكل الذي ينسجم مع مقتضيات البيئة، ولا يتعارض مع ما تأمر به (الأنا العليا) وهي المرتبة الثالثة كما سيأتي.

المرتبة الثالثة: الذات المثالية (الضمير) ويرمز لها بالرمز (super–EGO) الذي يعني (الأنا العليا): وتتجسد هذه المرتبة بمجموعة المثل والقيم والتقاليد والعادات الموروثة عن الأجيال السابقة، وكذلك المكتسبة من البيئة الاجتماعية الحالية.

وتعمل هذه المرتبة (الأنا العليا) على محورين، فهي من جهة تمثل المصدر الحقيقي لردع المرتبة الأولى (هو) عن الانفلات من مقتضيات البيئة الخارجية، ومن جهة أخرى تمد (الأنا) بالقوة اللازمة للقيام بوظيفتها المباشرة في ردع وكبح المرتبة الأولى من النفس.

وعلاوة على هذين المحورين هناك وظيفة ثالثة تتكفل بها الأنا العليا وتتمثل بمراقبة (الأنا) في أداء وظيفتها ومحاسبتها عند أي تقصير في أداء هذه الوظيفة.

ومن هذا المنطلق، يمكن تلخيص رأي فرويد في عوامل السلوك الإجرامي في ما يلي:

يرى فرويد أن السلوك الفردي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقسام الثلاثة السابقة للنفس الإنسانية ، فإذا تغلبت الشهوات والميول الفطرية (النفس ذات الشهوة)، فإن السلوك يكون منحرفاً، وتكون شخصية صاحبه غير ناضجة، أما إذا تغلبت المثل والقيم الموروثة، وتحكم الضمير والعقل (الأنا العليا) كان السلوك قويماً وكانت شخصية صاحبه ناضجة [2]، ومنه نقول أن فرويد قسم الذات الشعورية أو العقل (الأنا) إلى ثلاثة أقسام:

1) الشعور: (العقل الظاهر): وهو وسيلة الوعي والإحساس والإدراك المباشر.

2) ما قبل الشعور: (العقل الكامن): مجموعة الأفكار والنزعات والذكريات القابلة للاستظهار والتي يمكن للفرد تذكرها واسترجاعها.

---

[1]- علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية 1995، ص58.

[2]- نفس المصدر، ص59.

3) **اللاشعور: (العقل الباطن):** وهو مجموعة الأفكار والخواطر التي ليس في وسع الإنسان استرجاعها وتذكرها إلا في الحالات الشاذة كالحلم، والحمى، والتنويم المغناطيسي.

ثم دمج فرويد بين الأول والثاني باسم الشعور **(العقل الظاهر)** فصارت أقسام الذات الشعورية اثنين فقط هما: العقل الظاهر والعقل الباطن.

وعلل فرويد الدمج بوجود قوة خفية من شأنها صد الخواطر والذكريات عن الظهور في منطقة الشعور لسببين:

الأول: كون هذه الذكريات والخواطر ضد العادات والتقاليد وقيم المجتمع.

الثاني: كون هذه الذكريات من النوع الذي لا يقوى الشعور على تحمل ما يصاحبها من الآلام قد أطلق فرويد على هذه القوة الصادة اسم قوة الكبت.

يرى فرويد أن لقوة الكبت هذه أبلغ الأثر في سلوك الإنسان، يفوق في قوته وتأثيره قوة وتأثير الشعور على الإنسان. إن قوة الكبت هذه تحوي ذكريات الطفولة، والحوادث النفسية المكبوتة، فإذا كانت تربية الإنسان حيث كان طفلاً قائمة على أسس متوازنة توفق بين الرغبات والميول وبين أصول التربية النفسية السليمة، فإن من شأن ذلك تصعيد الرغبات المكبوتة تصعيداً متسامياً صحيحاً، وإلا أصبح الكبت مرضياً، وكان الفرد معرضاً في مستقبل حياته للأمراض العصبية، والاضطرابات النفسية والتي قد تؤدي إلى نشأة العقد النفسية[1]، وقد أعطى فرويد إلى العامل الجنسي القدر الأكبر من التأثير في السلوك، بكونه مسئولا عن الاضطرابات والميولات السلوكية بصورة رئيسية، معتبرا بأن اللذة هي الأساس في هذه العملية، مقرنا سعادة الفرد بإشباعه غريزته الجنسية بشكل صحيح وناجح.

ج-أ: نقد نظرية فرويد

تعرضت نظرية التحليل النفسي كغيرها من النظريات الفردية إلى العديد من الانتقادات نذكر منها:

1) لقد اخطأ فرويد في نظريته عن الغريزة الجنسية، وأعطى للدافع الجنسي أهمية تفوق ما يستحق في الواقع فقد أقام فكرته على أساس مبدأ اللذة، واعتبر سعادة الناس وشقائهم منوطين بكيفية إشباع غريزة التلذذ، ونجاحهم أو عدم نجاحهم في إرضاء الشهوة الجنسية [2]، أي وقوع النظرية في التركيز على العامل الواحد في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي.

---

[1]- علي عبد القادر القهوجي، مصدر سابق، ص61.

[2]- محمد تقي فلسفي، الأخلاق من منظور التعايش والقيم الإنسانية، كتاب إلكتروني، ص103.

2) إن الأخذ بمنطق المدرسة التحليلية يقودنا إلى التسليم بحتمية الوقوع في الجريمة تبعاً للصراع الذي يتم في الجانب اللاشعوري من النفس البشرية، وما يصاحبه من خلل أو اضطراب نفسي ، ولكن هذا يتعارض مع اعتبار الجريمة مخلوقاً قانونياً يتجاوب مع متطلبات الحياة الاجتماعية [1]، فلو أخذ بالنظرية لأصبحت كل الجرائم والانحرافات السلوكية مبررة وغير مسئولا عنها، ويصبح دور القضاء شكليا فقط أمام حالات لها ما يفسرها ويرفع عنها المسئولية الكاملة.

7: النظريات الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي:

وفي مقابل النظريات النفسية، هناك نظريات تفسر ظاهرة السلوك الإجرامي على ضوء العوامل الاجتماعية، وعلى نفس المنوال سوف نتعرض إلى أهم ما قيل من النظريات في هذا المضمار وهما:

1 . نظرية التفكك الاجتماعي.

2. نظرية العوامل الاقتصادية.

7-1: نظرية التفكك الاجتماعي:

يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي **ثورستن سيلين** رائد هذه النظرية وصاحبها، فقد استوحى سيلين نظريته هذه من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره، ومن واقع المجتمعات التي عاصرها ولم يعايشها بل طرقت مسامعه الظواهر الإجرامية فيها وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضاً في حجم الظواهر الإجرامية قياساً إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كان نتيجتها ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية ارتفاعاً كبيراً في المجتمعات المتحضرة وانخفاض حجم هذه الظاهرة انخفاضاً كبيراً في المجتمعات الريفية [2]، لهذا أرجع الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الاجتماعي.

تتميز هذه النظرية بدعوتها إلى تشبه المجتمع المتحضر بالمجتمع الريفي في حرصه على الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية، كما تدعو إلى تربية الطفل وتنشأته نشأة ريفية تسودها القيم، والمثل العليا علاوة على ذلك تستنكر النظرية مسألة فساد الضمير الإنساني وتفككه نتيجة إغراقه بمظاهر الحياة الحضارية المنفلتة، وترى صلاح الضمير بالتعاون والترابط الاجتماعي.

---

[1]- علي عبد القادر القهوجي، مصدر سابق، ص62.

[2]- أ.د. محمد شلال العاني، علي حسن طوالبة، علم الإجرام وعلم العقاب، كتاب إلكتروني، ص87.

إن هذه الميزات التي تميزت بها النظرية جعلتها مقبولة بدرجة كبيرة بالنسبة للبعض من علماء الإجرام، فهذا البعض يتفق مع منطق هذه النظرية بالنظر لما تمليه تربية الضمير من معانٍ سامية تدفع الإنسان لسلوك طريق الخير والرشاد، وحبه لأبناء مجتمعه.

7-1-1: نقد النظرية:

وعلى الرغم من المزايا التي تميزت بها هذه النظرية حيث كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا لمكان أثرها الإيجابي في التخفيف من ظاهرة الجريمة، إلا أنها لم تسلم –مع كل هذا– من الانتقادات، أهمها:

1) على الرغم من اتّسام الغالبية العظمى من أفراد المجتمع المتحضر بسمات التفكك وضعف الروابط الاجتماعية فإن من يقترف الجريمة من هؤلاء هو البعض وليس الجميع ممن يتسم بالتفكك، ولو صح إرجاع السلوك الإجرامي إلى التفكك الاجتماعي للزم أن يكون كل من يتسم بالتفكك من المجرمين وليس البعض فقط.

2) استوحى ثورستن سيلين نظريته من واقع المجتمع الأمريكي وما يتميزه من ظروف خاصة به ، فعلى تقدير التسليم بصحة ودقة نتائج هذه النظرية فإن مجال تطبيقها هو المجتمع الذي نشأت وفق ظروفه لا غير[1]، أي أنها لا تصلح للتطبيق إلا في المجتمع الأمريكي، وذلك لأن غيره من المجتمعات قد لا يتسم بهذه السمات لذا لا يمكن قياسها على المجتمع الأمريكي الذي أجريت هذه الدراسة عليه.

7-2: نظرية العوامل الاقتصادية:

هناك من العلماء من اتجه إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي، حيث يرى أصحاب هذه النظرية بأن أفعال الأفراد وسلوكهم تكون دائما نتاج الوضعية الاقتصادية التي يكونون عليها ، وأن العوامل الاقتصادية للمجتمع تتحكم في سلوك أفراده.

لقد تبنى كارل ماركس وأصحابه هذه النظرية واستعانوا بها في طرح مذهبهم المناهض للرأسمالية الغربية التي رأوا فيها بأنها تجسد الطبقية بين أبناء المجتمع مما يدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها، وعليه فقد طرحوا نظريتهم بمثابة المنقذ وهي النظرية الاشتراكية.

[1]- أ.د. محمد شلال العاني، علي حسن طوالبة، مرجع سابق، ص88.

لقد ارتبط اسم هذه النظرية –نظرية العوامل الاقتصادية– بالمذهب الاشتراكي، حتى أطلق البعض على هذه النظرية ومن يتبناها اسم المدرسة الاشتراكية ، ووفقاً لمفهوم هذه المدرسة فإن الظاهرة الإجرامية ظاهرة شاذة في حياة المجتمع، وإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي بل إنها ثمرة من ثمراته، فتركيبة هذا النظام، وطبيعة العلاقات السائدة فيه تفضي حتماً إلى الظلم الاجتماعي، لأنه نظام لا يتوخى العدالة والمساواة، فتقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم، أما في ظل المجتمع الاشتراكي فان مظاهر الجريمة تكاد تختفي تماماً، وإن وقوع بعض الجرائم الضارة برفاهية هذا المجتمع لا يغير من هذا الاتجاه، وإنما يدل على تفشي أمراض معينة في أفراده([1])، بمعنى أن التوزيع العادل للثروة والقضاء على الطبقية يساهم بشكل كبير في اتزان الأفعال، ورغم أن وقوع بعض الجرائم وارد، إلا أنه يرجع إلى عوامل أخرى، مرضية في معظمها، وبشكل معزول.

7-2-1: نقد نظرية العوامل الاقتصادية:

كغيرها من النظريات تعرضت نظرية العوامل الاقتصادية لمجموعة من الانتقادات منها:

1) إن هذه النظرية وقعت في ما أخذ على غيرها من نظريات تفسير الظاهرة الإجرامية، وهو التركيز على العامل الواحد في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي وإنكار أو إهمال دور غيره من العوامل الأخرى الذاتية منها وغيرها.

2) اعتماد أصحابها في دعم رأيهم على جرائم معينة كالسرقة مثلاً، أو الكسب غير المشروع كما عند **بونجيه***، ومن ثم تعميم هذه النتائج الجزئية على جميع مظاهر السلوك الإجرامي الأخرى، ولكن إذا كانت هذه النظرية تصلح لتفسير جرائم المال، فإنها لا تصلح لتفسير باقي الجرائم كجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم العرض([2])، فهذه لا تتأثر إلا قليلاً بالتقلبات الاقتصادية كما أثبتت ذلك الدراسات الإحصائية، ودافع الحاجة لا يكون سببا في كل الجرائم والانحرافات، كما أن بعضها يكون من منطلق الرفاهية والعيش الرغيد، وقد يكون ذلك حتى في السرقة في حد ذاتها، فليس كل من يسرق جائعا، أو فقيرا اضطرته الحاجة لذلك، ومن القضايا الكثير ما يشهد اختلاسات وسرقات لأشخاص ميسوري الحال أو ينتمون إلى طبقة الأغنياء.

3) إن هذه النظرية تؤكد على أن العوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملاً أساسياً مباشراً في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي، كما إنها اعتبرت الفقر ممثلاً لهذه الظروف باعتباره ظرفاً اقتصادياً سيئاً، حيث

---

[1]- أ.د. محمد شلال العاني، علي حسن طوالبة، مرجع سابق، ص93.

[2]- فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص58.

*- بونجيه عالم اجتماع هولندي (1876-1940)، فسر الظاهرة الإجرامية على أساس أنها ظاهرة اجتماعية ترتبط بعوامل اقتصادية معينة.

أكدت أن الفقر الذي يصيب الفرد يكون سبباً مباشراً في دفعه نحو اقتراف الجريمة ، وهذا يعني أن هذه النظرية ربطت ربطاً مباشراً بين السلوك الإجرامي وبين الفقر.

إن مثل هذا الربط وما يترتب عليه من إبراز لأهمية الفقر، وتأثيره لا يمكن قبوله لسببين:

الأول: إن الفقر حالة نسبية تختلف باختلاف الأشخاص تبعاً لاتساع حاجاتهم وتنوعها ووسائل إشباعها([1])، لذا يصعب تحديد الحالة التي يكون عليها الفرد لأنه لا توجد وسائل ثابتة يمكن بموجبها اعتبار شخص ما فقيراً، لاختلاف الأسس والمقاييس بين الأفراد والمجتمعات في تحديد مفهوم الفقر.

الثاني: لقد أثبتت الدراسات في مجال علم الإجرام –للتأكد من صحة الترابط بين الفقر والسلوك الإجرامي– بأن الجريمة كما تقترف من الفقراء يمكن أن تقترف أيضا من غير الفقراء ، من أشخاص ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع ويشغلون المراكز المحترمة فيه وهم رجال الأعمال، وكبار التجار، وأصحاب المشاريع التجارية الضخمة والمستثمرون.

وبين مختلف التعريفات والتصنيفات، يأتي تصنيف الفعل كجريمة من عدمه، والفاعل كمجرم من دونه، وتتحدد معالم الضحية، وإن كانت التعريفات تختلف فهي في مجملها تصب في خانة أن المجرم هو من تعدى على حقوق الآخرين، وقام بفعل يتنافى وما تعارف عليه الكل، وينتج عن ذلك ضحية لما أقدم عليه.

من خلال هذا الفصل كانت إطلالة وجيزة وتبسيط لما جاء في مختلف التعاريف والنظريات حول الجريمة والمجرم والضحية، وكفعل إنساني يبقى التفسير المرتكز على الدافع النفسي هو الأقرب إلى فهم محرك الأفعال، لتكون بذلك تعبيرا عن مكنونات داخلية ترسم معالم الفرد، وتفسر ما أقدم عليه.

[1]- أ.د. محمد شلال العاني، علي حسن طوالبة، مرجع سابق، ص98.97.

الفصل الثاني

الهجرة

تمهيد:

إذا كانت الديموغرافيا قدرا، فان حركة السكان هي محرك التاريخ، في قرون مضت أدت معدلات النمو السكاني المتفاوتة والظروف الاقتصادية والسياسات الحكومية إلى هجرات واسعة، قام بها اليونانيون والعرب واليهود والقبائل الجرمانية والاسكندينافيون والأتراك والروس والصينيون وغيرهم. أحيانا كانت تلك الهجرات سليمة نسبيا، وأحيانا كانت شديدة العنف، فكان الإنسان يهجر ليستوطن أماكن أكثر أمنا أو أوفر ظروفا معيشية، أو أوسع وأرحب، وكان منها ما شهد صراعا وقتالا.

وإن كانت الشعوب القديمة قد اشتهرت بالترحال والهجرات، فقد كان أوروبيو القرن التاسع عشر كانوا هم الجنس الأول بالنسبة للغزو الديموغرافي بين عامي 1821 و1924، فقد هاجر حوالي55 مليونا من الأوروبيين عبر البحار منهم 34 مليونا إلى الولايات المتحدة وحدها، الغربيون غزوا شعوبا أخرى وأحيانا كانوا يبيدونها، كما استوطنوا الأراضي الأقل كثافة سكانية، ربما كان تصدير البشر أو تجارة العبيد هو البعد الوحيد الأكثر أهمية بين القرنين السادس عشر والعشرين، كما أن النزعة الاستعمارية كانت رمزا لتلك الحقبة من التاريخ، بحثا عن الثروات الباطنية والتوسع الجغرافي، وقد شهدت نهاية القرن العشرين تدفقا مختلفا وأكبر حجما في مسألة الهجرة في سنة 1990 بلغ عدد المهاجرين بوسائل قانونية مائة مليون تقريبا، كما بلغ عدد اللاجئين 19 مليونا، وعدد المهاجرين بشكل غير قانوني عشر ملايين أخرى على الأقل.

هذه الموجة الجديدة من الهجرة كانت في جزء منها نتيجة لانتهاء الاستعمار وقيام دول جديدة، وسياسات الدول التي كانت تشجع أو تدفع الناس إلى الحركة، كما كانت نتيجة للتحديث والتطور التكنولوجي، والتحسن الذي طرأ على وسائل الانتقال، فأصبحت الهجرة أكثر سهولة وسرعة، وأقل تكلفة[1] ، وهو ما يعد حافزا للأشخاص على السفر والتنقل وأصبحت الهجرة وتنقل الأشخاص سمة المجتمعات، والتحسن الذي طرأ في وسائل الاتصال حفز على البحث عن فرص اقتصادية وعلى تنمية العلاقات بين المهاجرين وأسرهم في بلدانهما الأصلية، وتعدتها إلى أغراض سياحية ونفعية أخرى كالعلاج والدراسة وغيرها.

[1]- صامويل هنتجتون، صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشايب، كتاب الكتروني، 1999، ص318.

أصبحت الهجرة عملية تدعم نفسها، يقول **«ميرون وينر»***: "إذا كان هناك قانون واحد في الهجرة، فهو أنه بمجرد بدء سيل منها فانه سيحدث تدفقه ذاتيا، المهاجرون يمكنون أصدقائهم وأقاربهم في الوطن من الهجرة، وذلك بتزويدهم بالمعلومات عن الطريقة ومصادر تسهيل حركتهم ومساعدتهم على إيجاد عمل ومسكن "[1]، وخير مثال على ذلك وجود أحياء وتجمعات سكنية كبرى في بلدان معينة يقطنها سكانا من بلدان أخرى نشأة بعدد قليل من المهاجرين ثم توسعت وأصبحت عائلات فتجمعات سكانية كبرى، كالحي الصيني في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، وهي ليست استثناءا بل هناك العديد من البلدان تشهد مثل هذه الظاهرة.

1: تعريف الهجـــــــــرة:

تعني الهجرة من الناحية اللغوية وبشكل عام الخروج من بلد لآخر ويسمى الشخص مهاجرا عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى، طلبا للعيش أو العمل أو الأمن [2] ، وحسب تعريف الأمم المتحدة: هي انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصاحبة لتغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة.

والهجرة عملية انتقالية أو تغير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، سواء داخل حدود بلد واحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطرارهم إلى ذلك[3]، وفي اللغة، الهجرة هي الخروج وانتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى، أو تغيير المنطقة الجغرافية أو الابتعاد عن المكان المعتاد.

أما قانونا فيقصد بها عبور الحدود للوصول إلى ضفة أخرى خارج الحدود الوطنية، وهي الحالات التي تتم فيها الهجرة بموافقة السلطات المختصة في كل من الدولتين، حيث تشترط الدولة للدخول إلى أراضيها أو الخروج منها وجود جواز سفر ساري المفعول، صادر عن السلطات المختصة، أو وثيقة سفر تقوم مقام جواز السفر، مع احترام مبدأ التعامل بالمثل [4]، فالهجرة عموما هي تحركات جغرافية لأفراد أو جماعات للاستقرار في بلد أجنبي من أجل تغيير الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة، وبصفة عامة

---

[1]- صامويل هنتجتون، مرجع سابق، ص319.
[2]- عبد الرزاق رزيق المخادمي، الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص17.
[3]- محمد أعبيد الزنتاني ابراهيم، الهجرة غير شرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، مصر 2008، ص142.
[4]- مجلة المستقبل، مديرية الأمن الوطني، العدد 28، ص22.
*- ويرون وينر(1932-1999)، باحث أمريكي مختص في العلوم السياسية اهتم بالهجرة الداخلية والخارجية والسياسات الديمغرافية.

فان مصطلح الهجرة هو البعد عن الأهل والوطن من أجل حاجة ما، غالبا ما تكون لتحسين المستوى المعيشي حسب ما تشير إليه أغلب الإحصاءات والدراسات المتخصصة.

- أنواع الهجرة:

والهجرة نوعان:

2-1: الهجرة الداخلية: وهي التحركات السكانية التي تحدث داخل حدود الدولة، بين الأقاليم والولايات والمناطق الداخلية والساحلية والحدودية، حسب ما تمليه الحاجة إلى ذلك، من عمل أو استقرار أو دراسة وغير ذلك، خاصة وأن الدول تشهد تباينا واختلافا في أوضاع مناطقها المختلفة، فبعض المناطق أوفر حظا في العمل أو الدراسة أو العلاج من مناطق أخرى، أو حتى من أجل دوافع شخصية أو مهنية أو اجتماعية، مما يجعل أسباب التنقل بينها قائمة.

2-2: الهجرة الخارجية: هي التحركات السكانية عبر الحدود الإقليمية، ومازال موضوع الهجرة الخارجية يثير مناقشات بين المختصين للاتفاق على الشروط التي ينبغي أن تتوفر كي يعتبر شخص ما مهاجرا، فقد قررت هيئة الأمم المتحدة أن كل المسافرين الذين يبحثون عن عمل بصفة دائمة ومستمرة أو مؤقتة مهاجرين وتعد تحركاتهم هجرة [1]، وبدورها يميزها الحاجة إلى ما هو في غير المتناول في الموطن الأصلي، مثلها مثل الهجرة الداخلية، إلا أنها تكتسي طابعا أكثر رسمية لما تتطلبه من إجراءات وتدابير متعارف عليها بين البلدان، وبخلافها تدخل في ما هو غير شرعي.

2-2-1: الهجرة الدولية:

يشتمل هذا النوع من الهجرات الانتقال السكاني عبر حدود الدولة ليس فقط بين الدول المجاورة، بل من قارة إلى أخرى، وليست المسافة ذات اعتبار كبير في تعريف هذا النوع من الهجرة، كما تعتبر الهجرة الدولية إحدى المظاهر الهامة في الحركات الجغرافية للسكان قديما وحديثا، ويترتب على هذه الهجرة عدة مشاكل تتمثل في مغادرة المواطن لمكانه الأصلي إلى مكان آخر وبيئة أخرى تختلف عن تلك التي تعود الإقامة فيها اختلافا في الظروف الطبيعية والاجتماعية، كالمناخ والثقافة والتقاليد والمؤسسات والنظم السياسية وربما اللغة والعقائد، مما يجعل تكيف المهاجر مع المجتمع الجديد أمرا صعبا في البداية، وقد يتم التكيف ببطء شديد مقارنة بالمهاجر داخل حدود الدولة الواحدة، لأنه داخل حدود الدولة التي يتفق مع أهلها في العادات والتقاليد والثقافة والنظم والأعراف.

[1]- منشور -الهجرة السرية- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2010.

بذلك يمكن القول بأن العوامل الدافعة للهجرة الدولية تكون أكثر من العوامل الدافعة للهجرة الداخلية.

الهجرة الدولية لا تعني الانتقال السكاني عبر الحدود السياسية بقصد الاستقرار الدائم في المهجر فقط، بل إنها تضم أنواعا أخرى أهمها: الهجرة المؤقتة لبعض السكان [1]، وترتبط بمغادرة بعض المهاجرين لمواطنهم الأصلية للعمل فترة من الزمن في دولة أخرى ثم ما يلبثون أن يعودوا لدولتهم مرة أخرى بعد أن يكونوا ثروة تساعدهم على العيش في مستوى أعلى مما كانوا عليه قبل الهجرة.

إن موضوع الهجرة الدولية والمشكلات الناجمة عنها يجب أن ينال اهتمام واسعا بقصد تحليل الموضوع من جوانبه المختلفة وتشخيص المشكلات الناجمة عن مثل هذا النوع من الهجرة بصورة متكاملة وشاملة.مع التقدم الهائل في وسائل النقل والمواصلات والطرق، لم تعد الهجرة في الوقت الحاضر عملية صعبة.

3: الهـــــجرة السرية:

أجمعت التعاريف على أن الهجرة السرية هي مغادرة البلاد بدون وثائق السفر الرسمية وبطريقة سرية وملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة، سواء كانت برية، بحرية أو جوية، منها:

- مرور عبر الطرق البرية ونقاط غير محروسة.
- اللجوء إلى عمليات ركوب البواخر سرا والاختباء فيها.
- أما العبور عبر الحدود الجوية فهي قليلة نظرا للمراقبة والحراسة المكثفة، إلا أنها تبقى موجودة [2]

يقصد بالهجرة السرية أو الغير شرعية اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة وبدون تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود [3] ، وموافقة الدولة المستضيفة للشخص يخضع بدوره إلى معايير معينة تعتمدها كل دولة، ويكون على كل من يرغب في السفر إليها التقيد بها، فكانت الهجرة السرية ملاذ من لا يقدر على هذا التقيد، دون إهمال جانب خرقه للقوانين بفعله هذا.

أصبحت الهجرة السرية ظاهرة عالمية تشهدها بلدانا عدة، وحتى وإن اختلفت أسبابها وطرقها فإنها تبقى هجرة سرية، فالبلدان المتقدمة والتي لا تعاني من مشاكل اقتصادية أو سياسية تشهد حالات هجرة سرية، كحالات فرار الأشخاص المتابعين قضائيا والمبحوث عليهم مثلا، وإن تقاطعت الحالات مع

[1]- محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، مرجع سابق، ص149-150.
[2]- منشور الهجرة السرية، مرجع سابق
[3]- مجلة المستقبل، مرجع سابق، ص22.

غيرها من بلدان العالم الثالث فإنها تشهد هجرة الأفراد بحثا عن العمل والاستقرار، دون غيرهما من الدوافع، على اعتبار أن الدراسة مثلا أو العلاج يتطلب وثائق رسمية يفتقدها من أقبل على الهجرة السرية.

3-1: الهجرة السرية في الجزائر:

بداية كانت الهجرة السرية بالجزائر باتجاه فرنسا بحكم الاستعمار واللغة ووجود بعض الأقارب والأصدقاء بها دون التدقيق في تاريخ محدد.

لكن مما هو متداول أنها بدأت سنة 1874 وهي السنة التي صدر فيها مرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا، حيث تتم بالحصول على إذن للسفر، غير أنه بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتان أفرزتا وضعا جديدا وجدت خلاله كل من فرنسا، انجلترا، ألمانيا وايطاليا مستنزفين لقواهم البشرية ولم تعد هذه الدول تتوفر على السواعد اللازمة لبناء ما دمرته الحرب، بادرت إلى جلب القوة العاملة من مستعمراتها.

وفي الجزائر المستقلة كان أول ظهور للهجرة الغير الشرعية باستقبال العديد من اللاجئين الماليين والنيجيريين ذوي الأصل التارقي سنة 1963 الذين فروا من بلادهم خوفا من التصفية العرقية بعد انهزامهم في الحرب مع السلطة الحاكمة.

كما أن بداية تطبيق اتفاقية – شنغن– سنة 1995 التي تسمح لحامل التأشيرة لأي دولة من دول الاتحاد الأوروبي الموقعة على الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول، غير أنها ازدادت حدة بعد عام 1990 الذي شهد توسع الاتحاد الأوروبي وتفكك الاتحاد السوفياتي فباتت الدول الأوروبية ومنها فرنسا تشجع الأشخاص القادمين من أوروبا الشرقية بحكم الجنس، العرق، الدين واللغة على الجزائريين، وقامت بالتقليص من عدد التأشيرات ونتيجة للوضع الاقتصادي المتردي آنذاك ابتداء من سنة 1980 حيث سجل تراجع سعر البترول وارتفاع حجم المديونية إلى ما يقارب 33 مليار دولار وتقليص قيمة العملة الوطنية إضافة إلى مظاهرات 1988 السياسية، وما تلاها من أحداث درامية بعد توقيف إلغاء نتائج الانتخابات وظهور الإرهاب الأعمى الذي حصد آلاف الأرواح البريئة وشتت الأسر، وخرب البنى التحتية للاقتصاد الوطني مما زاد في أعداد البطالين وظهور الرغبة في الاستقرار بعيدا عن الوطن.

4: تفسير ظاهرة الهجرة:

تفسر الهجرة وفق المحك السيكولوجي النفسي باعتبار أنها إما إجبارية أي قسرية، وإما اختيارية أي تشجيعية، وتكون من مكان إلى مكان ولأي سبب من الأسباب وفق محك زمني تفسر باعتبارها إما هجرة وقتية أي لفترة محددة من الزمن، وإما هجرة دائمة مستديمة من منطقة لأخرى. كما جاء في تعريف الأمم المتحدة وفق بعد عددي تفسر باعتبارها إما هجرة فردية يقوم بها أفراد منفصلون، وإما جماعية.

كما تفسر الهجرة وفق المحك السياسي باعتبارها إما أن تكون من مكان لأخر داخل الدولة الواحدة أي هجرة داخلية، وإما أن تكون من مكان إلى أخر كعبور حدود سياسية لدولة أخرى، وهي هجرة خارجية دولية.

وعلى ضوء كل هذا، يمكن تلخيص مفاهيم المهاجرين والهجرة في النقاط التالية:

- المهاجر هو الشخص الذي يهاجر ويقيم في محل غير محل مولده.
- الهجرة تبدأ من منطقة الخروج والتي تسمى المنطقة الأصلية للمهاجر.
- الهجرة تتجه إلى منطقة الجدب السكاني وتسمى المنطقة العرفية للمهاجر.
- الهجرة إما إجبارية قسرية وإما طوعية اختيارية.
- الهجرة إما أن تكون دولية وإما أن تكون داخلية.
- تاريخيا ارتبط هذا النوع من التحركات البشرية، بظروف العنف والحرب لمدة طويلة في

بعض مناطق العالم، فقد نتجت معظم الهجرات الإجبارية عن دوافع دينية أو سياسية أو نتيجة ظروف اقتصادية التي تجر الأفراد والجماعات على مغادرة أوطانهم واللجوء إلى مناطق أخرى أكثر أمنا وسلاما[1]، فإذا كان الفرد يملك وسائل الاستقرار والأمن والمعيشة المقبولة في موطنه الأصلي غابت عنه دوافع الهجرة والتغيير، وان ظهرت تكون غالبا من أجل حاجيات طارئة أو كمالية، كالسفر من أجل العلاج أو الدراسة أو السياحة، والتي تكون لمدة محددة ثم الرجوع إلى الموطن الأم.

5: أسباب الهجرة:

هناك عوامل مختلفة تدفع إلى الهجرة فلا تستطيع حصرها في عامل معين، فتم تلخيصها في ما يلي:

[1]- محمد اعبيد الزنتاني ابراهيم، مرجع سابق، ص148.

5-1: أسباب اقتصادية اجتماعية:

أساسه قلة العائد المالي الذي يحصل عليه الأفراد وما تعانيه دولهم من تغيرات اقتصادية وارتفاع حجم المديونية الخارجية والسير نحو خوصصة المؤسسات وغلق البعض وتصفية الأخرى وما يترتب عنه من تسريح العمال وتقليص قيمة العملة[1]، وغيرها من الإجراءات التي لا تساعد على تحقيق الاستقرار النفسي للفرد وعدم توفير الإمكانيات المادية المستلزمة، وتوفير الوسائل والأدوات، وتضاءل الاستفادة من الكفاءات العلمية نتيجة تزايد تخرج أعداد المتخرجين وبقاء الأوضاع الاقتصادية متدنية. وما يقابل كل هذا من ارتفاع في عدد البطالين واتساع دائرة الفقر.

5-2: أسباب البيئة المناخية:

لوحظ أن أكثر السكان هجرة في إفريقيا هم سكان المناطق الجافة والأقطار التي أصاب الجفاف نسبة عالية من أراضيها مما جعلها غير صالحة للعيش والزراعة، بحثا عن سبل أفضل للعيش [2]، كما أن الفيضانات والزلازل ومختلف الظواهر الطبيعية القاسية تدفع بالأفراد إلى النزوح والهجرة إلى مناطق أكثر اعتدالا، خاصة إذا كانت هته المناطق تتعرض إلى الكوارث بصورة دائمة أو بصورة متكررة، كما أن الضحايا الذين شهدوا صدمة نفسية جراء هته الكوارث الطبيعية غالبا ما يهجرونها ويستقرون في مناطق أخرى.

5-3: أسباب علمية وثقافية:

أصبحت البلدان المتقدمة تسعى إلى استغلال الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تواجهها البلدان النامية بالعمل على سحب الكفاءات منها بشتى الوسائل والإغراءات نظرا لما تملكه من مؤهلات وخبرات، فتسعى إلى استثمارها لصالح تطورها الاقتصادي والاجتماعي والعلمي [3]، وفي نفس الوقت يتم حرمان البلدان النامية من جهود وخبرة هذه الكفاءات.

إضافة إلى هذا فان معاناة العلماء والباحثين والمثقفين في العالم الثالث من انعدام وجود بعض الاختصاصات التي تناسب طموحاتهم، وعدم تقدير العلم والعلماء في أحيان أخرى، وعدم الثقة في الاختراعات والأفكار المحلية. وتختلف النظم التربوية والبطالة العلمية تجعل منهم إما عاطلين عن العمل أو عاملون في غير مجال اختصاصهم.

---

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص26-27.
[2]- محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، مرجع سابق، ص151.
[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص26.

كما تلعب الثقافة عاملا فيها، فمع التطور السريع للدول الغربية ومن خلال الإعلام الغربي والاتصالات المتطورة في مجال البث عبر الأقمار الصناعية والصحف والمجلات وشبكة الانترنت، أثارت الرغبة لدى الفئات الشابة في تقليد ما ينقل عبر الغزو الثقافي من أفكار وميولات، والمجازفة بالانتقال إلى مجتمعات أخرى.

5-4: أسباب سياسية:

فتكون بدافع البحث عن الأمن وخاصة تلك الوافدة من أقطار تسيطر عليها النزاعات والصراعات الدموية بين الجماعات العرقية والقبائل والعشائر والتيارات المتصارعة [1]، ففي إفريقيا مثلا، أدت الصراعات في كل من رواندا، الصومال، أنغولا وغيرها إلى هجرة المواطنين إلى أماكن أخرى بالقارة هربا من الموت والدمار.

كما عرفت الجزائر بعد تأزم الوضع الأمني بها بعد توقيف المسار الانتخابي بها بداية التسعينات، موجة من هجرة المواطنين نحو الداخل والخارج بحثا عن الأمن والاستقرار[2]، وكانت الدول الأوروبية الأكثر اختيارا لما لذلك من دوافع جغرافية، سياسية واقتصادية.

إن الأسباب السياسية تتمحور عموما حول انعدام الاستقرار السياسي وغياب الديمقراطية مما يعطي الانطباع بالغربة والتهميش، زيادة على الفساد السياسي وصور المحاباة لعناصر معينة في تولي المناصب المرموقة، ووصول فئات معينة إلى السلطة، واتجاهها للسيطرة على الحكم وتوجيه الاقتصاد وفق أهداف الطبقة وعقليتها الاجتماعية، وضرب حركات المثقفين وكبت الحريات، وممارسة الكبت السياسي، والإرهاب الفكري والتشكيك في الإخلاص والولاء، ووجود أنظمة بيروقراطية جامدة تعادي التغيير ولا تواكب رغبات وتطلعات الافراد.

وما يمكن قوله في هذه الأسباب، أنها كلها مرتبطة بشكل او بآخر بالجانب السياسي، فالنخبة الحاكمة يؤول لها التفكير والتخطيط لما هو في صالح الافراد، فإن أحسنوا كان الرضا النفسي سائدا بين الأفراد، وإن لم يبالوا اصبح التململ والإحباط سيد الأذهان.

[1]- محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، مرجع سابق، ص151.
[2]- مجلة المستقبل، مرجع سابق، ص23.

6 : الهجرة كمشكلة اجتماعية :

ترتبط الهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية بكثرة المشكلات الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية والسياسية، التي تنجم من زيادة أعداد المهاجرين في كافة مجالات الاستثمار من ناحية، وفي حجم الخدمات الاجتماعية المتاحة كالتعلم والصحة والإسكان.

ومعها تظهر مشكلات أخرى مثل انتشار الجريمة وتفشي الأمراض التي يحملها المهاجرون إلى الوطن الجديد في بعض الحالات، وهجرة الشباب والرجال دون زوجاتهم وتركهم مع أطفالهم دون رعاية. وحالات الزواج المختلط، وانتشار ظاهرة الدعارة وحالات الاعتداء الجنسي والشذوذ الجنسي والشذوذ الجنسي...وغيرها، وتضخم هذه المشاكل في مناطق الأقليات والأحياء الفقيرة التي يقطنها المهاجرون، كما تؤدي الهجرة إلى حدوث أنواع مختلفة من الانحرافات والصراعات والتوتر النفسي نتيجة لسوء تكيف المهاجر مع النسق الثقافي والحضري مع العادات والتقاليد والأعراض والقيم السائدة في المجتمع الجديد.

إن افتقار بعض المهاجرين إلى المهارات اللازمة لممارسة بعض الأعمال تضعف من حوافزهم وتخيب آمالهم ومتطلباتهم وأمانيهم وأحلامهم التي جاءوا من أجلها وربما يلجأ بعضهم إلى ارتكاب الجرائم والسرقة[1]. ومن الطبيعي أن يؤدي الانتقال من أسلوب الحياة في الموطن الأصلي إلى حياة أخرى، في موطن آخر، والى نوع من التغيير يبدو واضحا في شخصية المهاجر، وذلك في محاولة للتكيف السريع مع المجتمع الجديد ومحاولة تكيفه مع أهالي المنطقة.

7: الهجرة السرية بين السلوك المنحرف والحاجة النفسية:

في حياته، يسعى الإنسان لتحقيق حاجات وإشباعات وبلوغ أهداف، كل حسب رؤيته وتخطيطه لمستقبله، وفق دوافع واستعدادات نفسية ترسم آفاق الغد للفرد، فإذا كان الطلب أكبر من المكتسب كان عدم الرضا، وكان إما بمثابة الدافع لجهد أكبر أو سعي أكثر، وإما سببا في إعلان الفشل والتذمر كرد فعل نتيجة الشعور بالنقص، ولئن كان الشخص غير راض وغير مرتاح في حياته، أظهر نوعا من الرفض لواقعه ومحيطه، وراح يبحث عن قنوات تفريغية لما يعانيه من شعور، أو يتجه بتفكيره إلى

[1]- محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، مرجع سابق، ص153.

تغيير الواقع ورسم مستقبل خاص يتماشى وطموحاته، ومن المعانات ما يجعل الفرد يتسرع أو يسيء التقدير في قراراته، فتكون العاقبة أخطر من الواقع المرفوض.

اقترنت الهجرة السرية بشباب غالبا ما يشتكي من كونه ضحية لواقع مفروض لم يستطع التعايش معه، ويرى في هجرته السرية منفذا ومخرجا لوضعية صعبة، ومتنفسا لا مفر منه بحثا عن إشباع غائب، في حين ترى الدولة ممثلة في مسؤوليها أن الهجرة السرية فعل يدخل في خانة الجرائم المعاقب عليها، مع سن قانون خاص بها، فبين دوافع الهجرة السرية ومبررات الحكومات لاعتبارها جريمة وجب البحث من ما يمكنه تفسير الظاهرة كسلوك، وقد أحببت فتح نافذة على كل من نظرية **ماسلو** لتفسير السلوك الإنساني، والنظرية الإنسانية ومن خلفها **كارل روجرز**[1]، والإطلالة على مفهوم التوافق النفسي للفرد في محاولة لإعطاء نظرة نفسية وفهم أعمق، وربط ما جاء فيهما كنظريتين والتوافق النفسي كمفهوم بالهجرة الغير شرعية كسلوك.

7-1: المقاربة السيكولوجية لظاهرة الهجرة السرية:

7-1-1: نظرية ماسلو:

تعد نظرية العالم النفساني الأمريكي **أبراهام ماسلو*** من النظريات النفسية الهامة التي درست الإنسان من زاوية حاجاته البيولوجية، الاجتماعية والنفسية، حيث اقترح نظرية للنظام النوعي لتطور الرغبات، واعتبر أن رغبات الفرد تنمو تتابعيا هرميا من الأدنى إلى الأعلى على شكل هرميي تصاعدي ، ويفضل ماسلو استخدام مصطلح حاجة بدلا من كلمة رغبة أو دافع ويقسم احتياجات الإنسان إلى خمسة.

وضع ماسلو تسلسلا هرميا للحاجات الأساسية للإنسان منطلقا من أن عدم إشباع الحاجات الإنسانية يخلق توترا عند الأفراد يرغمهم على توجيه سلوكياتهم نحو العمل لتحقيق الأهداف الشخصية التي تبدو الأكثر فائدة لهم ، فالإنسان رهينة حاجياته، والسعي لإشباعها ضرورة إنسانية، وقد نظم ماسلو هذه الحاجيات بحسب أهميتها بدءا من الأكثر أهمية كالأتي:

1-الحاجات الفسيولوجية : مثل الحاجة للطعام والشراب والكساء والسكن والزواج وهي الحاجات الضرورية لاستمرار بقاء الإنسان على قيد الحياة، ورغم الاختلاف في نوعيتها وكميتها بين فرد وآخر

---

[1]- كارل روجرز (1902-1987)، عالم نفس أمريكي، قام مع ماسلو بتأسيس التوجه الإنساني في علم النفس العيادي.

*- ابراهام ماسلو (1908-1970)، عالم نفس أمريكي.

إلا أن الحاجة إليها تبقى قائمة عند الجميع، فإذا أمّن الإنسان ضرورات حياته المعيشية فسيبدأ بالبحث عن تحقيق غاية أو حاجة أخرى أعلى في الهرم.

2-حاجات الأمن: في النفس والمسكن والوظيفة، إن تهديد الإنسان في معاشه هو تهديد لحاجة أساسية في حياته، وكلما ضمن الإنسان من خلال اللوائح والقوانين أو حتى الإحساس الاجتماعي كفالة حقه في توفير حاجاته الضرورية كلما ازداد شعوره بالارتياح النفسي ، حتى في مرحلة البداوة فإن هذه الحاجات تشبعها القبيلة بنظامها المبني على التكافل لأبناء القبيلة.

3-حاجات الانتماء: للجماعة والمجتمع وتحقيق التوافق مع الآخرين من خلال الحب والمودة والبر ، وفي هذه المرحلة يمكن استنباط قاعدة اجتماعية تُعد من أهم الأصول التربوية وهي أن الإنسان اجتماعي بالطبع يميل إلى التجمع والتفاعل مع الآخرين ، وحاجة الإنسان إلى الانتماء هي الحاجة إلى الحياة، فالجماعة هي ما يعطي للفرد معنى الوجود، فيفقد الإنسان طعم الحياة ويصير كائنا ضعيفا إذا ما اختار الحياة المعزولة، ولا غرابة في أن تستعمل كوسيلة من وسائل العقاب.

4-حاجات التقدير: من كلمات ثناء وألقاب التكريم والتشريف، هذه الحاجة كغيرها من الحاجات، يجب أن يتم إشباعها في محيط العائلة والمدرسة والمؤسسات التي يتعامل معها الفرد ، وفي بعض الأحيان شهادة التقدير قد تكون لها قوة في التأثير كحافز أكبر وأكثر في النفس من استلام الجوائز المادية ، فبالتشجيع والثناء تزيد عزيمة الفرد وتحفزه على العطاء والتنويع مع رضا نفسي.

5-حاجات تحقيق الذات : الرضا عن النفس والشعور بقدر كبير من السعادة الذاتية بعد تحقيق الأهداف، وهكذا فإن ثناء الآخرين والحصول على المادة لا يمكن أن توفر السعادة في النفس ما لم يشعر الإنسان بأن تقديره لنفسه من مصادر سعادته، يؤكد ماسلو في نظريته على أن الإنسان كلما حقق حاجاته الأولية فإنه يتطلع لإشباع حاجة أعلى فيتنقل من مرحلة إلى أخرى على التوالي إلى أن يشبع حاجاته من خلال تحقيق ذاته والكثير من أهدافه.

ويرى ماسلو أن تطور وتغير الحاجات الفرد يعكس خبراته في إشباعه الرغبة أو إحباطها، فإذا كان الفرد يمارس إشباعا ضئيلا لمعظم رغباته فإذا الإرضاء الدائم سوف يؤدي إلى ترسيخها وتثبيتها، وتصبح نقطة البدء اللازمة لاستثارة هذه الرغبات في علاقته بالناس وبالأشياء ، فالفرد الذي أحبطت رغباته في الانتماء والشعور بالكرامة وتحقيق ما يريد سوف يتأثر في سلوكه وعلاقاته مع الآخرين

بهذا الإحباط، وكذلك الإنسان الذي يتعود الإشباع المادي لرغباته قد يصبح الكسب المادي أحد أهدافه الكبرى في حياته[1].

تؤكد نظرية ماسلو على أن الحاجة إلى الأصحاب والحاجة إلى التقدير والاحترام في محيط الأسرة والمدرسة ومكان العمل من الحاجات الأساسية للإنسان ، وأن الانتماء إلى الأندية والجمعيات والنقابات ليس بالأمر الكمالي في حياة الإنسان ، فهذه الحاجات تغذي نفسه من ناحية الانتماء إلى الآخرين.

وجد ماسلو من خلال ملاحظته لبعض الشخصيات التاريخية البارزة أن قلة من الناس هم الذين يصلون إلى مرحلة تحقيق الذات ، وتعد هذه المرحلة بحاجة إلى عمل دائم لأنها عملية مستمرة تتصف بالنمو والديمومة وتستدعي الحفاظ على مستوى الصحة النفسية والإنجازات التي سبق أن حققها الفرد ، لهذا فإن القائمين على شؤون الشباب كمديريات الشباب والرياضة ومراكز الشباب ودور الثقافة يجب عليهم فهم هذا الهرم النفسي لأن شباب الجزائري مثله مثل باقي شباب العالم لديه نفس الجهاز النفسي.

بالنظر لما شملته مراحل هذه النظرية، فقد يكون من الأفراد من فقد الأمن والغذاء والحب، وغاب عنه شعور تحقيق ذاته، سواء في الأسرة أو في إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومع قلة حيلهم، غياب الإشباع الكافي، تدفعهم حاجاتهم إلى التمرد لإشباعها بطرق أخرى، فيكون التمرد على حسب درجة الحاجة وعلى درجة الإحباط، فيكون تمردا على النفس، وعلى معايير المجتمع ، والقوانين المحلية والدولية، إن عدم الشعور بالرضا في حاجة من الحاجيات تجعل الفرد في عدم توازن نفسي، تعبيرا عن أزمة نفسية، فإن غاب معظمها أو كلها تفاقمت الأزمة.

7-1-2: رأي النظرية الإنسانية في تكون السلوك المنحرف:

يشكل التيار الإنساني القوة الثالثة في علم النفس المعاصر بعد التحليل النفسي والسلوكية ، ويضم اتجاهات صاغها علماء ذوي خلفيات متباينة ورؤى مشتركة، والحقيقة أن ذلك الاتجاه قد بد أ بجهد طائفة من المعالجين النفسيين الذين يعرفون في الوقت الحالي باسم طائفة **علماء النفس الإنساني** ، فأولو الاهتمام بإعادة تفسير السلوك الإنساني على أساس أن الإنسان يتمتع بالقدرة على توجيه نفسه ذاتيا من خلال قدرته على التعلم الذاتي وتوظيفه لقدراته وإمكانياته.

من أبرز روادها **كارل روجرز**، حيث يعتقد أن الإنسان يولد مطبوعاً على الخير والانسجام والاتزان ولديه نزعة لتحقيق الذات والصيرورة لأن يكون، كما أنه يولد وهو مزود بعمليات تقييميه، والشخصية الإنسانية تتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هي:

[1]- عطوف ياسين، دراسات سيكولوجية، مؤسسة نوفل ط1، 1981، ص174-175.

أ ــ **العضوية:** ويقصد بالعضوية الإنسان نفسه بجميع أبعاده البيولوجية، بشحمه ولحمه ودمه وعظامه ، فالعضوية تحاول باستمرار إشباع حاجاتها أثناء تفاعلها مع البيئة الخارجية، وبالأخص حاجاتها الأساسية من مثل تحقيق الذات التي تعتبر في رأي روجرز المحور الرئيس الذي تتمركز حوله جميع ديناميكيات الشخصية الإنسانية في الحياة.

ب ــ الخبرة: يقصد روجرز بذلك عالم البيئة أي عالم الخبرات المتجددة والتي يعيشها الفرد وهي دائماً في حالة تغير مستمر ، وهذه الخبرات تشمل خبرات الفرد في عالمه الداخلي والخارجي في نفس الوقت، فالفرد يدرك بعض هذه الخبرات إدراكاً واعياً ملموساً وبعض هذه الخبرات لا يدخل في مجال إحساسه الواعي وخصوصاً تلك الخبرات التي لا تنسجم وحاجات الفرد الأساسية ([1])، ويؤكد روجرز على أن ما يدركه الفرد في المجال النفسي هو الشيء الوحيد والجوهري، وليس ما هو قائم وموجود فعلاً في الواقع الخارجي ، ففي رأي روجرز لا تهمنا الظاهرة كما هي في الخارج حقيقة، وإنما يهمنا كيفية رؤيتنا لها ، فتقدير الإنسان للمواضيع الخارجية هو ما يعطيها وزنها الحقيقي، ويرسم النظرة الشخصية تجاهها، لأننا لا ندرك الظواهر كما هي في الواقع وإنما تخضع لعمليات التحريف والحذف والإضافة أثناء مرورها بأدمغتنا ، فقد يرى الشباب مثلاً التأشيرات التي تفرضها بعض الدول لدخولها على أنها قيد يبعث شعورا بالاختناق وتكبيلا للحرية الفردية، وبالتالي التمرد عليها كإجراء.

ج ــ الذات: تتكون الذات أثناء تفاعل العضوية مع البيئة، ونلاحظ أنه أثناء تكوينها تقوم باستيعاب مثل وقيم الأفراد الذين تتفاعل معهم، خصوصاً القيم والمثل التي تنسجم مع حاجات هم العضوية، وفي نفس الوقت ترفض استيعاب القيم التي لا تنسجم مع أهداف العضوية أو أنها تقوم بتحريفها وتشويهها لتتمكن العضوية من الاحتفاظ باستمراريتها وثباتها، حيث تعتبر الذات أن الخبرات والقيم التي لا تنسجم معها عبارة عن تهديد لها.

7-1-3: تطور النظرية الإنسانية:

في عام 1955 أدخل روجرز ثلاثة مفاهيم في نظريته للشخصية وهذه المفاهيم هي:

1 ــ الحاجة للاعتبار الإيجابي من قبل الآخرين.

2 ــ الحاجة إلى الاعتبار الذاتي.

[1]- د.سهير كامل أحمد، دراسات في سيكولوجية علم النفس،2000 كتاب إلكتروني،ص129.

3 ــ شروط التقدير أو القيمة وهي الحد الذي يساعد الفرد على تجنب بعض خبرات الذات والسعي وراء بعضها الآخر بناءً على استحقاقها أو عدم استحقاقها لاعتبار الذات.

يؤكد روجرز أن مفهوم الذات هو جوهر الشخصية وأهم عامل فيها، لذا فإن أي إحباط يعوق أو يهدد إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد وعلى رأسها تدعيم صورة الذات، ينتج عنه تقييم سيئ للذات، وبالتالي نقص في احترامها، ولا يؤثر الحرمان والإحباط في اضطراب الشخصية، إلا إذا ارتبطا بمفهوم الذات وفكرة الفرد عن نفسه، لذا فإن أكثر ما يؤدي إلى الاضطراب هو التهديد الذي يمكن أن يأخذ أشكالاً مختلفة ولكن يكون موجهاً إلى بناء الذات دائماً، ففي بعض الأحيان عندما يجد الفرد نفسه أمام ظروف لا تتوفر فيها عوامل التكيف السليم تبدأ المتاعب النفسية وسوء التكيف في الظهور([1])، كالتهديد بفقدان الحب أو الأمن، أو عندما يجد الشخص نفسه مجبرا وغير مخيرا في حياته بشكل يهدد تقدير الذات واحترامها.

كذلك يبدأ الانحراف النفسي عند العضوية عندما تبدأ بقبول سلوكيات الآخرين وقيمهم التي لا تنسجم مع طبيعتها لا لسبب إلا لإرضاء الآخرين حتى يسمحوا في إعطائها الحب المشروط. وإذا ما استمرت العضوية على هذا الوضع فإنها ستتمرن على الفصل ما بين الذات والخبرة، وتتخلى عن الخبرات الحقيقية وتتبنى قيم الآخرين على حساب الذات، ومثال ذلك ما يراه روجرز أن لدى بعض الأطفال حاجة أساسية للبكاء وذلك لتدريب الحبال الصوتية في الحنجرة، لذلك نجد بعض الأطفال يبكون لا لسبب إلا لتدريب حناجرهم، هنا والدا الطفل سيحاولون بشكل أو بآخر منع الطفل من أن يعيش خبراته ولو تطلب ذلك إيقاف حبهم له، وحتى يستطيع الطفل الحصول على حاجاته الأساسية من الوالدين، كان لا بد من إرضائهم، وليتم ذلك فلا بد للطفل من التخلي عن خبرته وتبني قيم الآخرين وسيلجأ إلى الكبت وبذلك يصبح سلوكه غير منسجم مع ذاته وغير أصيل، وهذا بداية الانحراف النفسي، فلو أسقطنا هذا المثال على الفرد البالغ نجد أنه يقبل بواقع في غير صالحه لإرضاء قيم المجتمع وتفاديا لخرق القوانين، فيكون بذلك يعايش كبتا على شاكلة مثال روجرز، فإذا كان التمرد كان الانحراف.

[1]- عبد الستار إبراهيم، السلوك الإنساني بنظرة علمية، دار الكتب الجامعية، ط2، مصر1973، ص224-225.

7-1-4: مفهوم التوافق النفسي:

التكيف مفهوم مستمد أساسا من علم البيولوجيا على نحو ما حددته نظرية – **تشارلس داروين** *– المعروفة بنظرية النشوء والارتقاء – 1859– ويشير هذا المفهوم عادة إلى أن الكائن الحي يحاول أن يوائم بين نفسه والعالم الطبيعي الذي يعيش فيه محاولة منه من أجل البقاء.

وعندما حدد – أ وبرت– مفهوم التكيف سنة – 1860– كان يعني به ما يحدث لحدقة العين من تغير نتيجة لشدة الضوء الذي يقع عليها، ثم أصبح هذا المفهوم يصف سلوك الإنسان كردود أطفال لعديد من المطالب والضغوط البيئة التي يعيش فيها كالمناخ وغيره من عناصر البيئة الطبيعية ، ففي شهور الصيف يحاول الإنسان أن يخفف من ملابس كما يتلاءم مع الجو الحار بينما ففي شهور الصيف يحاول الإنسان يخفف من ملابسه كما يتلاءم مع الجو الحار بينما في شهور الشتاء يحاول أن يتدثر في ملابس ثقيلة تقيه البرد وكذلك الحال بالنسبة للمسكن والطعام وغيرها.

وقد استعار علم النفس المفهوم البيولوجي للتكيف واستخدم في المجال النفسي الاجتماعي تحت مصطلح التوافق، ومن الطبيعي أن ينصب اهتمام علم النفس على البقاء السيكولوجي والاجتماعي للفرد أكثر مما ينصب على البقاء الطبيعي والبيولوجي والتوافق مصطلح مركب وغامض إلى حد كبير لأنه يرتبط بالتصور النظري للطبيعة الإنسانية وبتعدد النظريات والأطر الثقافية المتباينة.

رغم تعدد تعريفات التوافق إلا أنه يمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات رئيسة:

- الاتجاه الأول يرى أن التوافق عملية فردية تبدأ وتنتهي بالفرد.
- الاتجاه الثاني يرى أن التوافق عملية اجتماعية تقوم على الانصيا ع للمجتمع بصرف النظر عن رضا الفرد عن هذا الانصياع.
- أما الاتجاه الأخير فهو الاتجاه التكاملي وهو يوفق بين ما هو فردي وما هو اجتماعي([1]).

ويمكن دراسة التوافق من إطارين على الأقل: الإطار الشخصي والإطار الاجتماعي، ويشير الإطار الشخصي أساسا إلى الجانب الذاتي من التوافق ويتضمن المعيار الرئيسي للتوافق الجيد الإتباع الكافي لحاجات الفرد وتوافر حالة من التوازن الداخلي لديه ، ويعني الإطار الاجتماعي بمعناه العام توافق

[1]- عبد الحميد محمد الشاذلي، التوافق النفسي للمسنين، المكتبة الجامعية- مصر، 2001، ص26.

*- تشارلز داروين(1809-1882)، عالم حيواني انجليزي، صاحب نظرية التطور.

الفرد كما يقيم من الخارج بمعايير شكلية أو غير شكلية يقوم بوضعها الآخرين، كما يستخدم المصطلح بمعناه الضيق فيشير إلى التوافق مع الآخرين.

ومع انه قد يكون مفيدا دائما أن نفرق بين التوافق الاجتماعي والتوافق الشخصي إلا أنه يتعذر ذلك غالبا، فالقيم الاجتماعية والمعايير تميل إلى أن تصبح داخلية وشخصية أثناء فترة نمو الشخصية.

ومن ناحية أخرى، فان المعايير المنبثقة من الثقافة وأحكام القيم تدخل في تقدير كفاية التوافق الشخصي[1]، فما يعتبر هوية المجتمع يعتبر هوية الفرد، وذلك بانتمائه إليه، وانتماء الفرد للمجموعة يجعله في توافق مع ما يؤطرها من قوانين وقيم وعرف.

أ-التوافق من وجهة نظر صلاح مخيمر(*):

تبنى مخيمر رؤية مختلفة للتوافق تستمد أصولها نظرية التحليل النفسي حيث ينتقد مخيمر في كتابه "مفهوم جديد للتوافق- 1987-" تعريفات التوافق السائدة لأنها تنظر إلى عملية التوافق صمن حدود ال "هنا" و "الآن" فهي تنصب على قطاع من الحاضر كما أنها تكاد تقتصر على المتحقق والمتعين بالفعل، دون أن تهتم حقيقة بالمحتمل والمضمر أي الإمكانات والقدرات، كما أنه يرى أن الغالبية العظمى لاستبيانات التوافق -إن لم تكن جميعها- ليست في واقع الأمر غير استبيانات للتواؤم تقف عند السطح وتقتصر على المسايرة والمجاراة وتنتهي إلى أن المفهوم الجديد للتوافق يجب أن يقوم على مبدأين أساسيين هما الإيجابية والمستقبلية [2]، ويوجه مخيمر انتقادا لعلماء النفس لأنهم أخذوا عن البيولوجيا مفهومها عن التوافق فاعتبروا خفض التوتر بمثابة المعيار الوحيد للتوافق في حين يبين هو أن انخفاض التوتر لما يقترب من انعدامها إنما ينتهي إلى غرائز الموت، بينما يكون التوتر واشتهاء الاستشارة هو المبدأ التفسيري الحق الذي ينتمي إلى غرائز الحياة، ويفرق مخيمر بين نوعين من التوافق:

الأول يقصد به الإشباع الناتج عن خفض التوتر أما الثاني فهو التوافق الحقيقي وهو حالة دينامية بين الرضا واللارضا فخفض التوتر يولد في نفس الوقت توترا جديدا، وحالة الرضا التي يستشعرها الفرد ببلوغ الهدف لا يمكن أن تدوم فهي لا تلبث حتى تلد نقيضها حالة من اللارضا تدفع الفرد في سلوك جديد سعيا لهدف جديد.

---

[1]- عبد الحميد محمد الشاذلي، مرجع سابق، ص27.

[2]- نفس المرجع، ص31-32.

*- صلاح مخيمر(1922-1988)، من ابرز علماء النفس العرب، صاحب اكبر إنتاج عربي في علم النفس.

يرى –مخيمر– أن العملية التوافقية تنطوي في الحقيقة من جانب الفرد على قدرتين مختلفتين:

قدرة الفرد على مواجهة المواقف المألوفة استنادا إلى آليات (جهاز العادات) ، وقدرته على مواجهة المواقف الجديدة استنادا إلى إيجابيته (الذكاء الإبتكاري على المستوى العقلي والمرونة على المستوى الانفعالي)[1]، وهما آليتين مرتبطتين بشكل كبير في حياة الفرد، فيستعمل خبراته مما اكتسبه في تكوينه الاجتماعي أي تنشئته الاجتماعية، ويبدع فيما توصل إليه من تفكير وتخمين وتطوير للأفكار الشخصية وتصور الأمور.

ب– التوافق من وجهة نظر أريكسون:(*)

لقد وسع "إريك أريكسون" نظريات فرويد النهائية (التي توقفت عند مرحلة الرشد المبكر) وتؤكد صياغاته التضمينات الاجتماعية والنفسية وتهتم بسنوات الرشد، ونظرية–أريكسون– نظرية تطورية حيث تشير إلى أن نمو الشخصية يكون على مراحل تستمر مدى الحياة وكل مرحلة تثير صراعا معينا يتطلب الحسم، وتقوم هذه الصراعات لأن البيئة من شأنها أن تثقل كاهل الفرد بمتطلبات جديدة وقد سمى –أريكسون– هذه التحديات البيئية ب "الأزمات" وكل مرحلة من مراحل النمو وما يصاحبها من تحد من شأنها أن تحدث تغييرا في شخصية الفرد حيث يختار بين أسلوبين للتصرف:

الأسلوب التكيفي والأسلوب غير التكيفي ، وعندما تحل لأزمة بصورة مرضية فإن الفرد تكون لديه القدرة الكافية للتعامل مع المراحل التالية من مراحل العمر، والنقطة المركزية في النظرية هي البحث عن الذات وتحقيق الهوية، وقد قسم – أريكسون– حياة الإنسان إلى ثمانية مراحل من التطور النفسي الاجتماعي أطلق عليها الأعمار الثمانية للإنسان –1963– ومراحل النمو الأربعة الأولى عند – أريكسون– هي نفسها عند –فرويد– والمراحل الأربعة التالية هي من إضافة – أريكسون– وهي تتناول الفرد من المراهقة حتى الشيخوخة.

ومراحل النمو الثابتة عند أريكسون هي:

1/المرحلة الفمية الحسية: من الميلاد حتى سنة تقريبا وفيها يواجه الطفل صراعا بين الثقة وعدم الثقة وتعد العلاقة مع الأم في هذه الفترة كلها هامة.

---

[1]- عبد الحميد محمد الشاذلي، مرجع سابق، ص32.

*- إريك اريكسون(1902-1994)، عالم نفس تطوري ومحلل نفساني دنماركي-ألماني-أمريكي، معروف بنظريته في التطور الاجتماعي للإنسان.

2/المرحلة الشرجية العضلية: تمثلها السنة الثانية وفيها يواجه الأطفال التحدي الثاني وهو الاستقلال الذاتي ضد الخجل والشك فطاقات الأطفال تنمو بسرعة في هذا الوقت فيحبون الدفع والشد والمسك.

3/المرحلة القضيبية الحركية: من سن الثالثة حتى الخامسة، يكون فيها الأطفال نشطون ويفخرون بمهاجمة وقهر البيئة ويشتقون تقدير الذات والقوى العقلية ومن القدرات في استخدام اللغة والخيالات والألعاب الإيهامية.

4/مرحلة الكون: من سن السادسة حتى الحادية عشر وفيها يدخل الأطفال عالما جديدا هو المدرسة وفيها يواجهون تحدي(الكفاية ضد الدونية) فعندما يشعر الطفل أنه أقل كفاءة من أقرانه في التحصيل والمهارات والقدرات ينمو لديه الإحساس بالدونية أو النقص.

5/المراهقة:من سن اثني عشر إلى ثمانية عشر (بداية المرحلة التناسلية عند فرويد) وتحدث خلالها أزمة الهوية وإذا لم تحل هذه الأزمة يواجه الفرد –خلل الأدوار– فيرى – أريكسون– أن البحث عن الهوية يفسر أنماطا كثيرة من سلوك المراهق.

6/الرشد المبكر: من سن تسعة عشر إلى الخمس والعشرين ، وفيه يظهر تحد جديد ضد –العزلة– فالراشدون الصغار مستعدون لتكوين الروابط الاجتماعية التي تتميز بالاهتمام والمشاركة والثقة، ووفقا ل –أريكسون– تتضمن الألفة نمو العلاقات الجنسية.

7/الرشد(مرحلة منتصف العمر): من سن ست وعشرين إلى الخمسين وفيها تستمر الصراعات ويكون على الراشد الاختيار بين الإنتاجية والانشغال بالذات وقد وضع –أريكسون– مصطلح الإنتاجية ليشير إلى الاستسلام للمستقبل وللجيل الجديد، أما الانشغال الكامل بالذات فيؤدي إلى الركود.

8/مرحلة تمام النضج: وتمثلها سنوات ما فوق الخمسين وبداية الإحساس باقتراب نهاية الحياة فيواجه المسن الأزمة الأخيرة –التكامل ضد اليأس–.

والشيخوخة الإيجابية عند –أريكسون– هي ختام سلسلة من المراحل الأولى تمت بنجاح والهدف من هذا التتابع هو نمو شخصية متكاملة في حال سلم مع نفسها، وتكامل الرشد هو جزء متصل يبدأ من الثقة الطفيلية ويكون معتمدا تماما على تناول كل مرحلة من المراحل السابقة التي مر بها الفرد [1]، فيرجع إلى تاكيد دور التنشئة الاجتماعية في رسم الدور المستقبلي.

[1]- عبد الحميد محمد شاذلي، مرجع سابق، ص40-41.

ويشك كثير من علماء النفس في أن الناس خاصة البالغين ينتقلون عبر مراحل توافق مترابطة ومحدودة لكل منها مهام مميزة ونتائج معينة تؤثر في تناول الخطوة التالية ومن بين الأسباب الهامة لذلك الشك هو أن النمو عملية مستمرة خلال البلوغ أثر منها خلال الطفولة وتحدث فيها الصراعات وتتكرر وتميل التغيرات لأن تكون تدريجية وفي الغالب تظهر على البالغين استجابات تعامل متشابهة عبر الحياة.

في اختبار قامت به- **نيوجارتن**- على 700 رجل وامرأة أعمارهم ما بين 30 و 90 عبر فترة أربع سنوات وجدت أنه على الرغم من تغير الدور والمكانة إلا أن الأفراد كانوا ثابتين عبر تلك الفترة في استخدام الإستراتيجيات التكيفية وفي قدراتهم المعرفية وأساليبهم الشخصية، وكذلك فإن التحديات التي يقابلها الكبار ولو حتى في ثقافة واحدة ليست تحديات عالمية ثابتة، ونتيجة لتغير التقاليد الاجتماعية تغيرا جذريا في السنوات الأخيرة فإن الصغار الذين سيكبرون سيواجهون تحديات مختلفة عن تلك التي واجهها آباؤهم.

كما أن تزايد الفروق الفردية بزيادة التراكم الخبري يجعل التعميمات أقل ملائمة.

ج- التوافق خلال مرحلة الشباب:

أثناء فترة المراهقة والشباب يواجه الفرد عددا من التحديات فيواجه التغيرات السريعة في الطول والأبعاد الجسمية والنضج الجنسي والقدرات المعرفية الجديدة والمتطلبات والتوقعات المختلفة التي يفرضها عليه الأصدقاء والأهل والمجتمع.

من هذا نقول أن هذه المرحلة هي سن عاصفة و يؤيد ذلك بحوث عالمي النفس - **دانيال وجوديث أوفر**- وذلك بدراسة شباب الطبقة المتوسطة وأسرهم دراسة مركزة خلال فترة مراهقتهم وتم تصنيف الأفراد في تصنيفات ثلاثة للتوافق:

كان حوالي 25% من الشباب يقعون في تصنيف نمط النمو المستمر: كانوا واقعيين في تصرفهم لأنفسهم وكان لديهم الإحساس بالمرح وكانوا سعداء نسبيا ، وتتميز حوالي 35% منهم بالنمو الدافق وكانوا في فترة المراهقة المبكرة يعانون مشكلات أكثر من أفراد النمو المستمر وكانوا يميلون إلى الغضب والدفاع خلال الأزمات المبكرة وفي النهاية استطاعوا التكيف بطريقة معقولة وناجحة في معالجة ضغوط الحياة، وكان حوالي 20% منهم يقعون في نمط النمو المضطرب وكانوا يعانون من

ثورات انفعالية حادة ويحتاجون النصح [1]، ولم يكن تصنيف ال 20% الباقية منهم تصنيفا دقيقا على الرغم من أنهم كانوا يشبهون الشباب من النمط المستمر والنمو الدافق أكثر من تشابههم مع نمط النمو المضطرب وهذا يؤيد بعض الدراسات المسحية القائلة بأن عددا صغيرا نسبيا من الشباب المراهق هم الذين يمرون بتقلبات نفسية عنيفة ويفقدون التحكم في أنفسهم.

عند الحديث عن التوافق الجيد أو السيئ أثناء فترة الشباب والمراهقة يؤخذ في عين الاعتبار مؤثرين أساسيين وهما الوالدين وجماعات الأقران.

تؤكد البحوث ومن بينها أعمال –**ديانا بومريند**(*)– أن أساليب الوالدين تؤثر تأثيرا ذا دلالة على توافق الشباب المراهق على الذكور خاصة فالآباء المتسلطون يشركون الأطفال في اتخاذ القرارات وفي شؤون الأسرة وهم يزودونهم بخبرات متدرجة مناسبة للتظاهر بالاستقلال رغم احتفاظ الوالدين بالمسؤولية النهائية.

إن الأبناء الذين آباؤهم مؤثرين فيهم لديهم ثقة بأنفسهم، مستقلون، لديهم تقدير عال لذاتهم ومع وفاق مع الأسرة. ويفضل الآباء المتسلطون الأساليب العقابية والإجبارية حينما تنشأ الصراعات وهم يصرون على طاعة الأبناء لهم. ومن الناحية الأخرى نجد الآباء المتسيبين عادلين تماما أي مستقلين فكل أفراد الأسرة أحرار في أن يفعلوا ما يشاءون ومن النادر أن يقوم هؤلاء الآباء باتخاذ القرارات أو تقبل المسؤوليات.

ويبدوا أن جماعات الأقران تزداد نفوذا وتأثيرا خلال فترة المراهقة، فسلطة الآباء تفوق تأثيرا لجماعات الأقران إذا كان الآباء مهتمين بفهم أبنائهم ومساعدتهم والمشاركة في نشاطات الأسرة والعكس صحيح، وتصبح مشكلات السلوك المنافي للمجتمع والجنوح والانحراف أمورا محتملة تحث هذه الظروف.

*حينما يكون هناك فرق كبير في التوقعات بين الأصدقاء والأسرة.

*حينما يكون الأقران أكثر تأثيرا من الآباء.

*حينما يشترك الأصدقاء في المشكلات ويؤيدون سلوك بعضهم البعض.

---

[1]- ليندا دافيدوف، مدخل علم النفس- ط2، دار ماكجروهيل للنشر-1980، ترجمة د.سيد الطوب ود.محمود عمر، ص634.

*- ديانا بومريند أخصائية نفسانية أمريكية صاحبة دراسة العقاب بالضرب.

عموما:

فإن الإنسان رهينة حالته النفسية، فإذا كان في حالة استقرار وقناعة كان السلوك مثالي، وإذا كان في حالة عدم استقرار وغابة عنه القناعة كان سلوكه شاذ ومنحرف، إن استعمال مصطلح السلوك المنحرف هو استعمال اجتماعي أو قانوني، فإذا كان المجتمع أو القانون ينظر إليه بعين الانحراف يراه فاعله على أنه نتيجة حتمية لواقع محتوم، فإذا كان الفرد بحاجة إلى ما يجعل حياته سعيدة ويمنحه الاستقرار فهو مطالب ببلوغ ما يحتاجه، ولكن السلوك قد ينحرف بطريقة تجعل منه اعتداءا وتهديدا للآخرين، وبهذا يكون الفرد قد أشبع حاجياته على حساب حق الآخر، ومنه جاء رأي المجتمع والقانون بالرفض والعقاب، فلا اختلاف في معاقبة السارق أو القاتل سوى في بعض الجزئيات، مع وجوب توفر كامل القوى العقلية وانعدام الاضطرابات النفسية وغياب الإكراه، ومن هذا وذاك، أصبحت الهجرة السرية جريمة في نظر أصحاب القانون باعتبارها اعتداء على النصوص، فيما يراها أصحاب تخصصات علم النفس وعلم الاجتماع والمدافعين عن حقوق الإنسان كسلوك يعبر عن مأساة معاشة ويشكل قناة تفريغ لآلام نفسية.

وبين هذا الرأي وذاك، كان رأي المجتمع كهيئة وصية في صيغة رمزية، مبني على ما تمليه القوانين والأعراف من جهة، وبين تقدير اجتماعي يتوافق ووضعية الفرد النفسية والاجتماعية، وهو ما نحاول تناوله في الجانب التطبيقي من هذا البحث.

الجانب التطبيقي

منهج الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على الإحصاء، ذلك الفرع من العلوم الذي يختص بالطرق العلمية لجمع وتنظيم وتلخيص وعرض وتحليل البيانات، وذلك للوصول إلى نتائج مقبولة وقرارت سليمة على ضوء هذا التحليل([1]).

ينقسم علم الإحصاء إلى قسمين أساسيين هما:

1 -الإحصاء الوصفي.

2 -الإحصاء الاستدلالي.

ومنه تم اختيار المنهج الإحصائي الاستدلالي، الذي هو عبارة عن الطرق العلمية التي تعمل للاستدلال عن معالم المجتمع بناءا على المعلومات التي تم الحصول عليها من العينة المأخوذة منه، وذلك وفق الطرق الاحصائية المعلومة[2].

إنه طريقة بحث تتناول أحداثا وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي، دون تدخل الباحث في مجرياتها، فيحصيها ويصفها ويحللها باستخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات، وذلك يتم عبر مراحل عدة:

1) تحديد العينة.

2) اختيار وسيلة جمع البيانات.

3) جمع البيانات الإحصائية عن الموضوع.

4) عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة.

5) تحليل البيانات.

6) تفسير البيانات من خلال تفسير ما تعنيه الارقام المجمعة من النتائج.

---

[1]- أ.د أماني موسى محمد، التحليل الغحصائي للبيانات، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، القاهرة، مصر2008، ص5.

[2]- نفس المرجع، ص6.

عينة البحث:

اعتمدت الدراسة على أسلوب العينة غير الاحتمالية، باستهداف عينة عرضية من مختلف طبقات المجتمع، وهي العينة التي يتم اختيار أفرادها بالصدفة، وتتسم بالسهولة واليسر، فيختار الباحث مكانا محددا وزمانا معينا ويلتقي بالأفراد الذين يكونون متواجدين في ذلك المكان والزمان بالصدفة، ويقوم بتوزيع الاستبيان.

وباختيار ثلاث ولايات هي: قسنطينة، سكيكدة، الطارف، تم توزيع ما مجموعه 300 استمارة، فزيادة على مدينة قسنطينة – أين اقطن– اخترت مدينتي سكيكدة والطارف أولا لكونهما مدينتين ساحليتين، وثانيا لأن لي بهما معارف شخصية مما ساعدني في توزيع الاستمارات وجمعها.

وسيلة جمع بيانات البحث:

يوجد مصدران لجمع البيانات الإحصائية:

1 – المصدر الأول: تاريخي، وهو ما يؤخذ من السجلات المحفوظة مثل سجلات المواليد والوفيات، كذلك البيانات الواردة في الدراسات السابقة ورسائل الماجستير والدكتوراه، أيضا البيانات التي يتم نشرها من خلال المنظمات الدولية أو الأجهزة المركزية كمراكز الإحصاء، كل هذه تعتبر مصادر تاريخية للبيانات.

2 –المصدر الثاني: ميداني وفيه يتم جمع البيانات مباشرة عن طريق اتصال الباحث بالوحدة محل الدراسة (شخص، هيئة، تجربة علمية...)[1].

[1]- أ.د اماني موسى محمد، مرجع سابق، ص9.

اعتمدت في بحثي هذا على المصدر الميداني والاستمارة كوسيلة أساسية لجمع البيانات، استمارة صممت مشتملة على محورين:

المحور الأول: اشتمل على بيانات شخصية واحتوى 09 أسئلة، حول الجنس والسن والحالة الاجتماعية والشخصية لأفراد العينة، وما يمارسونه من نشاط والمستوى التعليمي، وعدد أفراد الأسرة ونوع المسكن.

المحور الثاني: اشتمل على البيانات حول الظاهرة واحتوى على 31 سؤالا، تمحورت حول مدى معرفة أفراد العينة للظاهرة، والإطلاع على تفاصيلها ومخاطرها والقوانين المسنونة فيها ومدى نجاعتها، وإبداء الآراء الشخصية حولها، والأسباب التي تقف وراءها، وتصور الحل الأمثل للحد منها، وصولا إلى نظرة أفراد العينة إلى مستقبلهم وانتهاءا بفتح المجال لهم لإبداء آراءهم واقتراحاتهم حول الموضوع.

تحليل البيانات:

حرصا على التحليل الكمي لكل أسئلة الاستمارة، تم استخدام مقاييس إحصائية بسيطة كالتكرارات والنسب المئوية ضمن جداول تكرارية، وعرضها في رسومات بيانية ودوائر نسبية بالاعتماد على برنامج "excel" ومن ثم عرض النتائج بالتعليق على إجابات المبحوثين كل سؤال على حدا وختاما تحليلها واستنتاج نتائج عامة تكون كحوصلة للدراسة.

الدراسة الاستطلاعية:

كانت بالتنقل إلى الولايات المختارة واستخراج التراخيص اللازمة خاصة من الجهات الأمنية، ثم بتوزيع ما مجموعه 50 استمارة أولية بصورة عشوائية بغية التأكد من بساطة طرح الأسئلة والفهم الجيد لها، فكان نتاجها تصحيح بعض الأسئلة وتغيير بعضها وزيادة أخرى، وهو ما مكن من طرح استمارة نهائية أكثر دقة.

التمثيل البياني

1 - الجـــــــنس

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
الذكور	189	63.00	226.80
الإناث	109	36.33	130.80
دون إجابة	02	0.67	2.40
المجموع	300	100	360

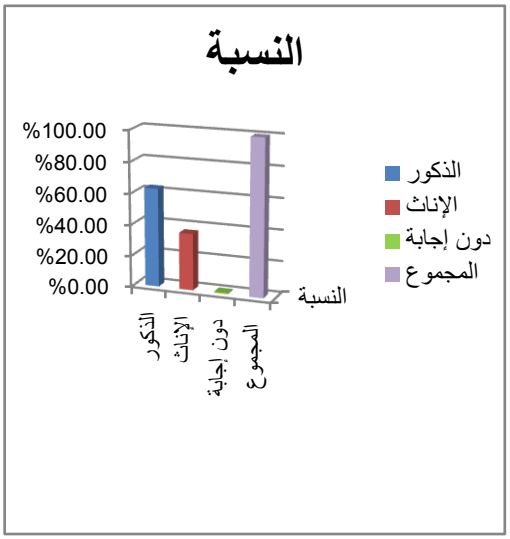

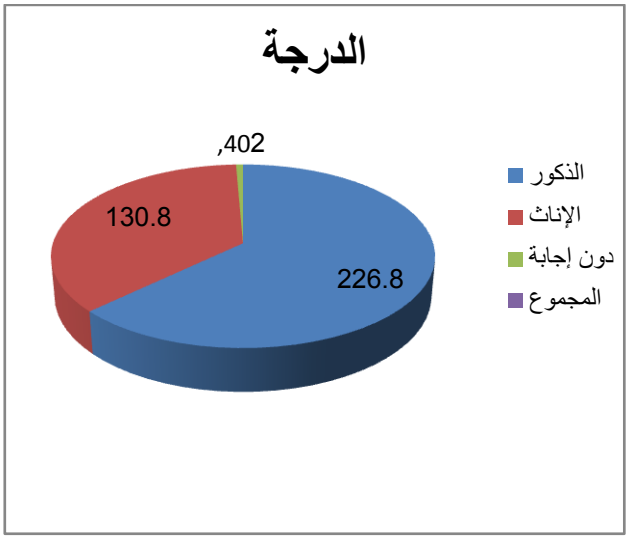

التعليق:

أكبر نسبة كانت للذكور ب 63.00% مقارنة بنسبة الإناث التي شكلت 36.33% من النسبة الإجمالية للعينة، وهذا راجع بالأساس إلى الاعتماد أكثر على الأماكن العامة والشعبية حيث يكون الاتصال بالذكور سهلا مقارنة بتفادي الإناث الحديث مع شخص غريب، فيما شكل الأفراد الذين لم يجيبوا على السؤال نسبة 0.67%

2 - السـنـــــ

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
اقل من 18 سنة	13	4.34	15.62
من 18 الى35	160	53.33	191.99
من 35الى 45	76	25.33	91.19
45 سنة فأكثر	49	16.33	58.79
دون إجابة	2	0.67	2.41
المجموع	300	100	360

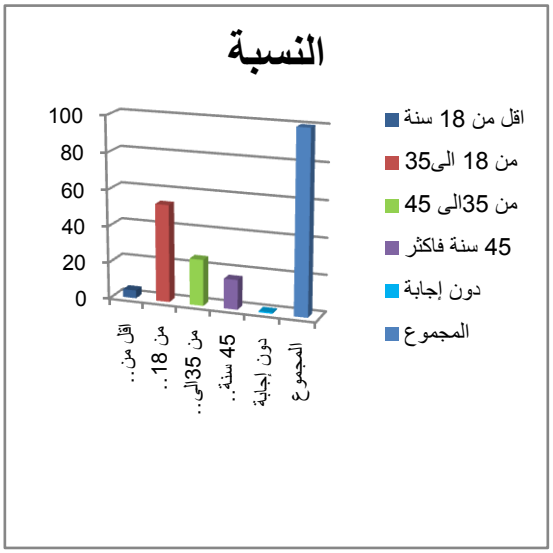

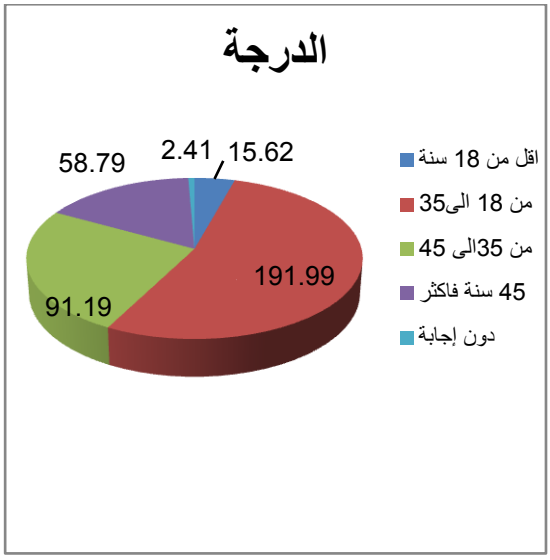

التعليق:

بالنسبة للفئات العمرية لأفراد عينة البحث جاءت فئة 18 إلى 35 سنة غالبة بنسبة 53.33% ثم فئة 35 إلى 45 سنة بنسبة 25.33%، تلتها فئة 45 وأكثر بنسبة 16.33%، ثم فئة أقل من 18 سنة ب 4.34% من أفراد العينة، فيما مثلت نسبة0.67% فئة بدون إجابة.

3 - الحـــالة الشخـــصية

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
أعزب(ة)	153	51	183.6
متزوج(ة)	137	45.67	164.41
مطلق(ة)	04	1.33	4.79
أرمل(ة)	04	1.33	4.79
دون إجابة	02	0.67	2.41
المجموع	300	100	360

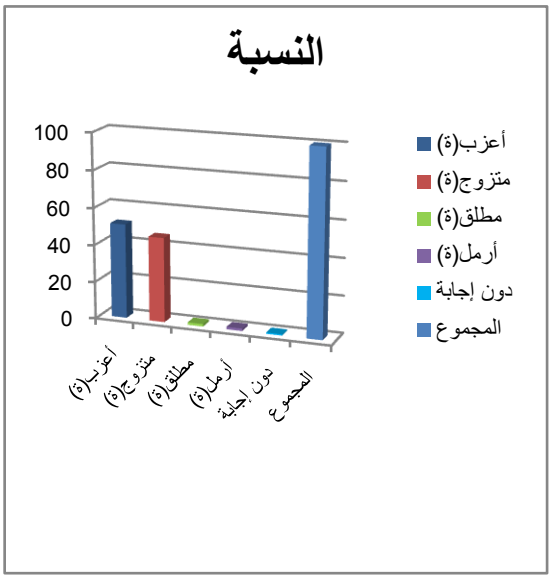

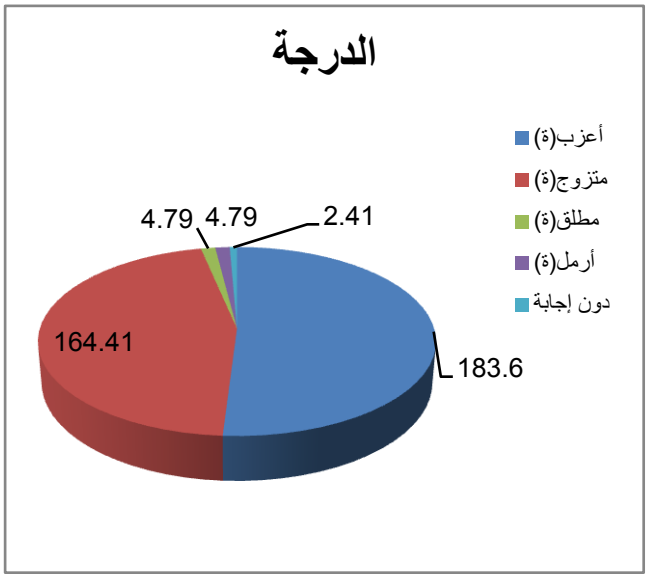

التعليق:

عن السؤال عن الحالة الشخصية لّأفراد عينة البحث كان 51% منهم عزاب، و 45.67% متزوجون، ومثلت نسبة 1.33% فئة المطلقين والأرامل على التوالي، فيما كانت نسبة 0.67% ممثلة لفئة بدون إجابة.

4 - عدد الأطفال

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
دون أطفال	27	18.62	67.03
من 01الى 03	92	63.45	228.42
من 03الى06	22	15.17	54.61
أكثر من 6	01	0.69	2.49
دون إجابة	03	2.07	7.45
المجموع	145	100	360

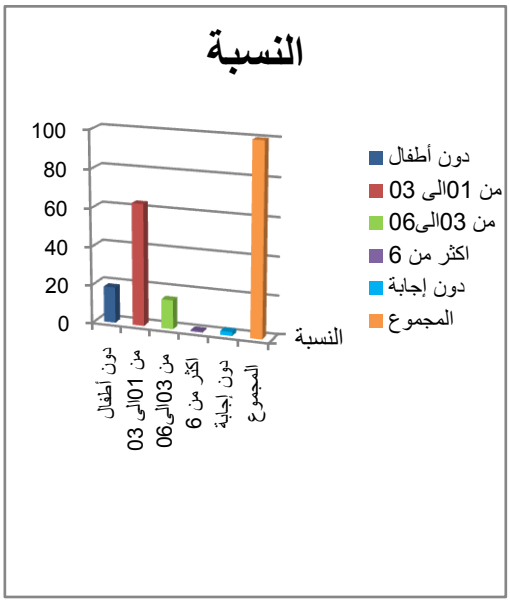

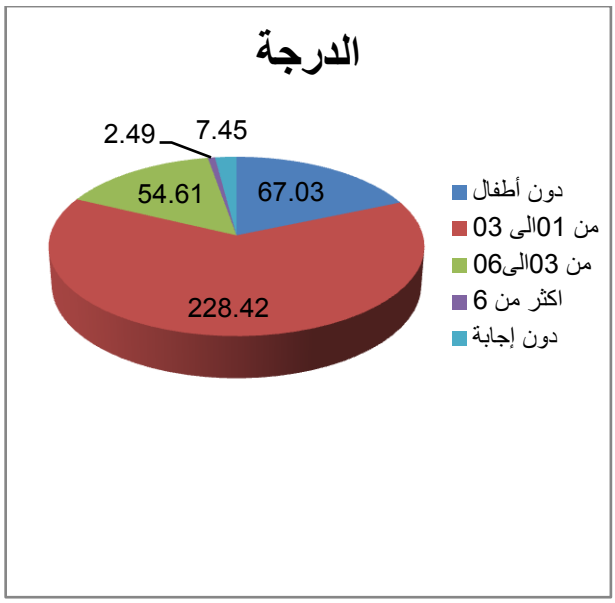

التعليق:

أفراد العينة من غير العزاب احتلت معهم فئة من 01 إلى 03 أطفال المرتبة الأولى ب 63.45% وهو راجع بالأساس إلى أن نسبة الشباب كانت مرتفعة في العينة ومنه فمعظم الأزواج هم حديثي الزواج، زيادة إلى اعتبارات أخرى كالتفكير في تحديد النسل لبعض الأزواج نظرا لاعتبارات ثقافية أو اقتصادية اجتماعية، فيما جاءت فئة بدون أطفال ثانية بنسبة 18.62% رجوعا إلى تفسير حداثة الزواج لفئة عريضة من العينة، وجاءت نسبة 15.17% لتمثل فئة من 03 إلى 06 أطفال، ثم نسبة 2.07% لتمثل فئة الأفراد الذين لم يجيبوا على السؤال، وأخيرا فئة أكثر من 06 أطفال بنسبة 0.69%.

5 - الحالة الاجتماعية

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
بطال	27	9	32.4
طالب	60	20	72
تاجر	15	5	18
عامل	55	18.33	66
موظف	105	35	126
أعمال حرة	21	7	25.2
متقاعد	07	2.33	8.38
دون إجابة	10	3.34	12.02
المجموع	300	100	360

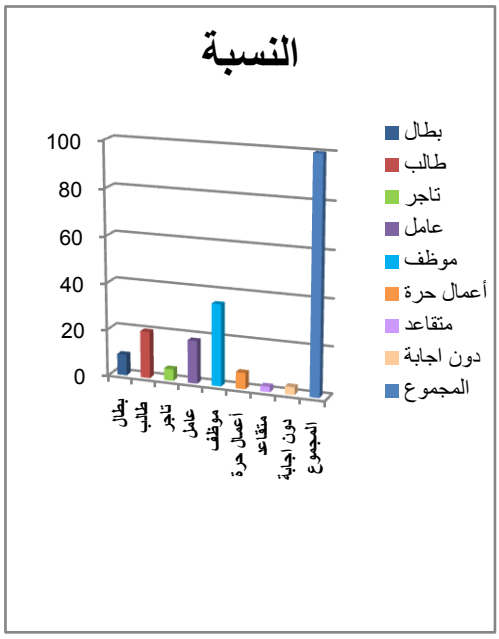

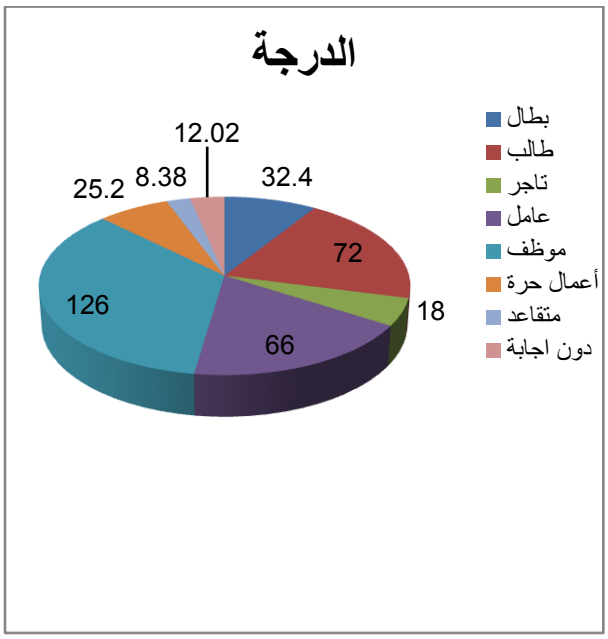

التعليق:

كانت فئة الموظفين هي الغالبة في أفراد العينة بنسبة 35% وبالنظر إلى أعمار أفراد العينة فإن ما شهدته سياسة التوظيف من برامج في المدة الأخيرة كفيل بتفسيرها، فيما كانت فئة الطلبة ممثلة بنسبة 20% والعمال بنسبة 18.33% من مجموع أفراد العينة، وكان باقيها مقسم بين فئة البطالين ب 9% وأصحاب الأعمال الحرة ب 7% والتجار بنسبة 5% وفئة المتقاعدين ب 2.33%، فيما امتنع ما نسبته 3.34% عن الإجابة.

6 - المستوى التعليمي

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
ابتدائي	15	5	18
متوسط	50	16.67	60.01
ثانوي	86	28.67	103.21
مهني	45	15	54
جامعي	104	34.66	124.78
دون إجابة	0	0	0
المجموع	300	100	360

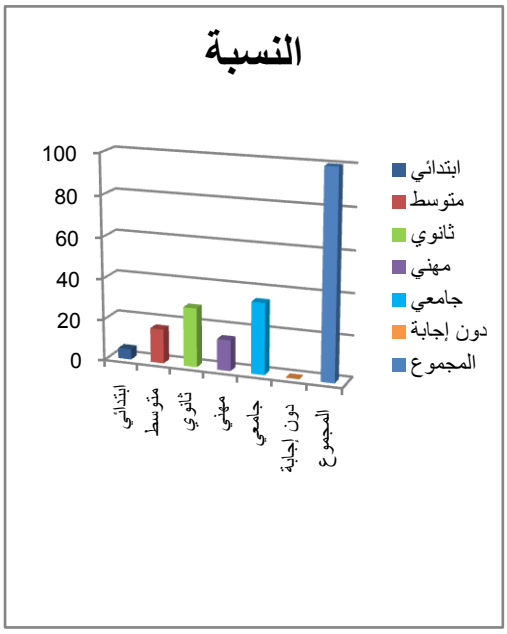

التعليق:

فئة الجامعيين كانت الغالبة في أفراد العينة بنسبة 34.66% تليها فئة ذوو المستوى الثانوي بنسبة 28.67% تليها فئة المستوى المتوسط بنسبة 16.67%، وجاءت فئة المهنيين أصحاب التكوين في مراكز ومعاهد التعليم والتكوين المهنيين ممثلة بنسبة 15%، وكانت نسبة 5% خاصة لفئة المستوى الابتدائي.

7- منـــطقة الســـكن

البيانات / الإجابة	منطقة ساحلية	منطقة داخلية	دون إجابة	المجموع	منطقة ريفية	منطقة حضرية	دون إجابة	المجموع
التكرار	75	218	07	300	73	192	35	300
النسبة	25	72.66	2.34	100	24.33	64	11.67	100
الدرجة	90	261.58	8.42	360	87.59	230.4	42.01	360

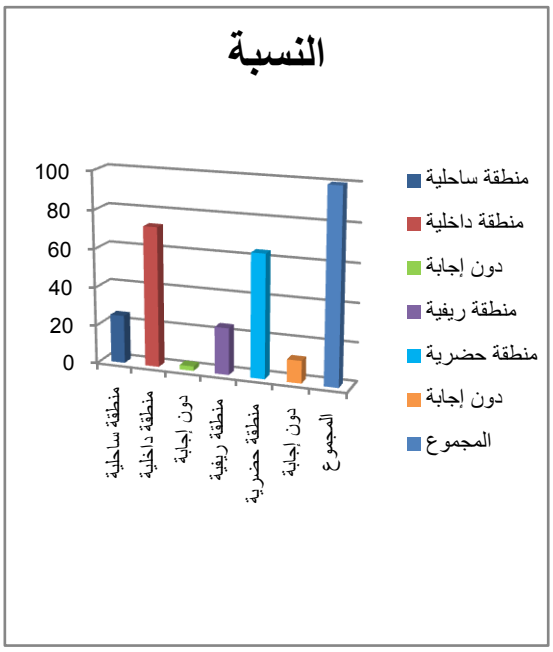

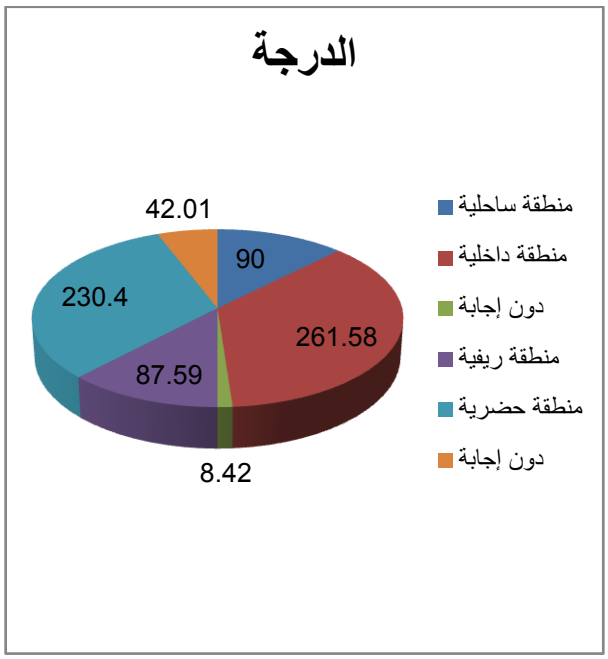

التعليق:

بالنسبة لهذا السؤال فقد كان مقسما إلى شقين، الشق الأول شمل سؤال الإقامة في المناطق الساحلية أو الداخلية، وكان أفراد العينة 72.66% من قاطني المناطق الداخلية، فيما كان 25% من أفراد العينة من قاطني المناطق الساحلية، وامتنع ما نسبته 2.34 % عن الإجابة.

أما الشق الثاني فقد اظهر بأن ما نسبته 64% هم من سكان المناطق الحضرية، ونسبة 24.33% من سكان المناطق الريفية، وامتنع ما نسبته 11.67% عن الإجابة.

ملاحظة:

بالنسبة للسؤال في شقه الأول فقد كانت الإجابات في نسبتها الأكبر لساكني المناطق الداخلية، رغم تخصيص الدراسة لسكان مدينتين ساحليتين، وقد أرجعه لعدم فهم أفراد العينة للسؤال بشكل جيد والخلط بين معنى المنطقة الداخلية والمنطقة الغير مطلة على شاطئ البحر، إلا أنه تم اعتماد الإجابات كما جاءت في الاستمارات حفاظا على أمانة العلمية لإجابات الأفراد.

8 – نوع المسكن

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
مركز رعاية	07	2.33	8.39
كوخ قصديري	06	2	7.2
مسكن جماعي	22	7.34	26.42
مسكن عائلي	188	62.67	225.61
شقة خاصة	55	18.33	65.99
فيلا خاصة	19	6.33	22.79
دون إجابة	03	1	3.6
المجموع	300	100	360

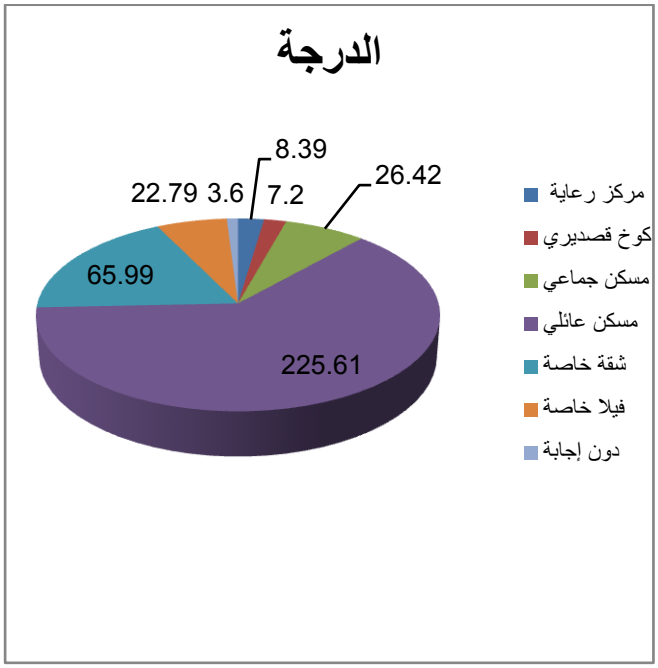

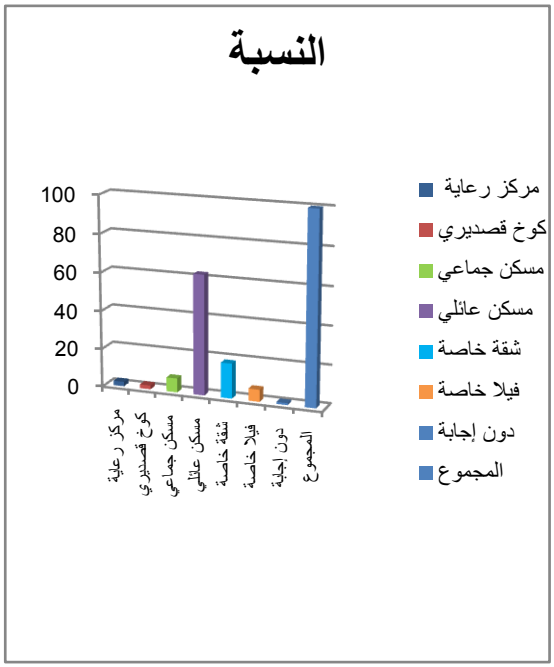

التعليق:

فرز الإجابات أظهر أن النسبة الأكبر من أفراد العينة يتقاسمون المسكن مع أفراد العائلة، فالمجتمع الجزائري عموما لا يزال يحافظ على بعض الخصوصيات الاجتماعية، ومنها السكن العائلي، زيادة على مشكل الذي يعاني منه فئة عريضة من المجتمع، وجاءت بعدها فئة الساكنين بشقق خاصة بنسبة 18.33% خاصة بعد استفادة فئة معتبرة من الشباب من مناصب عمل والتوجه إلى كراء أو شراء (عن طريق قرض بنكي) شقق خاصة بعد الزواج، كما أن برامج السكن المنجز ساهم في استفادة البعض من مساكن خاصة، فيما جاءت النسب الأخرى مقسمة بين قاطني المساكن الجماعية

وهي المساكن التي تحوي عدة عائلات بنسبة 7.34% وأصحاب الفيلات الخاصة بنسبة 6.33% ومقيمي دور الرعاية أو مؤسسات الرعاية التابعة للدولة كديار الرحمة وديار الأشخاص المسنين ومراكز الطفولة المسعفة بنسبة 2.33% وساكني الأكواخ القصديرية بنسبة 2%، فيما امتنع ما نسبته 1% عن الإجابة.

9- عدد أفراد الأسرة

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
اقل من 5	56	25.11	90.40
من 5 إلى 10	130	58.30	209.88
أكثر من 10	26	11.66	41.97
دون إجابة	11	4.93	17.75
المجموع	223	100	360

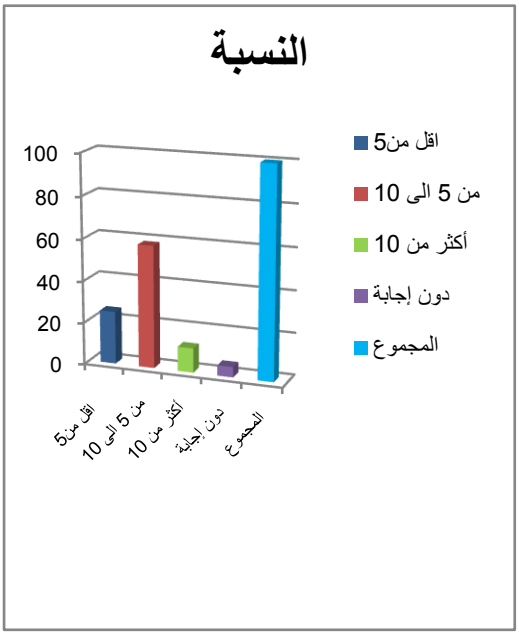

التعليق:

بالنسبة لأفراد العينة الساكنين مع أفراد العائلة، فكانت الإجابة حول سؤال عدد أفراد الأسرة كالآتي:

النسبة الأكبر كانت لفئة من 5 إلى 10 أفراد بنسبة 58.30%، ثم فئة أقل من 5 أفراد في الأسرة بنسبة 25.11%، وكانت فئة أكثر من 10% أفراد في الأسرة ممثلة ب 11.66%، وامتنع ما نسبته 4.93% عن الإجابة على السؤال.

10- هل تعلم ما هي الهجرة السرية؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	283	94.33	339.59
لا	16	5.33	19.19
دون إجابة	1	0.34	1.22
المجموع	300	100	360

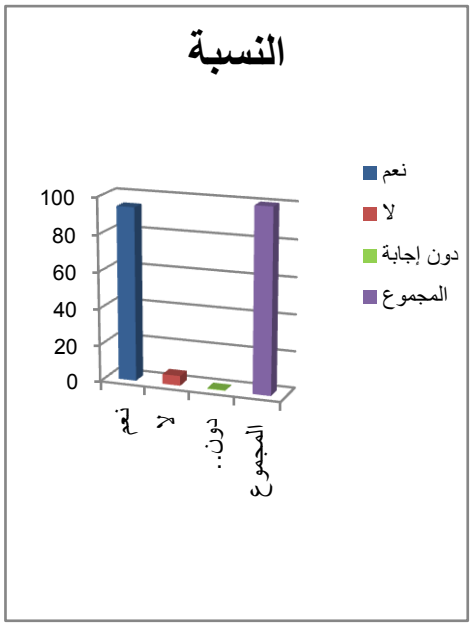

التعليق:

بسؤال أفراد العينة ما إذا كانوا يعلمون معنى الهجرة السرية أجاب 94.33 % منهم بنعم وهو ما يبين أن الغالبية تعرفت عليه كمصطلح وهو ما يبين أيضا أن الظاهرة لها صدى وسط المجتمع، فيما أجاب 5.33 % من أفراد العينة ب "لا" وما يمكن تقديمه كملاحظة هو أن بعض الأفراد بمجرد تفسير أن مصطلح الهجرة السرية يعني "الحرقة" يتم الفهم، وهي متعلقة أساسا بعدم فهم المصطلح كمصطلح زيادة على بعض الأفراد ذوو التكوين الفرنسي اللغة، فيما امتنع ما نسبته 0.34% من أفراد العينة عن الإجابة.

11- هل سبق وأن سافرت إلى خارج الوطن؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	166	55.33	199.19
لا	134	44.67	160.81
دون إجابة	0	0	0
المجموع	300	100	360

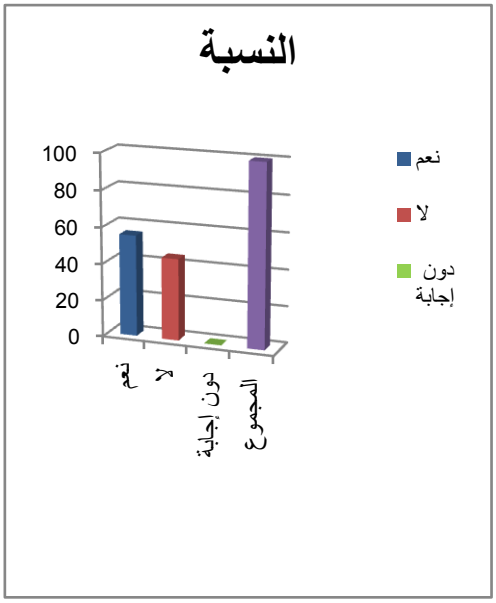

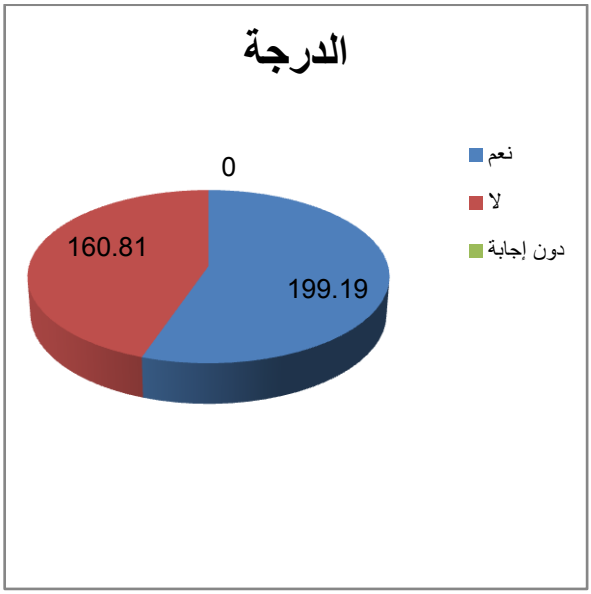

التعليق:

فيما يخص سؤال الهجرة إلى خارج الوطن جاءت فئة الأفراد الذين سبق وأن سافروا لخارج الوطن متقدمة وشملت نسبة 55.33 %، فيما كان ما نسبته 44.67% من العينة ممن لم يسبق لهم السفر لخارج الوطن، وكانت كل الاستمارات تحمل إجابة على هذا السؤال فغابت فئة بدون إجابة.

12- هل سبق وأن سافرت إلى خارج الوطن بغرض العمل؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	40	24.10	86.76
لا	125	75.30	271.08
دون إجابة	1	0.60	2.16
المجموع	166	100	360

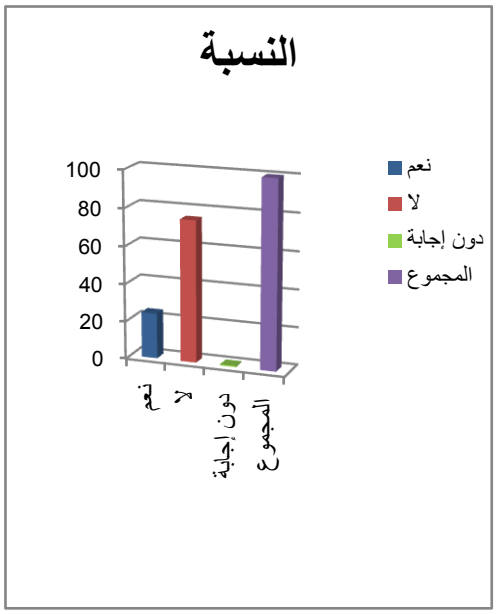

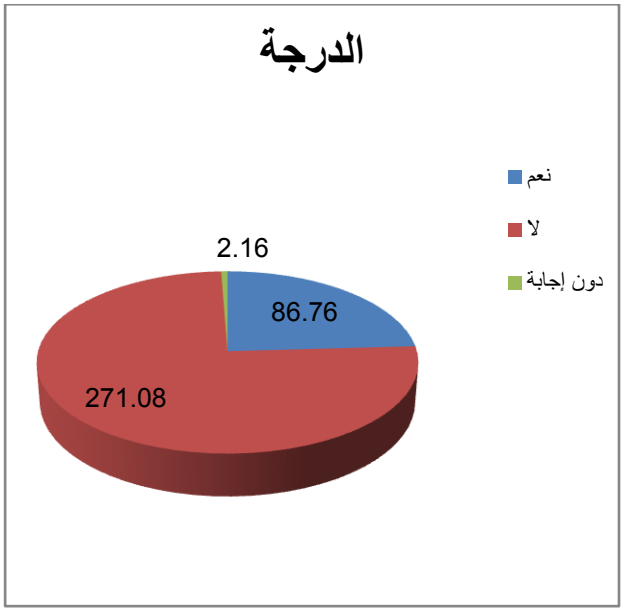

التعليق:

فيما يخص سؤال الهجرة إلى خارج الوطن جاءت فئة الأفراد الذين لم يسبق وأن سافروا لخارج الوطن بغرض العمل متقدمة وشملت نسبة 75.30%، فيما كان ما نسبته 24.10% من العينة ممن يسبق لهم السفر لخارج الوطن للعمل، وكانت الاستمارات التي لم تحمل إجابة على هذا السؤال ممثلة بنسبة 0.60%.

13- هل سبق وأن سافرت إلى خارج الوطن بغرض السياحة؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	135	81.33	292.79
لا	30	18.07	65.05
دون إجابة	1	0.60	2.16
المجموع	166	100	360

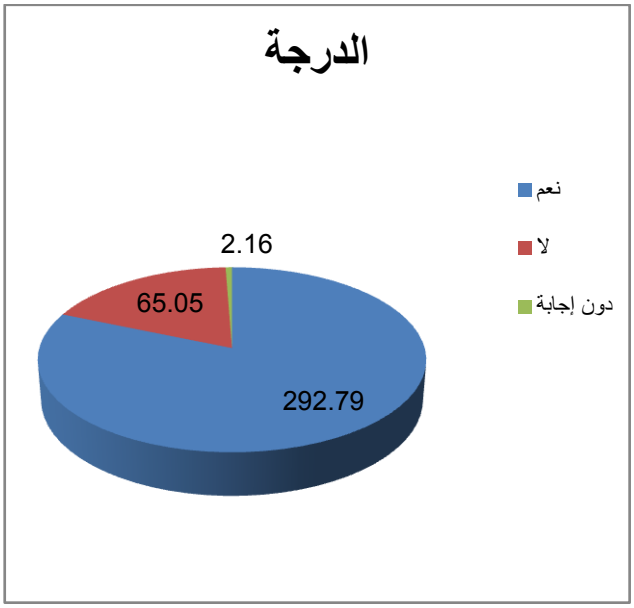

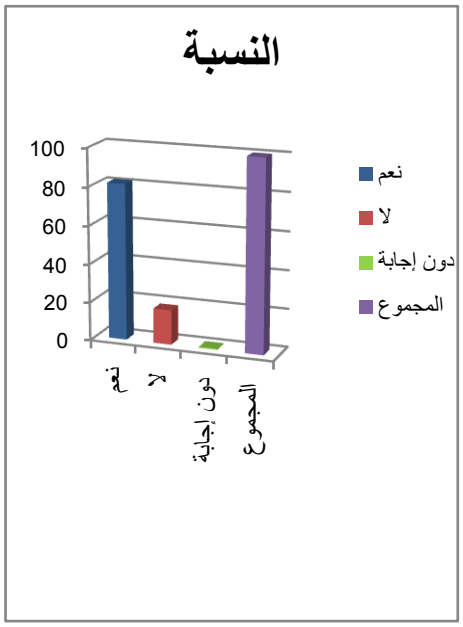

التعليق:

نفس أفراد العينة، أي من سبق وأن سافروا إلى خارج الوطن أجاب 81.33% منهم أنهم سافروا من أجل السياحة، مقارنة ب 18.07% من باقي الفئة الذين لم يسبق لهم السفر للخارج بغرض السياحة، فيما امتنع ما نسبته 0.60% عن الإجابة على السؤال.

14- هل شعرت من قبل في الرغبة في السفر خارج الوطن ولم تستطيع تحقيقها؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	196	65.34	235.22
لا	101	33.66	121.18
دون إجابة	03	1	3.6
المجموع	300	100	360

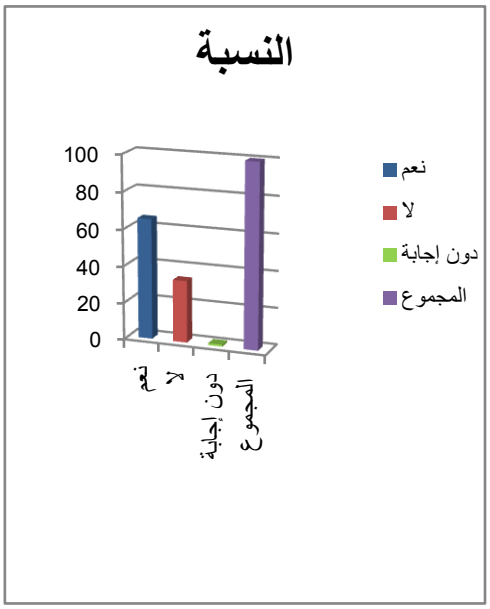

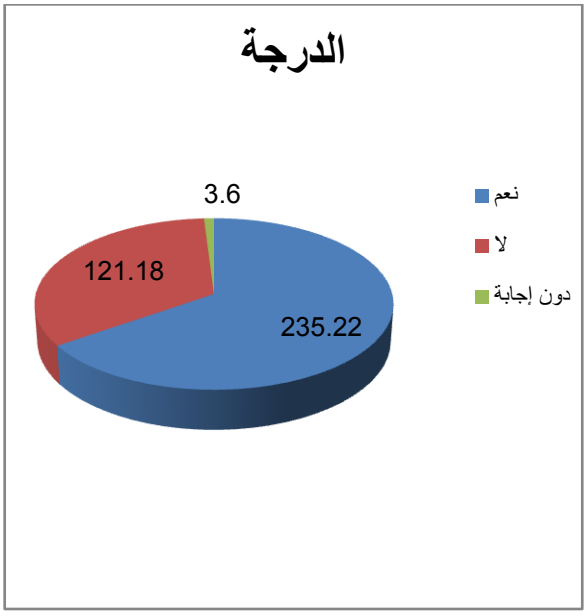

التعليق:

أجاب غالبية أفراد العينة الإيجاب فيما يخص الرغبة في السفر فقد أجاب ما نسبت 65.34% بأنهم شعروا بالرغبة في السفر من قبل ولم يستطيعوا تحقيقها، فيما أجاب 33.66% بالسلب، وامتنع ما نسبته 1% عن الإجابة.

15- هل سبق وأن قمت بطلب تأشيرة ورفض طلبك؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	63	21	75.60
لا	236	78.67	283.21
دون إجابة	01	0.33	1.19
المجموع	300	100	360

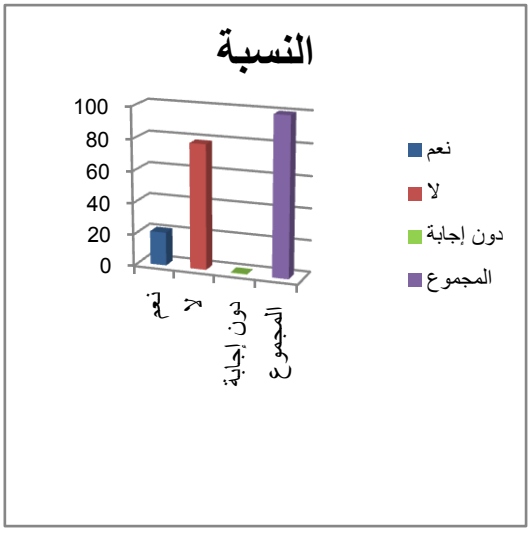

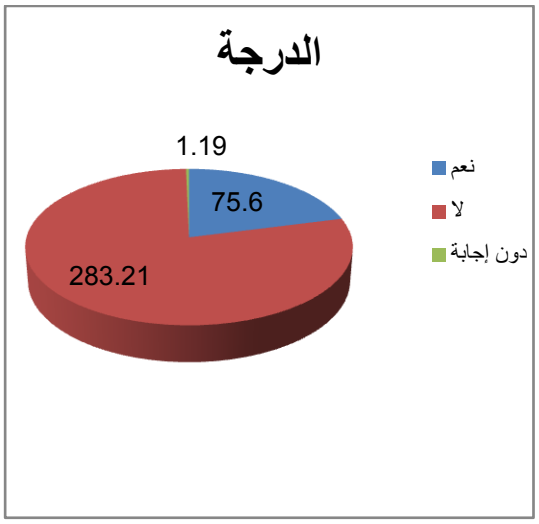

التعليق:

بنسبة 78.67% كانت أغلبية أفراد العينة ممن لم يسبق وأن تقدم بطلب تأشيرة من قبل ورفض طلبهم، فيما مثلت نسبة 21% من سبق لهم التقدم بالطلب وقوبل بالرفض، فيما امتنع ما نسبته 0.33% عن الإجابة على السؤال.

16- هل سبق وأن هاجرت بطريقة غير شرعية؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	06	2	7.2
لا	293	97.67	351.61
دون إجابة	01	0.33	1.19
المجموع	300	100	360

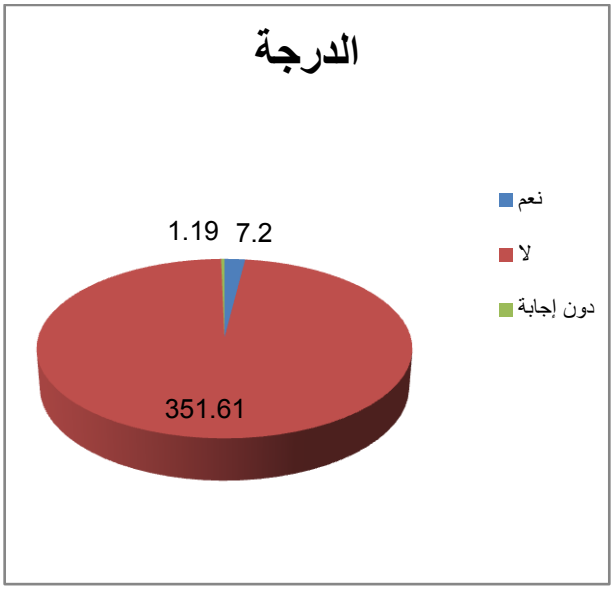

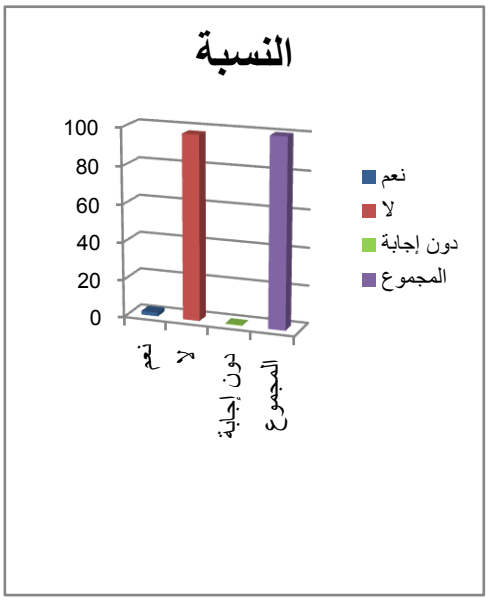

التعليق:

غالبية أفراد العينة، وبنسبة 97.67% لم يسبق لهم وان هاجروا بطريقة غير شرعية، فيما أجاب ما نسبته2% بأنهم سبق وأن هاجروا بطريقة سرية من قبل، وامتنع 0.33% عن الإجابة على السؤال.

17- هل سبق وأن فكرت من قبل في الهجرة السرية؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	56	18.67	67.21
لا	242	80.66	290.38
دون إجابة	02	0.67	2.41
المجموع	300	100	360

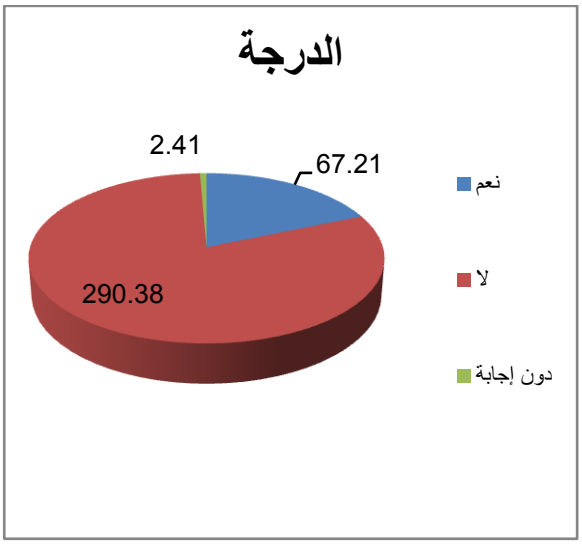

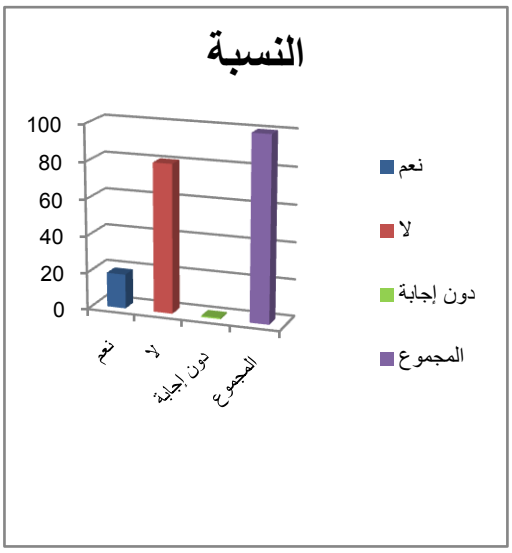

التعليق:

عن سؤال إذا ما سبق وان فكرت في الهجرة السرية أجاب 80.66% من أفراد العينة بأنهم لم يسبق لهم التفكير في القيام بالهجرة السرية، فيما أجاب 18.67% من العينة بالإيجاب، وأنهم فكروا فيها من قبل، وامتنع ما نسبته 0.67% عن الإجابة على السؤال.

18- هل لديك فرد من العائلة هاجر بطريقة سرية؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	47	15.67	56.41
لا	198	66	237.60
لا أدري	55	18.33	65.99
دون إجابة	0	0	0
المجموع	300	100	360

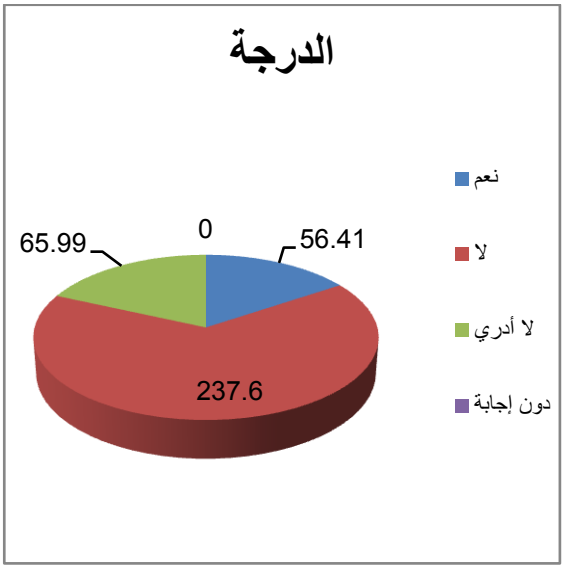

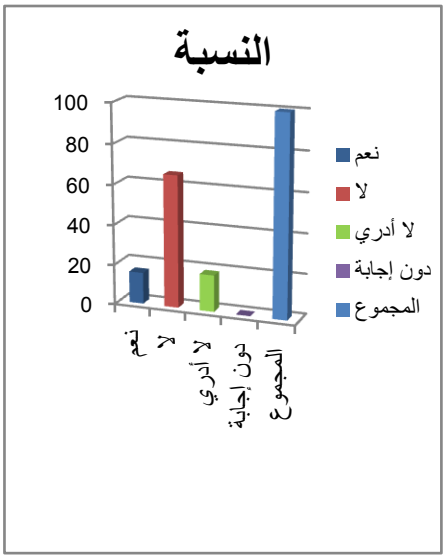

التعليق:

فيما يخص وجود أفراد من الأسرة هاجروا بطريقة سرية أجاب 66% من أفراد العينة ب "لا"، فيما أجاب 15.67% من أفراد العينة بأن لديهم أفراد من العائلة هاجروا بطريقة سرية، وأجاب 18.33% ب "لا ادري"، فيما غابت فئة " بدون إجابة ".

19- هل تعتقد أن الحياة في الخارج أحسن من الحياة داخل الوطن؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	163	54.33	195.59
لا	118	39.33	141.59
لا أدري	18	6	21.6
دون إجابة	1	0.34	1.22
المجموع	300	100	360

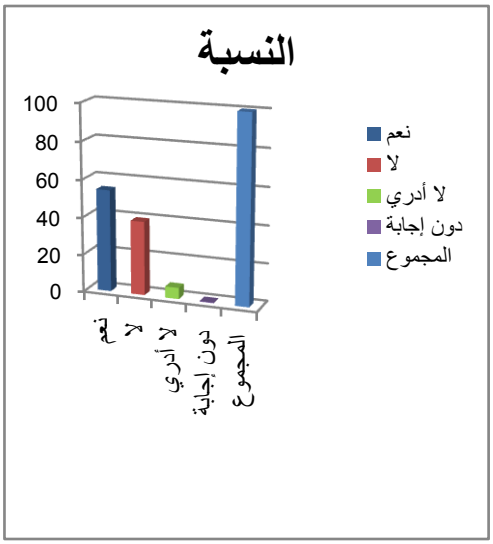

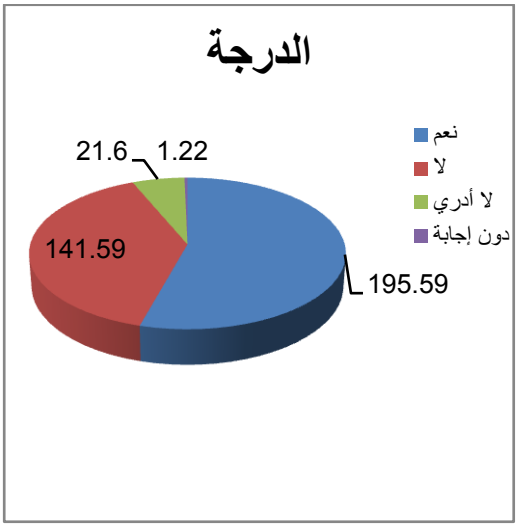

التعليق:

أجاب 54.33% من أفراد العينة بأن يرون بأن الحياة في الخارج أحسن من الحياة داخل الوطن، خصوصا وان نسبة معتبرة من أفراد العينة سبق وأن سافروا خارج الوطن مما قد يشكل عامل التأثر، زيادة على عوامل أخرى كتصورات الحياة الشخصية والتـــأثر بالثقافة الغربية والبطالة وغيرها، فيما أجاب 39.33% منهم بالسلب وان الحياة بالخارج ليست أحسن حالا من الحياة في الوطن، وأجاب 6% منهم ب "لا أدري"، فيما امتنع ما نسبته 0.34% عن الإجابة على السؤال.

20- هل أنت راض عن حالتك المعيشية الحالية؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	112	37.33	134.39
لا	135	45	162
لا أدري	51	17	61.20
دون إجابة	2	0.67	2.41
المجموع	300	100	360

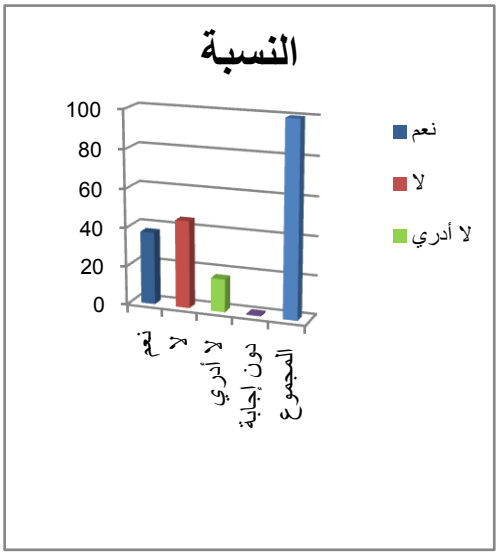

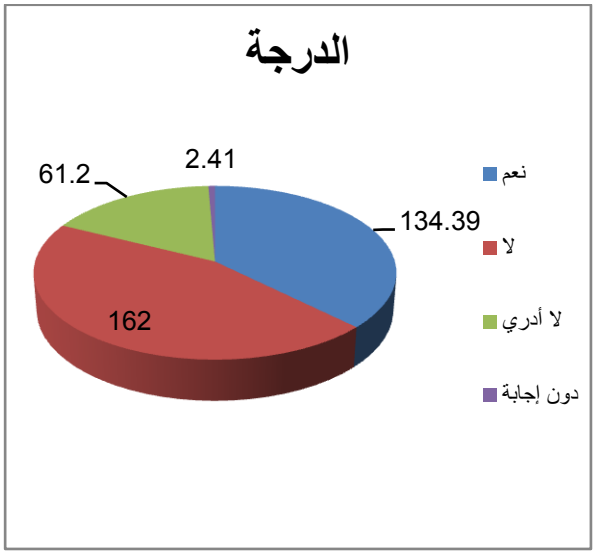

التعليق:

عن حالة الرضا عن الحالة المعيشية الحالية أجاب 45% من عينة البحث ب "لا" في إشارة عن عدم رضاهم عن حالتهم المعيشية الحالية، فيما أجاب 37.33% منهم بأنهم راضون، وشكلت نسبة 17% فئة المجيبين ب "لا أدري"، فيما امتنع ما نسبته 0.67% عن الإجابة عن السؤال.

21- هل تعتقد أن الهجرة السرية أحسن حل لظروف المعيشة السيئة؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	47	15.67	56.41
لا	215	71.66	257.98
لا أدري	36	12	43.20
دون إجابة	2	0.67	2.41
المجموع	300	100	360

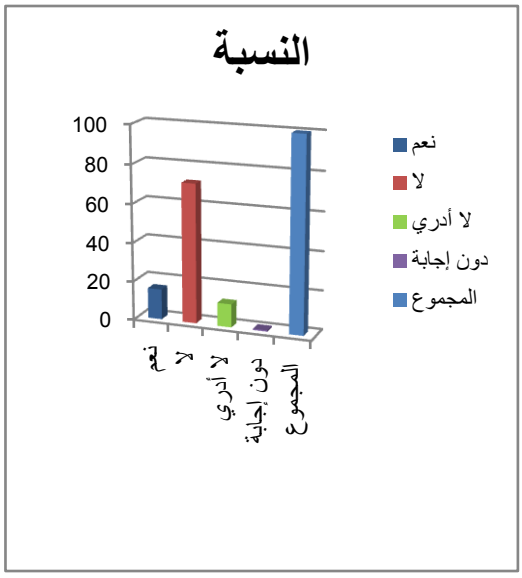

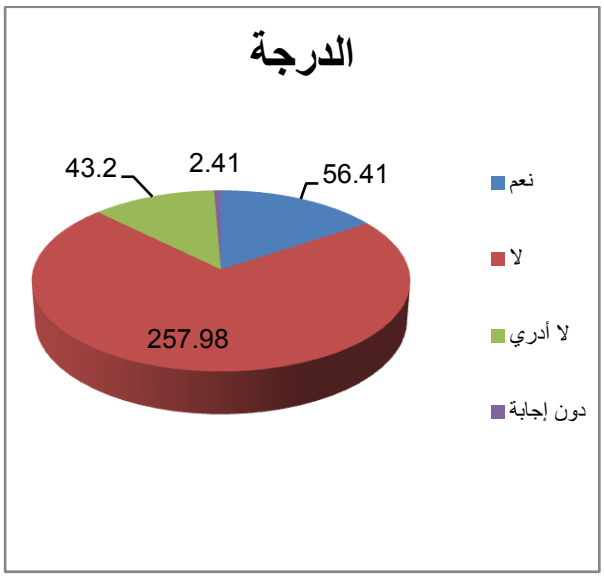

التعليق:

رأى ما نسبته 71.66% من عينة البحث أن الهجرة السرية لا تعتبر أحسن حل لظروف المعيشة السيئة، فيما رأى 15.67% عكس ذلك وأن الهجرة السرية هي الحل الأنسب لمن يعاني من ظروف معيشية صعبة، ومثلت نسبة 12% منهم فئة المجيبون ب" لا أدري"، فيما امتنع ما نسبته 0.67% من عينة البحث عن الإجابة عن السؤال.

22- هل تعتقد أن الشباب الحراق مخطئ في فكرة الهجرة السرية؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	195	65	234
لا	72	24	86.40
لا أدري	31	10.33	37.19
دون إجابة	2	0.67	2.41
المجموع	300	100	360

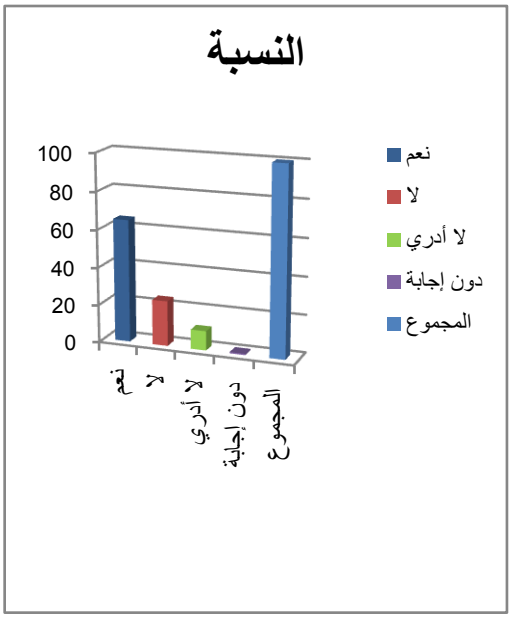

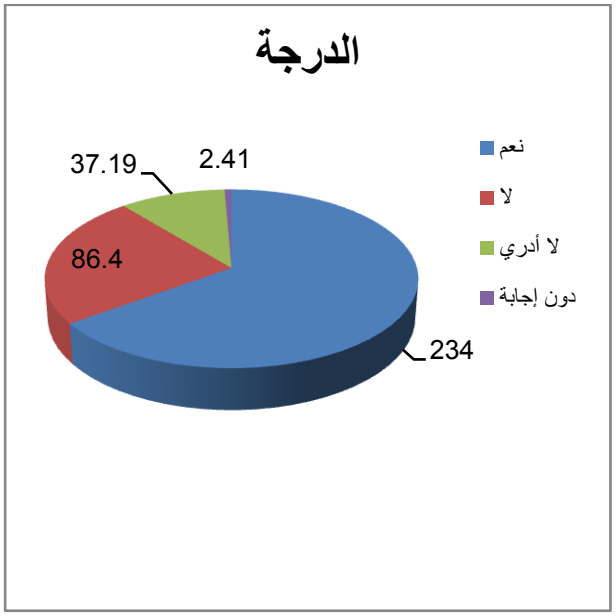

التعليق:

رأت غالبية أفراد العينة ممثلة في نسبة 65% بأن الشباب الحراق مخطأ في فكرة الهجرة السرية، فيما رأت عكس ذلك نسبة 24% من العينة، فيما اختارت 10.33% الإجابة ب "لا أدري"، وامتنع ما نسبته 0.67% عن الإجابة عن السؤال.

23- هل تعلم أن الكثير من الشباب الحراق يموتون غرقا في عرض البحر؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	287	95.67	344.41
لا	12	4	14.40
لا أدري	0	0	0
دون إجابة	01	0.33	1.19
المجموع	300	100	360

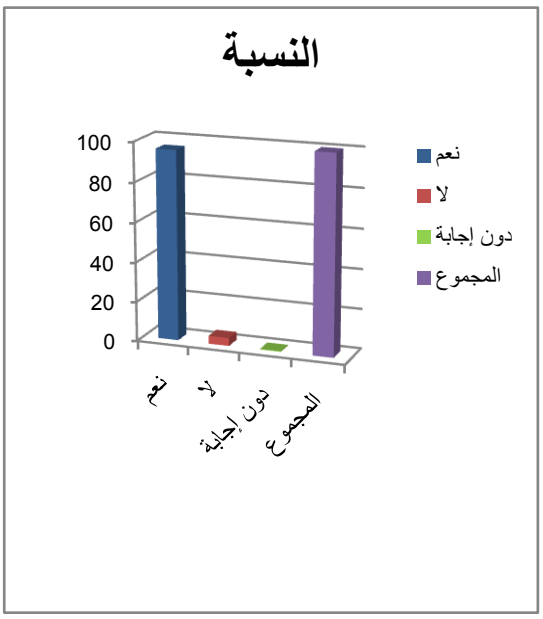

التعليق:

عن غرق الكثير من الشباب الحراق في عرض البحر أثناء محولتهم الهجرة السرية، أجاب الغالبية العظمى من عينة البحث وبنسبة تقدر ب 95.67% أنهم على علم بذلك، فيما كانت إجابة نسبة قليلة تقدر ب 4% بأنها لا تعلم بأمر غرق الكثير منهم، واختار ما نسبته 0.33% من العينة عدم الإجابة على السؤال.

24- هل تعلم أن الهجرة السرية جريمة يعاقب عليها القانون في الجزائر؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	234	78	280.8
لا	65	21.67	78.01
لا أدري	0	0	0
دون إجابة	1	0.33	1.19
المجموع	300	100	360

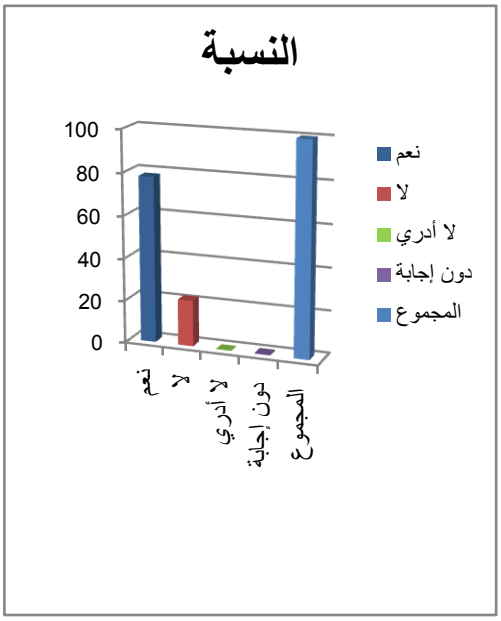

التعليق:

فيما يتعلق بالتشريع أجاب 78% من عينة البحث أنهم على علم بأن القانون في الجزائر يعاقب على الهجرة السرية ويعتبرها جريمة، فيما أجاب 21.67% منهم بأنه لا يعلم أنها جريمة يعاقب عليها القانون الجزائري، وأمتنع ما نسبته 0.33% عن الإجابة على السؤال.

25- هل تعلم أن الهجرة السرية جريمة يعاقب عليها القانون في دول أوروبا؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	216	72	259.2
لا	82	27.33	98.39
لا أدري	0	0	0
دون إجابة	02	0.67	2.41
المجموع	300	100	360

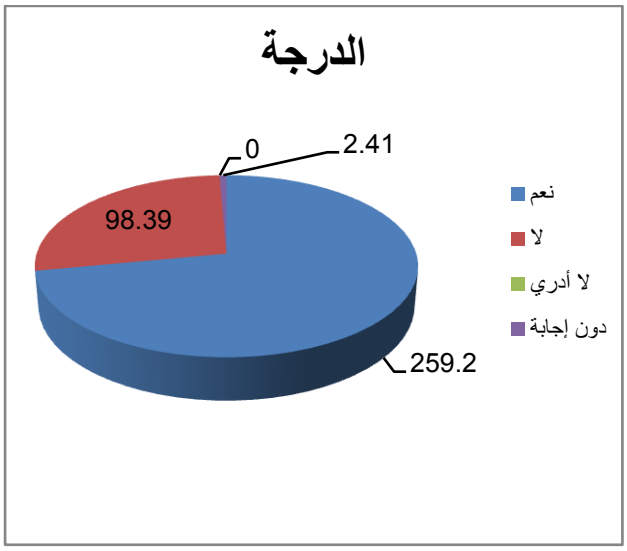

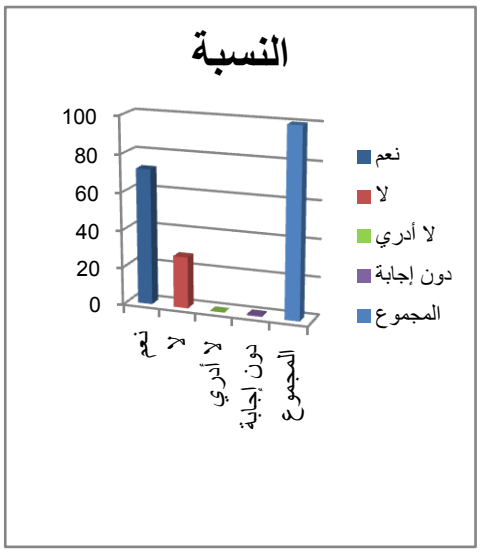

التعليق:

وعن اعتبارها جريمة يعاقب عليها في قوانين دول أوروبا أجاب ما نسبته 72% من أفراد العينة بعلمهم بذلك، فيما أجاب 27.33% منهم بعدم علمهم بتلك الإجراءات، فيما امتنع ما نسبته 0.67% من أفراد العينة عن الإجابة عن السؤال.

26- هل تعتقد أن اعتبارها جريمة كفيل بوقف الظاهرة؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	66	22	79.20
لا	159	53	190.8
لا أدري	66	22	79.2
دون إجابة	9	3	10.8
المجموع	300	100	360

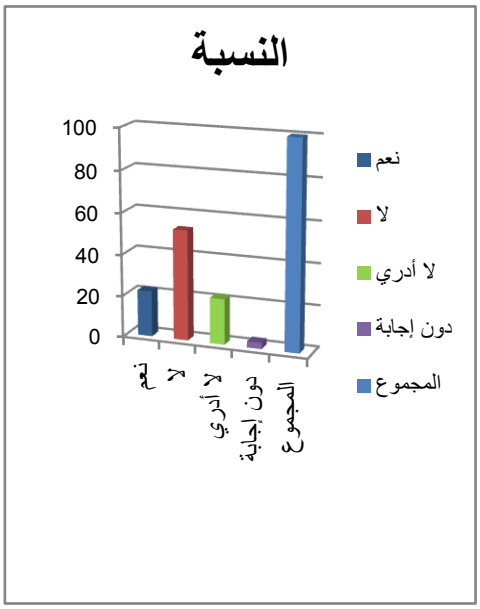

التعليق:

بنسبة 53% من أفراد العينة أجاب أفرادها بأن اعتبارها جريمة لا يعتبر كفيل بوقفها، فيما رأى 22% منهم بأن تجريمها كفيل بوقفها، ومثلت نفس النسبة من أفراد العينة، أي 22% فئة الجيبين ب " لا أدري"، فيما امتنع ما نسبته 3% عن الإجابة عن السؤال.

27- هل تعتبرها أنت جريمة؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	112	37.34	134.42
لا	154	51.33	184.79
لا أدري	32	10.66	38.38
دون إجابة	2	0.67	2.41
المجموع	300	100	360

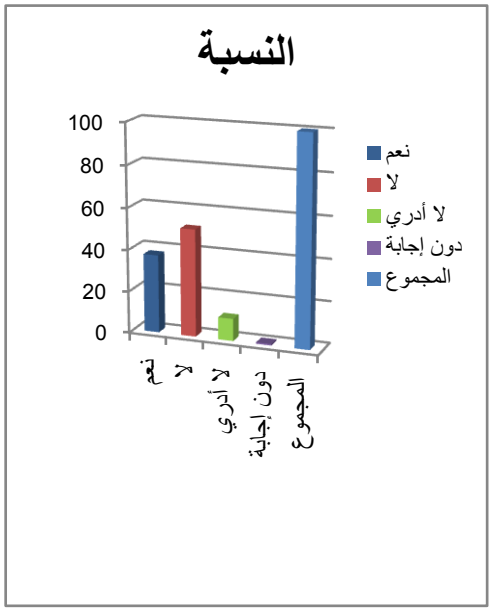

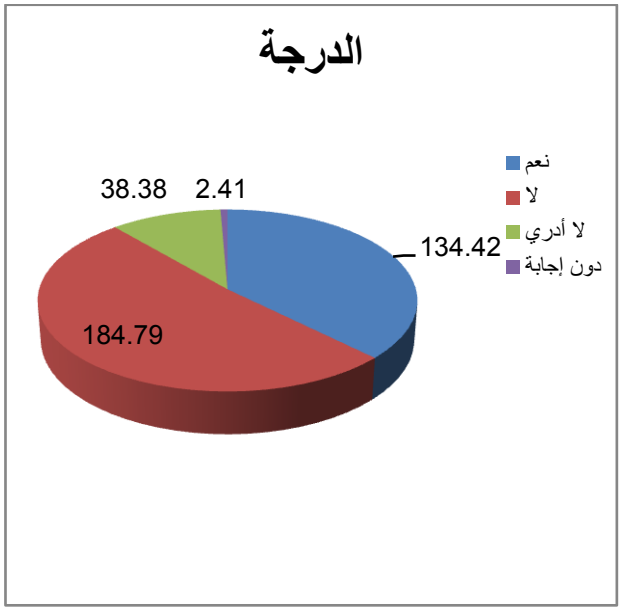

التعليق:

لا يعتبر 51.33% من عينة البحث الهجرة السرية كجريمة، في تعارض مع ما جاء في التشريع الجزائري، فيما اعتبرها 37.34% منهم جريمة، واختار 10.66% منهم الإجابة ب "لا أدري"، فيما امتنع ما نسبته 0.67% عن الإجابة عن السؤال.

28- في رأيك: هل الشباب الحراق مجرم؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	51	17	61.2
لا	211	70.34	253.22
لا أدري	37	12.33	44.39
دون إجابة	01	0.33	1.19
المجموع	300	100	360

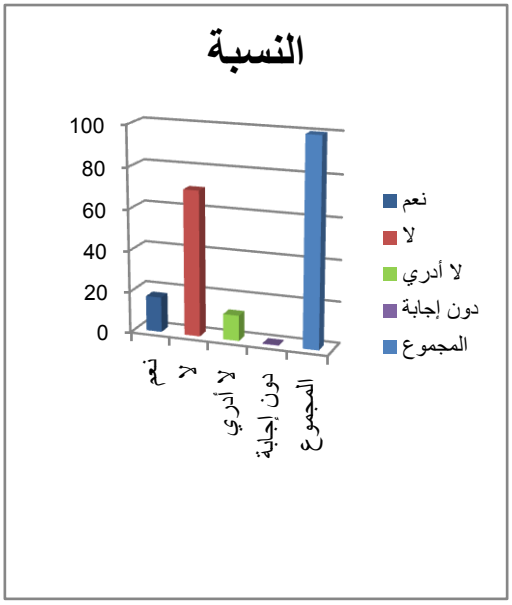

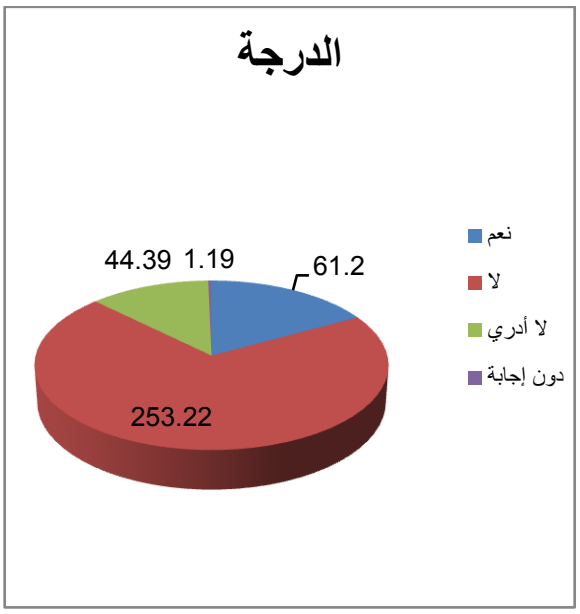

التعليق:

70.34% من أفراد عينة البحث لا تعتبر الشاب الحراق مجرما، فيما رأت 17% منهم أنه مجرم، فيما اختارت نسبة 12.33% منهم إجابة "لا أدري"، وامتنع ما نسبته 0.33% عدم الإجابة عن السؤال.

29- في رأيك: هل الشباب الحراق ضحية؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	256	85.34	307.22
لا	20	6.66	23.98
لا أدري	21	7	25.20
دون إجابة	3	1	3.6
المجموع	300	100%	°360

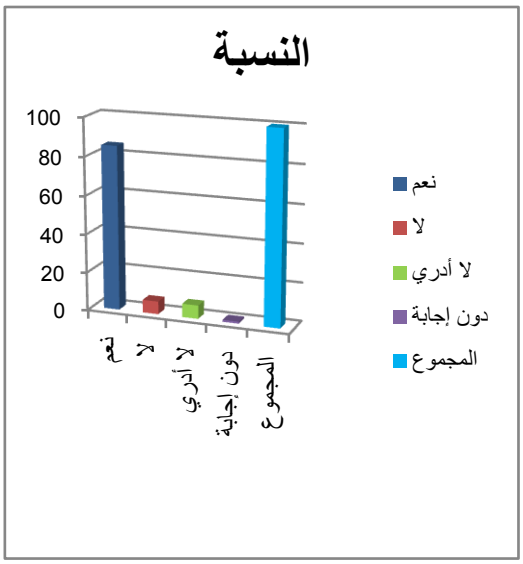

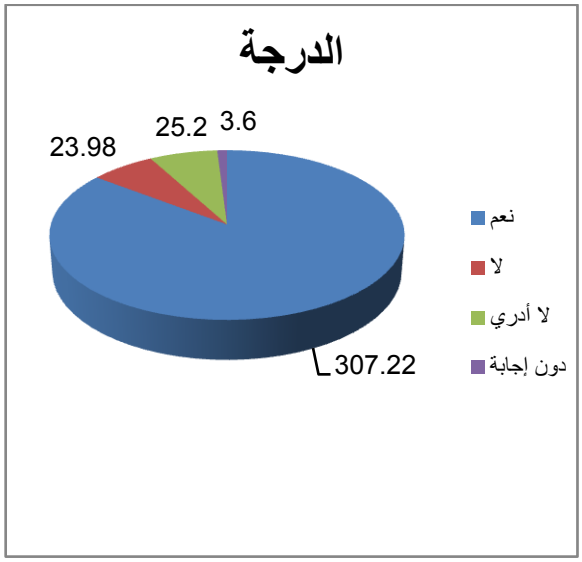

التعليق:

اعتبر غالبية أفراد البحث وبنسبة 85.34% أن الشاب الحراق يعتبر ضحية، فيما اعتبر 6.66% منهم أن الشاب الحراق لا يعتبر ضحية، فيما أجاب 7% منهم ب "لا أدري"، واختار 1% منهم عدم الإجابة على السؤال.

30- هل هو ضحية سلطة؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	198	77.35	278.46
لا	32	12.5	45
لا أدري	24	9.37	33.74
دون إجابة	2	0.78	2.80
المجموع	256	100%	°360

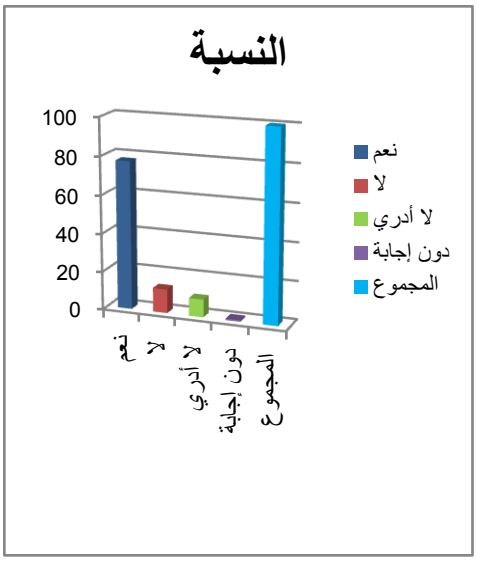

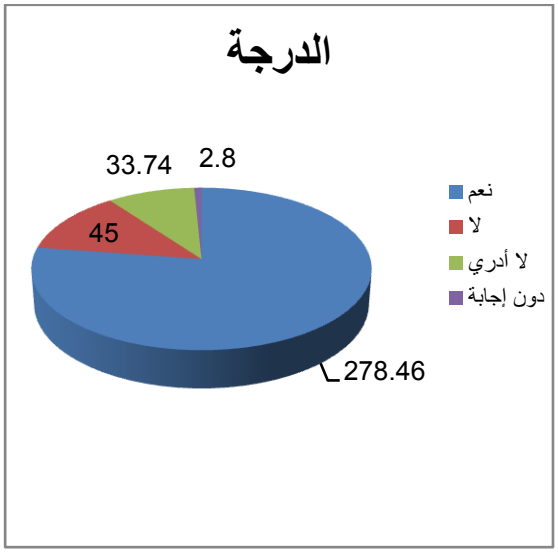

التعليق:

من العينة التي رأت أن الشاب الحراق يعتبر ضحية، رأى 77.35% منهم أنه يعتبر ضحية سلطة، من خلال برامجها وسياساتها التي في غير صالح الشباب، فيما رأى 12.5% منهم بأن لا علاقة للسلطة بذلك، فيما أجاب 9.37% منهم ب "لا أدري"، واختار 0.78% منهم عدم الإجابة على السؤال.

31- هل هو ضحية مجتمع؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	207	80.86	291.10
لا	35	13.67	49.21
لا أدري	14	5.47	19.69
دون إجابة	0	0	0
المجموع	256	100%	°360

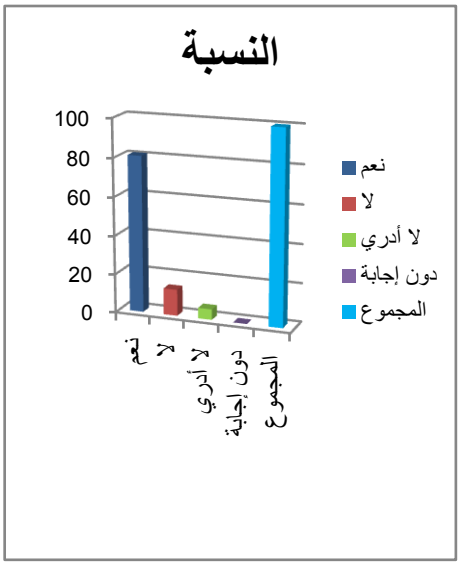

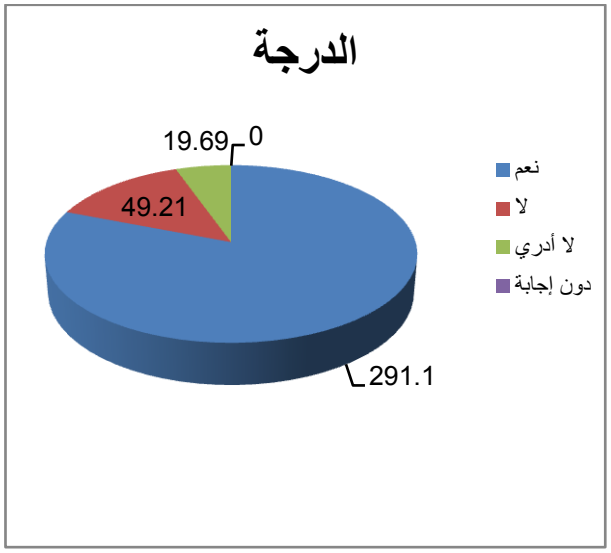

التعليق:

باعتبار الشاب الحراق ضحية مجتمع، أجاب 80.86% من أفراد عينة البحث بنعم، فيما أجاب 13.67% ب "لا"، واختار 5.47% منهم الإجابة ب "لا أدري".

أجاب كل أفراد العينة على السؤال فغابت فئة الغير مجيبين على السؤال.

32- هل هو ضحية أسرة؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	139	54.30	195.48
لا	74	28.90	104.04
لا أدري	43	16.80	60.48
دون إجابة	0	0	0
المجموع	256	100%	°360

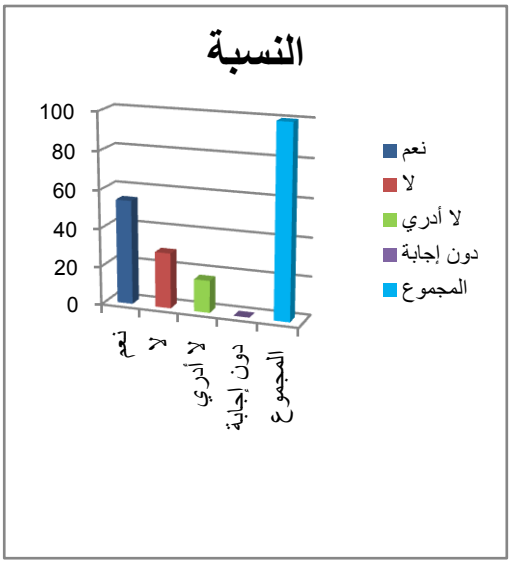

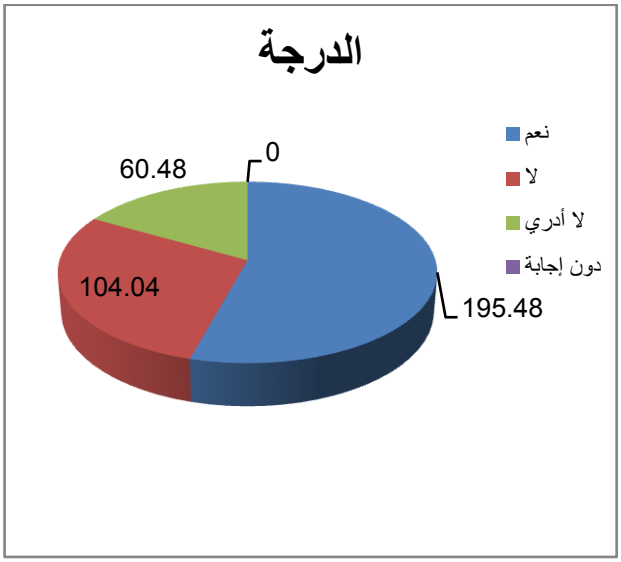

التعليق:

اعتبر 54.30% من أفراد عينة البحث بأن الشاب الحراق ضحية، أنه ضحية أسرة، فيما أجاب 28.90% منهم عكس ذلك، باعتبار الشاب الحراق ليس ضحية أسرة، فيما أجاب 16.80% منهم ب "لا أدري"، وغابت فئة "بدون إجابة" بعد إجابة كل أفراد العينة على السؤال.

33- هل هو ضحية أصدقاء السوء؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	159	62.11	223.60
لا	61	23.83	85.79
لا أدري	36	14.06	50.61
دون إجابة	0	0	0
المجموع	256	100%	°360

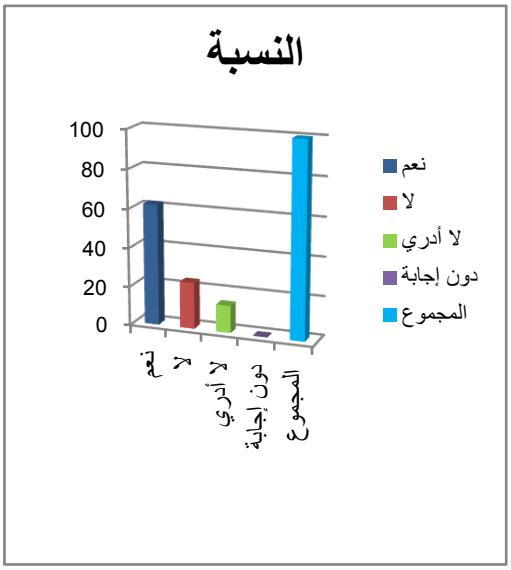

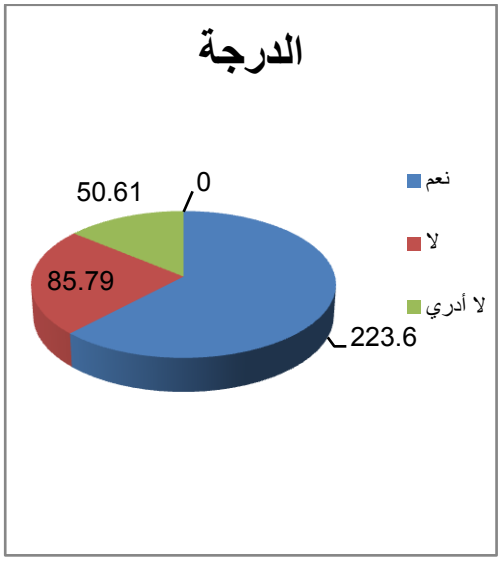

التعليق:

من أفراد العينة الذين رأوا بأن الشاب الحراق ضحية أجاب 62.11% منهم بأنه ضحية رفقاء السوء، فيما رأى 23.83% منهم أنه لا يعتبر ضحية رفقاء السوء، فيما اختار 14.06% منهم الإجابة ب "لا أدري"، وبإجابة كل الأفراد على السؤال غابت فئة بدون إجابة.

34- هل تعتقد أن سبب الهجرة السرية في الجزائر سياسي؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	114	38	136.8
لا	121	40.34	145.22
لا أدري	61	20.33	73.19
دون إجابة	4	1.33	4.79
المجموع	300	100%	°360

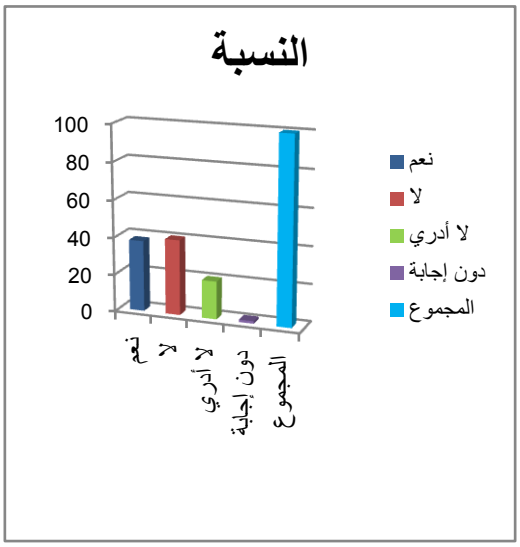

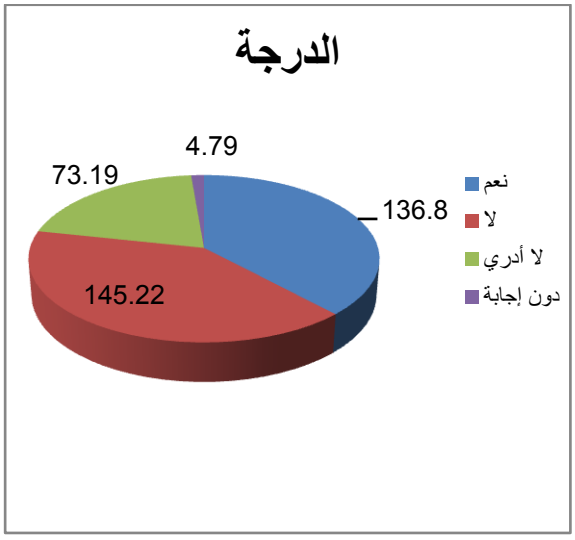

التعليق:

اعتقد ما نسبته 40.34% من أفراد عينة البحث بأن سبب الهجرة السرية في الجزائر لا يعتبر سياسي، فيما اعتبره سياسي ما نسبته 38% منهم، وأجاب 20.33% منهم ب "لا أدري"، واختار 1.33% من أفراد عينة البحث عدم الإجابة على السؤال.

35- هل تعتقد أن سبب الهجرة في الجزائر اقتصادي؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	225	75	270
لا	41	13.67	49.21
لا أدري	33	11	39.6
دون إجابة	1	0.33	1.19
المجموع	300	100%	°360

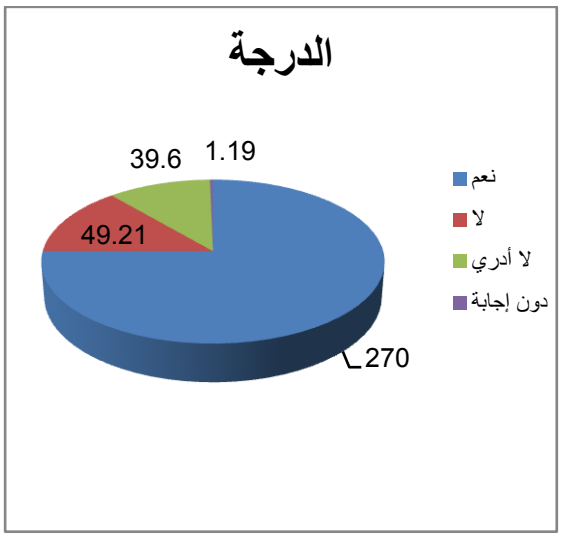

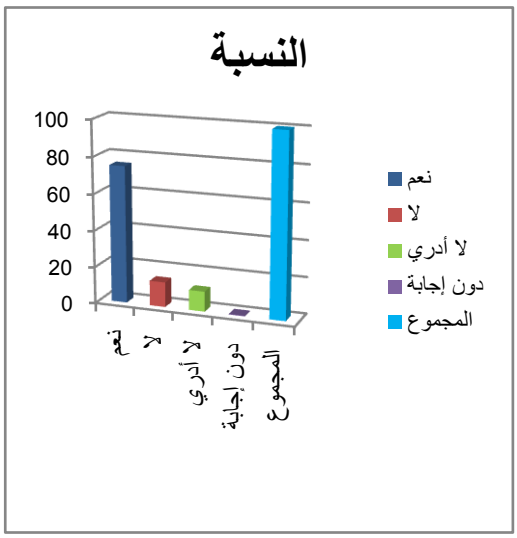

التعليق:

اعتقد غالبية أفراد عينة البحث وبنسبة 75% أن سبب الهجرة السرية في الجزائر اقتصادي، فيما رأت عكس ذلك نسبة 13.67%، وبأن سببها لا يعتبر اقتصادي، وأجابت نسبة 11% منهم ب "لا أدري"، فيما اختار ما نسبته 0.33% منهم عدم الإجابة على السؤال.

36- هل تعتقد أن سبب الهجرة السرية في الجزائر اجتماعي؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	231	77	277.2
لا	37	12.34	44.42
لا أدري	32	10.66	38.38
دون إجابة	0	0	0
المجموع	300	100%	°360

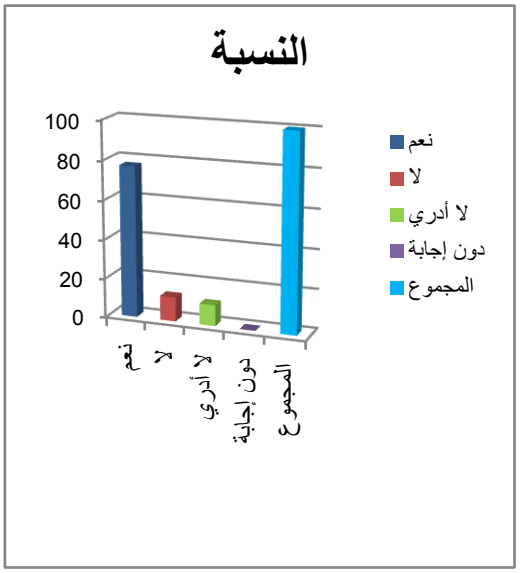

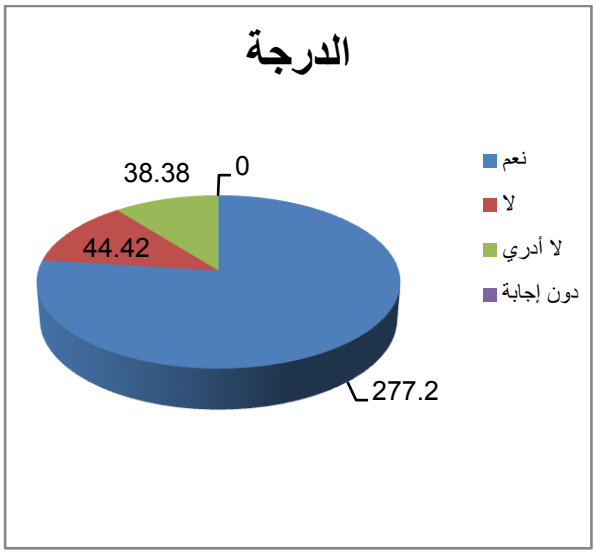

التعليق:

اعتقد 77% من أفراد عينة البحث بأن سبب الهجرة السرية في الجزائر اجتماعي، فيما اعتقد ما نسبته 12.34% من أفراد العينة بان سببها لا يعتبر اجتماعي، فيما أجاب 10.66% منهم ب "لا أدري"، وغابت فئة بدون إجابة عن الإجابات على السؤال.

37- هل تعتقد أن سبب الهجرة السرية في الجزائر هو الحاجات النفسية للشباب؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	215	71.66	257.98
لا	41	13.67	49.21
لا أدري	43	14.34	51.62
دون إجابة	1	0.33	1.19
المجموع	300	100%	°360

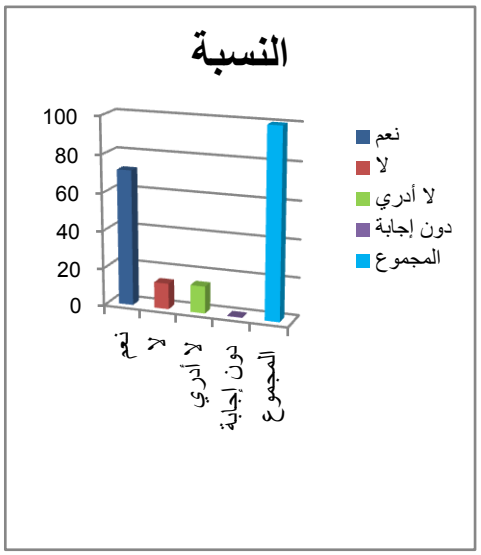

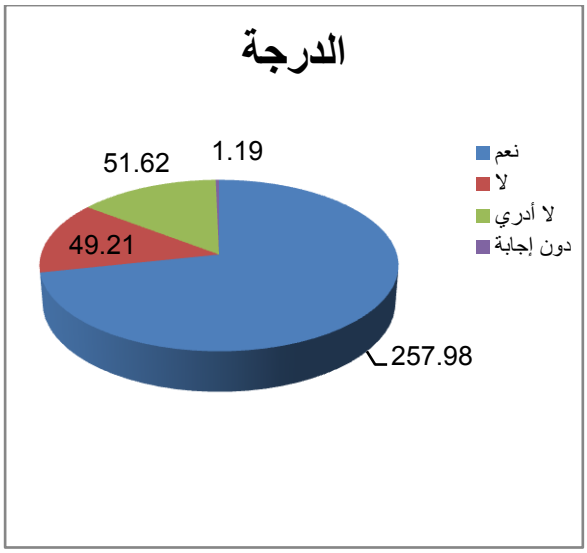

التعليق:

بنسبة 71.66% من الإجابات، اعتقد أغلبية أفراد العينة بأن ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر سببها الاحتياجات النفسية للشباب، فيما اعتقد 13.67% منهم بان الحاجات النفسية للشباب لا تعتبر سببا للهجرة السرية للشباب في الجزائر، وأجاب 14.34% منهم ب "لا أدري"، فيما امتنع 0.33% من أفراد عينة البحث على الإجابة عن السؤال.

38- هل تعتقد أن فئة الشباب تلقى التفهم والمساعدة الكافية من السلطات؟

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
نعم	43	14.34	51.62
لا	222	74	266.4
لا أدري	34	11.33	40.79
دون إجابة	1	0.33	1.19
المجموع	300	100%	°360

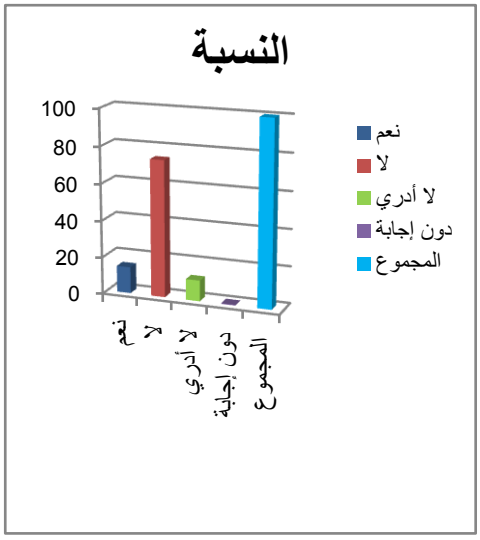

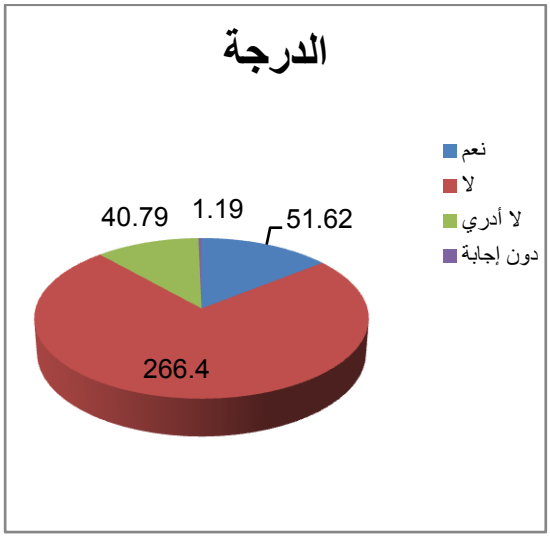

التعليق:

اعتقد غالبية أفراد عينة البحث ممثلة في 74% منهم بأن فئة الشباب لا تلقى التفهم والمساعدة الكافية من السلطات، فيما اعتقد 14.34% أنها تلقى كل المساعدة والاهتمام الكافي، وأجاب 11.33% منهم ب "لا أدري"، وامتنع 0.33% منهم عن الإجابة على السؤال.

39- في رأيك ما هو الكفيل بوقف الظاهرة بالترتيب؟

البيانات / الإجابة	الاستقرار السياسي	التحسن الاقتصادي	التكفل الاجتماعي الجيد	التفهم والاهتمام بالحاجات النفسية للشباب
الترتيب الأول	54	82	50	63
الترتيب الثاني	35	73	93	53
الترتيب الثالث	43	71	71	65
الترتيب الرابع	119	25	37	70
بدون إجابة	49	49	49	49
المجموع	300	300	300	300

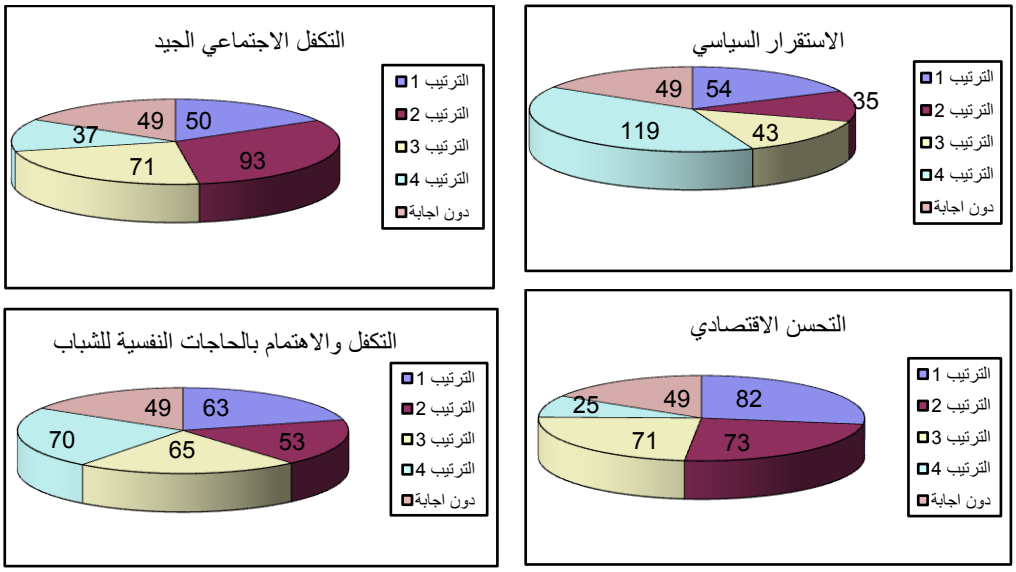

التعليق:

في ترتيب أفراد العينة لما هو الكفيل بوقف ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر، جاء التحسن الاقتصادي أولا ب 27.33% من الإجابات، فيما جاء التكفل الاجتماعي الجيد ثانيا ب 31% من إجابات أفراد العينة، ثم جاء الاثنين معا في المرتبة الثالثة ب 23.66% من الإجابات، وجاء الاستقرار السياسي رابعا ب 39.66% من الإجابات، بينما التفهم والاهتمام بالحاجات النفسية للشباب في الترتيب من حيث النسب.

40- هل ترى أن مستقبلك سيكون:

البيانات / الإجابة	التكرار	النسبة	الدرجة
جيد	115	38.33	137.99
سيئ	13	4.34	15.62
مجهول	152	50.66	182.38
دون إجابة	20	6.67	24.01
المجموع	300	100%	°360

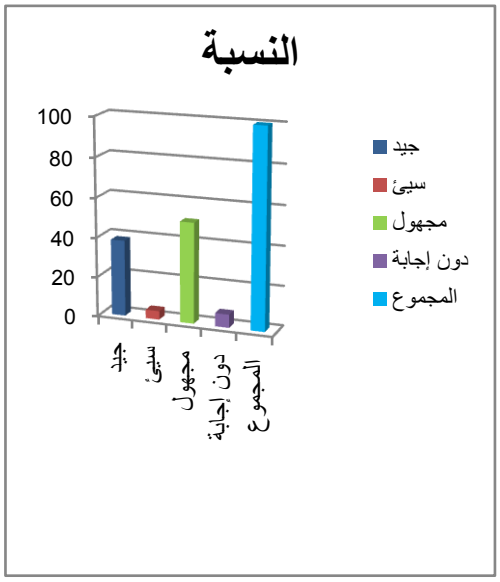

التعليق:

عن السؤال حول النظرة المستقبلية لمستقبل أفراد عينة البحث، يرى 50.66% منهم أن مستقبلهم يعد مجهولا، فيما رأى 38.33% منهم أن مستقبلهم سيكون جيد، و 4.34% رأوا أن مستقبلهم سيكون سيء، بينما مثلت نسبة 6.67% فئة بدون إجابة.

النتائج العامة:

من خلال ما ظهر بعد فرز كل مضامين الإجابات من على استمارات البحث، تبيّن أن الغالبية العظمى من عينة البحث على دراية بمعنى الهجرة السرية نظرا لما أصبح عليه واقع هذه الظاهرة من انتشار، زيادة على دور الإعلام من خلال الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة، التي تعكف على إبراز الظاهرة والتحسيس حولها، تماشيا مع سياسة الدولة التي تركز على تحسيس الأفراد بمخاطر الظاهرة وما يترتب عليها من متابعات وغرامات، زيادة على أن النتائج أظهرت أن أكثر من نصف أفراد العينة سبق وأن هاجروا خارج الوطن، وأغلبيتهم كانت هجرتهم من أجل السياحة، كما أن غالبية أفراد العينة شعروا من قبل في الرغبة في السفر خارج الوطن ولم يستطيعوا تحقيقها، في إشارة إلى الميول للسفر والتنقل لدى غالبية الأفراد الذين هم عينة من المجتمع، خاصة وأن فئة عريضة منهم أجابت بأن الحياة خارج الوطن أحسن من داخله وكانت غير راضية عن ظروفها المعيشية الحالية، فكل يبحث عن هدف ومبتغى معين، والرغبة في العيش خارج الوطن تعبير عن عدم الرضا داخله، سواء كان عدم الرضا مرتبط بالحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية بين أفراد المجتمع، وقد أبرزت نظرية ماسلو أن الفرد يسعى وراء إشباع حاجياته الأساسية لتحقيق التوازن النفسي.

الملاحظ هو أن الغالبية من أفراد العينة كانت لها نظرة سلبية من ظاهرة الهجرة السرية وأنها ليست أحسن حل لظروف المعيشة السيئة، كما أكدت الغالبية بأن الشباب الحراق مخطئ في فكرة الهجرة السرية خاصة بعد أن أظهرت فئة عريضة منهم أنهم على علم بغرق الكثير من الشباب الحراق في عرض البحر، فهو في ثقافتنا الدينية شبه إقدام على انتحار، فهو مرفوض، فالفرد مرتبط بجماعته، والجماعة تتبع جملة من العادات والتقاليد التي تحرص على تمريرها للأجيال من خلال التنشئة الاجتماعية، والخروج عليها يعني الخروج عن المجتمع، ففكرة الانتحار تنبثق من هويتنا الإسلامية

وتعاليم الدين الحنيف الذي يحرم قتل النفس، فمن تعمد ذلك فقد خرج عن تعاليم الدين، وهي الرقابة الاجتماعية التي يمارسها المجتمع على أفراده، فهو الأنا الجمعي الذي يحاول ردع الأفراد عما هو منحرف، زيادة على ما تمليه القوانين الوضعية والتي كان أفراد العينة في غالبيتهم على علم بقوانين تجريم الهجرة السرية سواء المحلية منها –في الجزائر– أو الدولية–في دول أوروبا–، في تنويه إلى أن فئات عريضة من المجتمع على إطلاع دائم على تفاصيل الظاهرة، باعتبار القوانين هي حديثة نسبيا، إلا أن الغالبية ترى أن سن القوانين والتشريعات لا يعتبر كفيلا وحلا أمثل لوقف الظاهرة، كما أن أكثر من نصف أفراد العينة لا يعتبرونها جريمة مقارنة بالقتل أو السرقة أو التزوير وغيرها، فبنظر الغالبية منهم فإن الشاب الحراق لا يعتبر مجرما، ويعتبرونه ضحية في حد ذاته، في تضامن اجتماعي بين أفراده، حيث اظهر أفراد العينة تعاطفهم مع الشباب الحراق رغم معارضتهم للظاهرة، وعدم مساواته لمن قتل نفسا أو أقدم على سرقة ممتلكات الآخرين، فالتجريم يعني الدولة بقوانينها، لكنه لا يمت بصلة وأفكار غالبية أفراد العينة، كونهم أعربوا عن تصنيفهم للشباب الحراق كضحية في حد ذاتها، خاصة وأن الهجرة السرية كفعل، لا يمس بالحريات الفردية لافراد المجتمع ولا ممتلكاتهم ولا أمنهم، ويقع خارج إطار التصنيفات الاجتماعية للجريمة.

وعن الضحية رأى غالبية أفراد العينة بأنه ضحية سلطة ومجتمع وأسرة وأصدقاء السوء، فيما كانت النسبة الأكبر تميل إلى أنه ضحية مجتمع، فالمجتمع لا يقوم بدوره الاجتماعي اتجاه فئة واسعة من الشباب الذي لم يجد غير القوارب الخشبية ليهجر سرا، فالمسئولية هنا مسئولية جمعية، فالتفكك الاجتماعي أفضى إلى ظهور سلوكات مختلفة بين الأفراد، وذلك بالتأكيد على أن سبب الهجرة السرية في الجزائر هو اجتماعي بالنسبة الأكبر من مجموع الإجابات رغم أنهم أجابوا بأنه سياسي واقتصادي، وبسبب الحاجات النفسية للشباب ولكن بنسبة أقل، كما أن غالبية أفراد العينة أجابوا بأن الشباب في الجزائر لا يلقى التفهم والمساعدة الكافية من السلطات، مما يدفعهم إلى البحث عن بدائل لذلك، فالعامل

الاقتصادي قائم بالنظر إلى معدل البطالة بين الشباب، خاصة وأنهم يشكلون النسبة الأكبر من مجموع السكان، وكان على السلطات أن تظهر مجهودا اكبر من الاهتمام والتفهم لهذه الفئة التي هي في بداية كمشوارها الحياتي، وأن تكون إرادة سياسية أكثر عزيمة لمجابهة مشاكل الشباب.

وفي تصورهم لما هو كفيل بوقف الظاهرة، جاء التحسن الاقتصادي في مقدّمة الترتيب، لما له من دور هام في إرساء دعائم مجتمع متكامل وفتح فضاءات اجتماعية أكبر، والتكفل الاجتماعي الجيد ثانيا، ثم التفهم والاهتمام بالحاجات النفسية للشباب، حتى يكون له مكانة ودورا في المجتمع، بمساعدته على التعبير وترجمة أفكاره و إعطائه الفرصة لتكوين نفسه، وجاء في آخر الترتيب الاستقرار السياسي، وعكست هذه التصورات نظرة أفراد العينة لمستقبلهم حيث رأى نصفهم أن مستقبلهم مجهولا، فيما رأت نسبة أخرى أنه سيكون جيد، ونسبة ضئيلة منهم رأت أن مستقبلها سيكون سيء.

هذه النتائج أظهرت أن أفراد العينة ورغم أنهم ينبذون فكرة الهجرة السرية ولا يوافقون مرتكبيها، إلا أنهم أظهروا تضامنا مع الشباب الحراق ولم يضعوه في خانة المجرم، فكان ضحية في نظرهم وجب مساعدته أكثر والاهتمام به وتلبية حاجياته، وكانت تعليقاتهم في مجملها تصب في خانة توفير العمل للشباب والسكن والمساعدة على الزواج ومكافحة الآفات الاجتماعية كالمخدرات، ومحاربة الرشوة والمحسوبية، حتى يستفيد الشباب من الفرص المتاحة، كما شددوا على دور الأسرة والمدرسة، وإعادة النظر في إصلاحات المنظومة التربوية وفسح المجال أكثر لفئة الشباب لوضع تصورات مستقبلية، وزيادة تركيز الإعلام على إظهار أخطار الظاهرة وتحسيس فئة الشباب عن طريق الأسرة والمساجد والحركات الجمعوية، وهي كلها تصب في خانة خلق الجو المناسب لتوافق بين الفرد ومحيطه، فلا تفاعل دون توافق، والتوافق النفسي الاجتماعي للفرد يلعب الدور الأساس في استقرار المجتمعات، فوجب الاهتمام بتوفير أسسه، وهي في مجملها ما جاء كاقتراحات وآراء من وجهة نظر أفراد العينة.

الخاتمة:

لا ترتبط الهجرة السرية بسلوك شباب أقدموا على المخاطرة بأنفسهم فحسب، بل تتعداه لتشكل ظاهرة اجتماعية تهدد كيان المجتمع ككل، مشكلتا موضوعا أخذ صبغة العالمية باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود، كما شكلت مشكلة اجتماعية كونها تمس فئة من المجتمع اختارت الإبحار في المجهول على مواجهة واقع معاش لم يضمن تكفلا مثاليا، ولم يساهم في تحقيق العور بالرضا والتوافق النفسي.

ورغم ما سجلته الظاهرة من أرقام مخيفة ومتزايدة وبصورة مستمرة، وما قيل وكتب حول الظاهرة وحول ضحاياها من شباب في غالبيتهم، إلا أن دور الأخصائيين والباحثين في وضع تصور لمكافحتها والحد منها بقي مغيبا ومهمشا، ولم يتعدى منصات الملتقيات والندوات المنظمة حولها، وبقيت الخطة المتبعة تعتمد على النظرة القانونية الداعية إلى تجريم الظاهرة ومعاقبة مرتكبيها، حتى بعد تأكيد فشلها وعدم احتواءها للمشكلة، وبقي الشباب الحراق عرضة للسجن والمتابعة القضائية دون تكفل نفسي واحتواء اجتماعي يضمن علاج الداء ووقف نزيف شبابنا في زوارق نحو المجهول.

إن ظاهرة الهجرة السرية في مجتمعنا هي نافذة تطل على معانات فئة من المجتمع، وكغيرها من الظواهر الاجتماعية فهي تتطلب التكفل النفسي والاجتماعي لمرتكبيها، وتشجيع الدراسات حولها لوضع تصور أكثر شمولية وأوسع تقديرا، والعمل على استرجاع المجتمع لدوره في تربية وتوعية الأفراد، وزرع روح المسئولية البناءة، فيكون مجتمعا متوازنا من مسئوله حتى ابسط أفراده.

ولئن كان عملي متواضعا وبسيطا، فكل رجائي أن يكون متكئا لأبحاث مستقبلية وأن يكون مساهمة في ما يصب في خير البلاد والعباد.

قائمة المراجع

كتب باللغة العربية:

1-د. صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر 2003.

2-سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلاني، محاضرات في المنهج والبحث العلمي، الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2009.

3-د. مكي دردوس، الموجز في علم الإجرام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009.

4-د. منصور رحماني،علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر 2006.

5-د. علي سموك، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، جامعة عنابة، الجزائر 2006.

6-د. عبد الرحمان محمد العيسوي، الجريمة بين البيئة والوراثة، منشأة المعارف، مصر 2004.

7-د. منصور رحماني، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار الهدى، الجزائر 2002.

8- مأمون سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي، مصر 1978.

9- علي عبد القادر القهوجي، أصول علمي الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي، لبنان 2002.

10- د. رمسيس بهنام، الجريمة والمجرم في الواقع الكوني، منشأة المعارف، مصر 1995.

11- أمين مصطفى، مبادئ علم الإجرام، الجامعة الجديدة للنشر، مصر 1990.

12- د.رمسيس بهنام، الوجيز في علم الإجرام، منشأة المعارف، مصر1998.

13-د. سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، لبنان1983.

14- د. مروة شاكر الشربيني، المراهقة وأسباب الانحراف، دار الكتاب الحديث، مصر2006.

15-د. عبد الحميد محمد الشاذلي، التوافق النفسي للمسنين، المكتبة الجامعية، مصر 2001.

16- ليندا دافيدوف، مدخل علم النفس، دار ماكجروهيل، ط2، ترجمة د. سيد الطواب ود. محمود عمر. 1980.

17- د. عبد القادر رزيق المخادمي، الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2010.

18- محمد أعبيد الزنتاني ابراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، مصر2008.

19-الرازي أبوبكر، مختار الصحاح، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر.

20- عطوف ياسين، دراسات سيكولوجية، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر،1980.

21- عبد الستار ابراهيم، السلوك الانساني – نظرة علمية-، دار الكتب الجامعية، ط2، مصر، 1973.

22- أماني موسى محمد، التحليل الإحصائي للبيانات، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، مصر،2008

23- جابري لمياء، معجم مصطلحات علم النفس، دار الخلدونية، الجزائر2006.

الكتب الالكترونية:

1-الإمام الماوردي، الأحكام السلطانية.

2-ابن منظور محمد بن كرم، لسان العرب، ج12.

3-فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب

4-صامويل هنتجتون، صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشايب.

5-محمد زكي أبو عامر، دراسة في علم الإجرام والعقاب.

6-د. محمد خلف، مبادئ علم الإجرام.

7-محمد تقي فلسفي، الأخلاق من منظور التعايش والقيم الإنسانية.

8-أ.د محمد شلال العاني، علي حسن طوالبة، علم الإجرام وعلم العقاب.

9-د. سهير كامل أحمد، دراسات في سيكولوجية علم النفس.

كتب باللغة الفرنسية:

1- Bessoles (Ph) 2008, Victimologie, PUG, France.

2- Gérard (L), Madoun (S) 2007, ABC De La Victimologie, Grancher, France.

3-Norbert (S) 1995 , Dictionnaire de la psychologie, Larousse, France.

4-Mendelsohn (B) 1973, La Victimologie Et Les Besoins De La Société, RICPT, Genève.

5-Musette (M.S) 2006, Les Maghrébins Dans La Migration Internationale, CREAD, Algerie.

6- Fattah (E.A) 1971, La Victime est-elle coupable, PUM, Canada.

مطبوعات ومجلات:

1-أ.د إسماعيل قيرة، د. إبراهيم توهامي، د. عبد الحميد دليمي، التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة قسنطينة، 2004.

2-مجلة المستقبل، مديرية الأمن الوطني، عدد 28، 2008.

3- مجلة بونة، مديرية الأمن الوطني، عدد 14، 2008.

4- مجلة الشرطة، مديرية الأمن الوطني، عدد 88، 2008.

5-منشور "الهجرة السرية"، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2010.

5-مجلة الجيش، وزارة الدفاع الوطني، عدد 534، 2008.

فهرس الملاحق

نسخة من استمارة البحث 117

نسخة من استمارة البحث مملوءة من أحد أفراد عينة البحث.....122

نسخة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحقوق الطفل 127

بيان للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان 128

نسخة من محضر استماع الشاب الحراق خاص بالشرطة القضائية 130

مقالات حول الظاهرة خاصة بالصحافة الوطنية باللغة العربية 134

مقالات حول الظاهرة خاصة بالصحافة الوطنية باللغة الفرنسية 143

صور كاريكاتورية خاصة بالصحافة الوطنية 146

صور لكتابات شبابية حائطية وفوق طاولات المدارس حول الظاهرة 148

صور حول الظاهرة 150

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس

مخبر البحث في علم النفس المرضي - العنف والصدمة النفسية-

استمارة بحث

في إطار تحضير مذكرة لمناقشة رسالة ماجستير في علم نفس الجريمة، حول ظاهرة الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، يرجى المساعدة بملأ هذه الاستمارة قصد استعمال الأجوبة في دراسة البحث، على أن تبقى هذه الأجوبة في إطار علمي بحت.

شكرا مسبقا

1)- معلومات شخصية:

1)- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2)- السن: اقل من 18 سنة ☐ من 18 إلى 35 ☐ من 35 إلى 45 ☐ 45 فأكثر ☐

3)- الحالة الشخصية: أعزب (ة) ☐ متزوج (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

4)- عدد الأطفال: بدون أطفال ☐ من 1 إلى 3 ☐ من 3 إلى 6 ☐ أكثر من 6 ☐

5)- الحالة الاجتماعية:

بطال (ة) ☐ طالب (ة) ☐ تاجر (ة) ☐ عامل (ة) ☐ موظف (ة) ☐ أعمال حرة ☐ متقاعد(ة) ☐

6)- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ مهني ☐ جامعي ☐

7)- منطقة السكن: - منطقة ساحلية ☐ منطقة داخلية ☐

- منطقة ريفية ☐ منطقة حضرية ☐

8)- نوع المسكن:

مركز رعاية ☐ كوخ قصديري ☐ مسكن جماعي ☐ مسكن عائلي ☐ شقة خاصة ☐ فيلا خاصة ☐

9)- إذا كنت تسكن وسط العائلة، كم عدد أفرادها؟ أقل من 5 ☐ من 5 إلى 10 ☐ أكثر من 10 ☐

2)- معلومات حول الظاهرة:

10)- هل تعلم ما هي الهجرة السرية؟ نعم ☐ لا ☐

11)- هل سبق وأن سافرت إلى خارج الوطن؟ نعم ☐ لا ☐

12)- هل سبق وأن سافرت إلى خارج الوطن بغرض العمل؟ نعم ☐ لا ☐

13)- هل سبق وأن سافرت إلى خارج الوطن بغرض السياحة؟ نعم ☐ لا ☐

14)- هل شعرت من قبل في الرغبة في السفر إلى خارج الوطن ولم تستطع تحقيقها؟ نعم ☐ لا ☐

15)- هل سبق وأن قمت بطلب تأشيرة ورفض طلبك؟ نعم ☐ لا ☐

16)- هل سبق وأن هاجرت بطريقة غير شرعية؟ نعم ☐ لا ☐

17)- هل سبق وأن فكرت من قبل في الهجرة السرية؟ نعم ☐ لا ☐

18)- هل لديك فرد من العائلة هاجر بطريقة سرية؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

19)- هل تعتقد بأن الحياة في الخارج أحسن من الحياة داخل الوطن؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

20)- هل أنت راض عن حالتك المعيشية الحالية؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

21)- هل تعتقد بأن الهجرة السرية أحسن حل لظروف المعيشة السيئة؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

22)- هل تعتقد ان الشباب الحراق مخطئ في فكرة الهجرة السرية؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

23)- هل تعلم أن الكثير من الشباب الحراق يموتون غرقا في عرض البحر؟ نعم ☐ لا ☐

24)- هل تعلم بأن الهجرة السرية جريمة يعاقب عليها القانون في الجزائر؟ نعم ☐ لا ☐

25)- هل تعلم بأن الهجرة السرية جريمة يعاقب عليها القانون في دول أوروبا؟ نعم ☐ لا ☐

26)- هل تعتقد أن اعتبارها جريمة كفيل بوقف الظاهرة؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

27)- هل تعتبرها أنت جريمة؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

28)- في رأيك، هل الشاب الحراق مجرم؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

29)- في رأيك، هل الشاب الحراق ضحية؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

30)- هل هو ضحية سلطة؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

31)- هل هو ضحية مجتمع؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

32)- هل هو ضحية أسرة؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

33)- هل هو ضحية أصدقاء السوء؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

34)- هل تعتقد أن سبب الهجرة السرية في الجزائر سياسي؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

35)- هل تعتقد أن سبب الهجرة السرية في الجزائر اقتصادي؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

36)- هل تعتقد أن سبب الهجرة السرية في الجزائر اجتماعي؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

37)- هل تعتقد أن سبب الهجرة السرية في الجزائر هو الحاجات النفسية للشباب؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

38)- هل تعتقد أن فئة الشباب تلقى التفهم والمساعدة الكافية من السلطات؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

39)- في رأيك، ما هو الكفيل بوقف ظاهرة الهجرة السرية بالترتيب (من 1 إلى 4):

☐- الاستقرار السياسي

☐- التحسن الاقتصادي

☐- التكفل الاجتماعي الجيد

☐- التفهم والاهتمام بالحاجات النفسية للشباب

40)- هل ترى أن مستقبلك سيكون: جيد ☐ سيئ ☐ مجهول ☐

اقتراحات وأراء:

-

-

-

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس

مخبر البحث في علم النفس المرضي - العنف والصدمة النفسية-

استمارة بحث

في إطار تحضير مذكرة لمناقشة رسالة ماجستير في علم نفس الجريمة، حول ظاهرة الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، يرجى المساعدة بملأ هذه الاستمارة قصد استعمال الأجوبة في دراسة البحث، على أن تبقى هذه الأجوبة في إطار علمي بحت.

شكرا مسبقا

1)- معلومات شخصية:

1)- الجنس : ذكر ☒ أنثى ☐

2)- السن: اقل من 18 سنة ☐ من 18 إلى 35 ☒ من 35 إلى 45 ☐ 45 فأكثر ☐

3)- الحالة الشخصية: أعزب (ة) ☒ متزوج (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

4)- عدد الأطفال: بدون أطفال ☒ من 1 إلى 3 ☐ من 3 إلى 6 ☐ أكثر من 6 ☐

5)- الحالة الاجتماعية:

بطال (ة) ☐ طالب (ة) ☒ تاجر (ة) ☐ عامل (ة) ☐ موظف (ة) ☐ أعمال حرة ☐ متقاعد(ة) ☐

6)- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ مهني ☐ جامعي ☒

7)- منطقة السكن: - منطقة ساحلية ☐ منطقة داخلية ☒

- منطقة ريفية ☐ منطقة حضرية ☒

8)- نوع المسكن:

مركز رعاية ☐ كوخ قصديري ☐ مسكن جماعي ☐ مسكن عائلي ☒ شقة خاصة ☐ فيلا خاصة ☐

9)- إذا كنت تسكن وسط العائلة، كم عدد أفرادها؟ أقل من 5 ☒ من 5 إلى 10 ☐ أكثر من 10 ☐

2)- معلومات حول الظاهرة:

10)- هل تعلم ما هي الهجرة السرية؟ نعم لا
☐ ☒

11)- هل سبق وأن سافرت إلى خارج الوطن؟ نعم لا
☒ ☐

12)- هل سبق وأن سافرت إلى خارج الوطن بغرض العمل؟ نعم لا
☒ ☐

13)- هل سبق وأن سافرت إلى خارج الوطن بغرض السياحة؟ نعم لا
☒ ☐

14)- هل شعرت من قبل في الرغبة في السفر إلى خارج الوطن ولم تستطع تحقيقها؟ نعم لا
☐ ☒

15)- هل سبق وأن قمت بطلب تأشيرة ورفض طلبك؟ نعم لا
☒ ☐

16)- هل سبق وأن هاجرت بطريقة غير شرعية؟ نعم لا
☒ ☐

17)- هل سبق وأن فكرت من قبل في الهجرة السرية؟ نعم لا
☒ ☐

18)- هل لديك فرد من العائلة هاجر بطريقة سرية؟ نعم لا لا أدري
☐ ☒ ☐

19)- هل تعتقد بأن الحياة في الخارج أحسن من الحياة داخل الوطن؟ نعم لا لا أدري
☒ ☐ ☐

20)- هل أنت راض عن حالتك المعيشية الحالية؟ نعم لا لا أدري
☐ ☒ ☐

21)- هل تعتقد بأن الهجرة السرية أحسن حل لظروف المعيشة السيئة؟ نعم لا لا أدري
☐ ☒ ☐

22)- هل تعتقد ان الشباب الحراق مخطئ في فكرة الهجرة السرية؟ نعم لا لا أدري
☐ ☐ ☒

23)- هل تعلم أن الكثير من الشباب الحراق يموتون غرقا في عرض البحر؟ نعم لا
☐ ☒

24)- هل تعلم بأن الهجرة السرية جريمة يعاقب عليها القانون في الجزائر؟ نعم لا
☐ ☒

25)- هل تعلم بأن الهجرة السرية جريمة يعاقب عليها القانون في دول أوروبا؟ نعم لا
☐ ☒

26)- هل تعتقد أن اعتبارها جريمة كفيل بوقف الظاهرة؟ نعم لا لا أدري
☐ ☐ ☒

27)- هل تعتبرها أنت جريمة؟ نعم لا لا أدري
☐ ☐ ☒

28)- في رأيك، هل الشاب الحراق مجرم؟ نعم لا لا أدري
☐ ☒ ☐

29)- في رأيك، هل الشاب الحراق ضحية؟ نعم لا لا أدري
☐ ☐ ☒

30)- هل هو ضحية سلطة؟ نعم لا لا أدري
☐ ☐ ☒

31)- هل هو ضحية مجتمع؟ نعم لا لا أدري
☐ ☐ ☒

32)- هل هو ضحية أسرة؟ نعم لا لا أدري
☐ ☐ ☒

33)- هل هو ضحية أصدقاء السوء؟ نعم لا لا أدري
☐ ☐ ☒

34)- هل تعتقد أن سبب الهجرة السرية في الجزائر سياسي؟ نعم لا لا أدري
☐ ☐ ☒

35)- هل تعتقد أن سبب الهجرة السرية في الجزائر اقتصادي؟ نعم لا لا أدري
☐ ☐ ☒

36)- هل تعتقد أن سبب الهجرة السرية في الجزائر اجتماعي؟ نعم لا لا أدري
☐ ☐ ☒

37)- هل تعتقد أن سبب الهجرة السرية في الجزائر هو الحاجات النفسية للشباب؟ نعم لا لا أدري
☐ ☐ ☒

38)- هل تعتقد أن فئة الشباب تلقى التفهم والمساعدة الكافية من السلطات؟ نعم لا لا أدري
☐ ☒ ☐

39)- في رأيك، ما هو الكفيل بوقف ظاهرة الهجرة السرية بالترتيب (من 1 إلى 4):

[4] - الاستقرار السياسي

[3] - التحسن الاقتصادي

[2] - التكفل الاجتماعي الجيد

[1] - التفهم والاهتمام بالحاجات النفسية للشباب

40)- هل ترى أن مستقبلك سيكون: جيد ☐ سيئ ☐ مجهول ☒

اقتراحات وآراء:

- إن ظاهرة الهجرة السرية أو ما يعرفها بـ "الحرقة" هي ظاهرة يعيشها كل المجتمعات التي تعاني هشاشة في اقتصادها وتعاني من مستويات متدنية للمعيشة، وتكثر بها البطالة والآفات الاجتماعية. وللحد من هذه الظاهرة
- يجب أن يكون هناك تكامل الجهود من كل من السلطات والمجتمع والأسرة في حد ذاتها. كونها المكونة للمجتمع، ولذلك للحد من هذه الظاهرة يجب على السلطات توفير مناصب العمل، وتوفير كل احتياجات الشباب والمرافق العامة وغيرها ... وأيضا للحد منها يجب أن تكون هناك جهود تبذل من العائلة لتربية أبنائها.

- إن هذه الظاهرة تحتاج لبذل جهود متبادلة لكل من السلطات، المجتمع وهذا للحد منها.

الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

اعتماد رقم 12 ل 11 أفريل 1987 ج ر رقم 38 ل 6-9-1989

Ligue Algérienne des Droits de l'Homme – LADH

Agrément no 12 du 11-04-1987 -- JO no 38 du 6-9- 1989

ladhdz @ yahoo.fr

بيان صحفي

تابعت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بأسى وقلق بالغين الأحداث المأساوية التي عاشتها سواحل مدينة عنابة في الأيام الماضية والتي ذهب ضحيتها شابين في مقتبل العمر ،وإصابة العديد بجروح وعاهات مستديمة ونجاة البعض من الموت باعجوبة . نتيجة إصطدام باخرة حراس السواحل بالقارب لذي كان يحمل 23 مهاجرا سريا.

وإن كانت قضية الهجرة غير الشرعية مطروحة في بلادنا منذ سنوات وجوبهت بوسائل قانونية وأمنية ، وتعرض فيها شبابها للغرق والفقدان وسوء المعاملة على أيدي حراس الشواطيء الإيطاليون والإسبان فإن الجديد في الأحداث الأخيرة ، هي طريقة تعامل الوحدات الجزائرية لحرس الشواطيء مع هذه المجموعة من المهاجريين الغير شرعيين ، و قيامها بإغراق القارب الذي كان يقلهم .

إن ما ما قامت به وحدات حرس السواحل في مطاردة مثيرة، إتجاه قارب المهاجرين الغير شرعيين ، يعد سابقة خطيرة في التعامل مع هذه الفئة ، بحيث ان الشهادات المقدمة من الناجين تؤكد وان هذه الوحدات تعاملت بعنف كبير إتجاه القارب الذيي كان يحملهم ن بحيث قصف باديء الأمر بمواد صلبة ، ثم تعمدت الهجوم عليه والإرتطام به ، مما حطمه كلية وسقوط كل ركابه في البحر.

إن إرتطام باخرة حربية بقارب صغير في عرض البحر به مجموعة من الأشخاص ، لا يؤدي إلا لإغراق القارب وركابه ، وهوتصرف لاإنساني ، يندرج ضمن الأفعال المجرمة قانونا . مما يتطلب فتح تحقيق قضائي وإحالة الفاعلين والآمرين على العدالة.

إن حالة اليأس التي بلغت حد القنوط لدى شبابنا وفئة عريضة من مواطنينا ، لايمكن مواجهتها بهذه الأساليب ، التي لا تزيد الشرخ بين السلطة والمواطن إلا إتساعا ، وإنما تواجه ببرامج تنموية ، توفر مناصب عمل للبطالين وتعيد الأمل لليائسين. وبإنفتاح ديموقراطيي وحكم راشد يحقق تنمية بشرية تمكن المواطن الجزائري من تحقيق طموحاته وتطوير إبداعاته.

إن رئيس الجمهورية شخصيا إعترف بمناسبة إجتماعه مع الولاة سنة 2007 بتقصير الدولة بالتكفل بقضايا الشباب و أن السياسة المتبعة لم تكن إطلاقا في مستوى تطلعات الشباب ، وقد إستبشر الجزائريون خيرا وخاصة و المعاينة قام بها رئيس الجمهورية ، وبدل أن تنطلق منذ ذاك الحين برامج للتكفل بإنشغالات الشباب ، لجأت لحكومة إلى إصدار قانون يجرم " الحرقة" كما إنخرطت في البرنامج الأوروبي لمكافحة الهجرة السرية ، و إستمرت في ممارسة سياستها في التبذير ، واللاعقاب ، وعدم تكافؤ الفرص ، وتغافلها عن الرشوة والفساد بجميع أشكاله ، وإعلان أرقام يرفضها الواقع عننسبة البطالة في المجتمع وعليه فإن سياسة الحكومة في مجملها تشكل عنفا يمارس ضد الجزائريين وهي التي وفرت المناخ المناسب لهجرة الشباب وغير الشباب. والعجيب في الأمر أنها توفر كل الشروط لهروب كل الجزائريين – ما عدا طبعا المستفيذين من الريع- و في نفس الوقت تجرم هذا الهروب.

إن الحكومة الجزائرية مدعوة للإحساس والوعى وأن عدد الجزائريين الذين يسعون للهروب من جحيم سياستها في إزياد مستمر ، وإن عدد ضحايا " الحرقة" من موتى ومفقودين في تكاثر وهي مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى للإقرار وأن الأحداث مؤلمة ، وأنها أصابت الجزائريين في مشاعرهم ،وخاصة العائلات التي فقدت أحد إفرادها. وأن التغاضي عن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة ونمو مآسيها لا يمكن قبوله لا إخلاقيا ولا قانونيا.

و الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان إذ تدعو الحكومة الجزائرية إلى رفض المقاربة الأمنية المعتمدة من قبل الدول الأوروبية في معالجة قضية الهجرة السرية ، والعمل مع الشركاء الأوروبيين على تبني إستراتيجية عامة لهذه الإشكالية ، تأخذ الجزائر فيها المكانة التي تستحقها في إطار الشراكة الأورو- متوسطية ، وترفض دور مراقب أو حارس الحدود لأوروبا الكبيرة التي في كل يوم تزيد في إحكام غلق أبوابها.

تطالب الحكومة بتوفير الوسائل الكفيلة بتدبير مسألة الهجرة السرية خارج النطاق الأمني وإنشاء شرطة خاصة بمراقبة الحدود بتكوين خاص ، يزود أفرادها بالمعارف الكفيلة بتوفير الضمانات القانونية والإنسانية للمهاجرين الغير الشرعيين.

فتح تحقيق قضائي في الأحداث الأخيرة التي عرفتها شواطيء عنابة وإحالة المتسببين والآمرين بإغراق قارب المهاجرين للعدالة.

الجزائر في 16 أوت 2009
عن الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
الرئيس
بوجمعة غشير

المديريـــة العامـــة للأمـــن الوطنـــي
مديريـــة شرطـــة الحـــدود

الهجرة السرية للجزائريين عبر البحر

إستفســـار أولـــي

01/- البـــــاب الأول .

- الإسم و اللقـــــب :
- تاريخ و مكان الإزديـاد :
- العنـــــــوان :
- الوضعية المهنيـــة :
- المستوى الدراســـي :
- الوضعية العائليـــة :
- عـــــدد الأولاد : // // // .
- الوضعية المهنية للأب :
- الوضعية المهنية للأم :
- عدد الإخوة و الأخوات :
- ماهي وضعيتـــك ؟

02/- البـاب الثانـــي .

*/- من هم الأشخاص اللذين يعيشون معكم ؟

*/- هل لديك مشاكل مع الوالديـــــن ؟

*/- ماهـــــــي ؟

.....//.....//.....

*/- هل لديك مشاكل مع إخوتـــــــك ؟

.....//.....//.....

*/- هل لديك مشاكل مع أشخاص أخريـن ؟

*/- ماهـــــــي ؟

.....//.....//.....

*/- هل لديك مشاكل ماليـــــــــة ؟

*/- هل لديك مشاكل أخـــــــــرى ؟

03/- البـاب الثالـــــــــث .

*/- حدثنا عن آخر محاولة لك لمغادرة البـــــــلاد ؟

*/- هل حاولت المغادرة من قبـــــــل ؟

*/- كـــــم مـــــــن مـــــــرة ؟

...../...../.....

*/- كيـــــــــــف ؟

...../...../.....

04/- البـاب الرابـــــــــع .

*/- هل كانت لك فكرة المغـــــــــادرة ؟

*/- لمـــــاذا تـــــود المغـــــــادرة ؟

*/- متى كانت بداية رغبتك في المغـــادرة ؟

*/- هل قررت الذهاب لوحـــــــــدك ؟

*/- هل كان قرارك تحت تأثير أو إرشـــاد ؟

*/- ممـــــــــن ؟ و لمـــــــــاذا ؟

...../...../.....

*/- هل كنت على علم بالأخطار التي قد تواجهك ؟

05/- البـاب الخامـــــــــــــس .

*/- كيف تعرفت على أعضاء المجموعة التي حاولت المغادرة معك ؟

*/- من نظم محاولتـــــــــــــك؟

*/- هل دفعتك لذالك مقابـــــــــل ؟ كـــــــــم ؟

*/- كيف ؟ متى ؟ و أيـــــــــــــن ؟

*/- هل يوجد شخص أو أشخاص ينتظرونك هناك ؟

*/- وضـــــــــــــح ؟

...../...../.....

*/- هل لديك مشروع بالبلد الذي تقصده ؟

*/- تكلم على هذا المشـــــــروع ؟

...../...../.....

06/- البـاب الســـــــــــــادس .

*/- هل ندمت على محاولتك للهجرة الغير شرعية ؟

*/- لمـــــــــــــاذا ؟

*/- أو هل لديك إستعداد لمحاولة أخـــــــرى ؟

*/- لمـــــــــــــاذا ؟

*/- ما هو البلد الذي تريد إدراكـــــــــه ؟

*/- لمـــــــــــاذا ؟

07/- البـاب السابـــــــــــــع .

*/- ألا تعتقد أن مستقبلك في الجزائر ؟

*/- فســـــــــــر ؟

-04-

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
10 ديسمبر 1948

1 : يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق
2 : لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع.
3 : لكل فرد حق في الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه.
4 : لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده.
5 : لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.
6: لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية.
7 : كل الناس سواء أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية قانونية وبدون تمييز التمييز.
8 : لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.
9 : لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا.
10 : لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة ونزيهة.
11 :. كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته
12 : لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته.
13 : لكل فرد حرية التنقل
14 :. لكل فرد الحق في اللجوء إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هربا من الاضطهاد.
15 : لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.
16 : للرجل والمرأة... حق الزوج وتاسيس أسرة
17 : لكل فرد الحق في التملك،
18 : لكل شخص حق في حرية الفكر والضمير والدين.
19 : لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير.
20 : لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.
21 : لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشئون العامة لبلده،
22 : لكل شخص، بوصفه عضوا في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
23 : لكل شخص حق العمل... وان ينشئ وينضم إلى نقابات.
24 : لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ..
25 : لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته.
26 : لكل شخص حق في التعلم.
27 : لكل فرد حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية.
28 : لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما.
29 : لكل فرد واجبات نحو المجتمع.
30 : ليس في هذا الإعلان أي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل أية دولة أو جماعة، أو أي فرد، أي حق في القيام بأي نشاط يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه.

اتفاقية حقوق الطفل
20 نوفمبر 1989

- لكل طفل حق أصيل في الحياة وتكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد بقاء الطفل ونموه
- لكل طفل الحق في اسم وفي اكتساب جنسية منذ ولادته.
- تولي المحاكم والمؤسسات الخيرية والسلطات الإدارية في تعاملها مع الأطفال مصالح الطفل الفضلى، الاعتبار الأول. ويولي الاعتبار الدقيق لآراء الطفل.
- تكفل الدول أن يتمتع كل طفل بكامل حقوقه دون التعرض للتمييز أو التفرقة أيا كان نوعها.
- لا يجوز فصل الأطفال عن والديهم إلا إذا قررت ذلك السلطات المختصة حفاظا على مصالحهم.
- تكفل الدول جمع شمل الأسر بتيسيرها لأفراد هذه الأسر السفر داخل حدودها أو خارجها.
- تقع على عاتق الوالدين المسؤولية الأولى عن تربية الطفل وتقدم الدول لهما المساعدة اللازمة وتكفل تطوير مؤسسات رعاية الطفولة.
- تكفل الدول حماية الطفل من الضرر والإهمال البدني أو العقلي بما في ذلك الإساءة الجنسية أو الاستغلال الجنسي.
- توفر الدول لطفل الذي حرم من والديه الرعاية البدنية المناسبة. وينبغي التنظيم الدقيق لعملية التبني والسعي إلى إبرام اتفاقات دولية توفر الضمانات وتؤمن الشروط القانونية الصحيحة للتبني إذا اعتزم الوالدان بالتبنية نقل الطفل من البلد الذي ولد فيه إلى بلد آخر.
- للأطفال المعوقين الحق في الحصول على علاج وتربية ورعاية خاصة.
- للطفل الحق في أعلى مستوى ممكن بلوغه من الصحة، تكفل الدول أن يحصل جميع الأطفال على الرعاية الصحية مع التركيز على التدابير الوقائية وعلى التربية الصحية وتخفيض وفيات الرضع.
- يجب أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيا. والانضباط داخل المدرسة يجب أن يؤمن على نحو تحترم معه كرامة الطفل. والمفروض أن يهيئ التعليم الطفل للحياة بروح من التفاهم والسلم والتسامح.
- يمنح الأطفال وقتا للراحة ومزاولة الألعاب وتتاح لهم فرص متكافئة للقيام بأنشطة ثقافية وفنية.
- تكفل الدول حماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي والعمل الذي يعرقل تعلمه أو يضر بصحته أو رفاهيته.
- تكفل الدول حماية الطفل من الاستخدام غير المشروع للمخدرات أو الاشتراك في إنتاجها أو الاتجار بها.
- لا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب الجرائم التي تقترف قبل سن الثامنة عشرة.
- يتعين فصل الأطفال عن الكبار في السجون ويجب ألا يتعرض الأطفال للتعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة.
- لا ينبغي إشراك أي طفل دون الخامسة عشرة في إعمال حربية وتوفر للأطفال الذين هم عرضة لنزاع مسلح حماية خاصة.
- يتمتع أطفال الأقليات والشعوب الأصيلة بثقافتهم ودينهم ولغتهم بكامل الحرية.
- ينبغي أن يعالج الطفل الذي يعاني من سوء المعاملة أو الإهمال أو الاحتجاز العلاج الملائم وان يحصل على التدريب اللازم لشفائه وتأهيله.
- يعامل الطفل الذي يخرق قانون العقوبات بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره وتهدف إلى إعادة اندماجه في المجتمع.
- تتعهد الدول بنشر الحقوق الواردة في الاتفاقية على نطاق واسع بين الكبار والأطفال على السواء

توقيف 4 فتيات ورضيع ذو 16 شهرا ضمن 15 "حرّاقا" بسواحل وهران

صالح فلاق شبرة

تمكّنت مصالح خفر السواحل بالواجهة الغربية بوهران، خلال الساعات الأولى من صباح أمس، من إحباط ثاني محاولة للهجرة غير الشرعية أبطالها 15 شابّا من بينهم 4 فتيات إحداهنّ أمّ لرضيع لا يتجاوز عمره 16 شهرا، ساعات فقط بعد إلقاء القبض على 20 آخرين من بينهم قصّر وشيوخ، انطلقوا من شواطئ مستغانم مستغلّين الاحتفالات بعيد الثورة.

أفادت مصادر رسمية أنّ الوحدة العائمة التابعة لمصالح حرس السواحل اعترضت صباح أمس، طريق شاني قارب صيد مطاطي كان يقّل "حرّاقة" نحو السواحل الإسبانية يقدّر عددهم بـ 15 شخصا من بينهم 4 فتيات في العشرينات من العمر إحداهنّ أمّ لرضيع يبلغ عمره حوالي 16 شهرا، وحسب ما ذكرته ذات المصادر فإنّ الوحدة العائمة لمحت القارب في عرض البحر على بعد حوالي 17 ميلا شمال سواحل وهران والذي كان يبحر بمحرّك بقوّة 40 حصانا، وبعد أن تمّ توقيفه تبيّن أنّ الأمر يتعلّق بهجرة سريّة، حيث تمّ تحويل الموقوفين نحو الميناء عصر أمس، وتتراوح أعمارهم حسب المصادر التي أوردت الخبر ما بين 20 و30 سنة، ينحدرون من أحياء وبلديات مختلفة من مستغانم، إذ دفعوا مبالغ مالية في حدود 8 ملايين سنتيم لكلّ منهم بغرض الوصول إلى الضفّة الأخرى أو جنّة الأحلام كما يحلو للكثيرين تسميتها، للإقلاع من إحدى شواطئ مستغانم وبالتالي فإنّ تكلفة هذه الرحلة تقدّر بأكثر من 100 مليون سنتيم كجانب من الأرباح التي أصبحت تتدفّق أسبوعيا على شبكات تهريب "الحرّاقة" الناشطة عبر مختلف ولايات الغرب الساحلية ولديها امتدادات بالولايات الداخلية، وقد تمّ تقديم الموقوفين لمصالح الأمن التي من المنتظر أن تقدّمهم بدورها أمام محكمة الجنح بعد التحقيق معهم.

وتعدّ هذه العملية الثانية من نوعها في نفس اليوم الذي يشهد احتفالات كبيرة بعيد الثورة أو الفاتح من نوفمبر، إذ تمّ توقيف 20 آخرين تتراوح أعمارهم ما بين 17 و58 سنة على بعد 10 أميال شمال سواحل وهران، مع الإشارة إلى أنّ هذا الفوج الذي تمّ توقيفه في حدود الساعة السابعة والنصف صباحا أقلع كذلك من شاطئ وليس بمستغانم، كما ألقت مصالح الدرك الوطني، القبض على 22 "حرّاقا" من بينهم فتاتين، نهاية الأسبوع على مستوى شاطئ عين الترك ويوسفر بالغابة المجاورة كانوا على أهبة الاستعداد لركوب البحر، وقامت ذات المصالح بحجز عتاد كان سيستعمل في الرحلة.

وتضاف هذه العمليات إلى العشرات التي تمّ تنفيذها هذا العام، والتي ازدادت حدّتها منذ الأسابيع الأولى لحلول فصل الصيف، بعدما تحسّنت أحوال البحر، حيث أخطرت العديد من عائلات "الحرّاقة" عن وصول أبنائها سالمين إلى إسبانيا انطلاقا من شواطئ بوزجار بعين تيموشنت، وعين الترك وعشعاشة بمستغانم بينما يقبع العشرات منهم في مراكز اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين بألميريا وبرشلونة، أين تمّ ترحيل عدد كبير منهم مؤخّرا، ولم يعد من الغريب أن يكون ضمن أفواج "الحرّاقة" فتيات وقصّر وجامعيون، حيث تمّ تسجيل العديد من مثل هذه الحالات.

الشروق - 26 نوفمبر 2008

فيما تم الحكم بحبس آخرين بين شهرين وخمسة أشهر

عجوز في 67 من العمر ضمن فوج للحراقة تم إنقاذهم بمستغانم

المعربي بن زيدان

علمت الشروق اليومي أنّ فرقة تابعة لحرس السواحل بمدينة ارزيو، تمكنت خلال الساعات الأولى من صباح أول أمس الخميس، من إنقاذ 5 حراقة بينهم امرأة تبلغ من العمر 67 عاما كانوا قد انطلقوا على متن قارب صيد ليلة الأربعاء إلى الخميس من شاطئ سيدي منصور التابع إقليميا لبلدية فرناكة بولاية مستغانم عند الحدود الفاصلة بين ولايتي وهران مستغانم. وجاء تحرك الوحدة العائمة التابعة لحرس السواحل للمجموعة الإقليمية لولاية وهران، بناء على معلومات تلقتها ذات المصالح تفيد بتواجد قارب صيد على متنه مجموعة من الأشخاص عرض السواحل، يصارعون خطر الموت غرقا بفعل هيجان البحر تحت تأثير الرياح الشمالية الغربية، حيث تكللت عملية التدخل بإنقاذ الحراقة الشباب غير أن تواجد العجوز الحراقة البالغة من العمر 67 عاما، والتي تنحدر من دائرة المحمدية بولاية معسكر، يطرح أكثر من علامة استفهام بشأن امتداد ظاهرة الهجرة غير الشرعية باتجاه السواحل الاسبانية لتشمل النسوة الطاعنات في السن، بعدما رحلات الموت تستقطب النسوة الحوامل والقصر والمعاقين. وفي موضوع منفصل، أدانت محكمة الجنح لمدينة مستغانم الأربعاء الماضي 17 حراقا بعقوبة السجن النافذ، حيث تراوحت مدة العقوبة بين شهرين وخمسة أشهر، علما أن المجموعة التي تمت محاكمتها بتهمة الهجرة غير الشرعية، تم توقيف 23 حراقا بينهم قصر ومعاقون على مستوى غابة بلدية بن عبد المالك رمضان شرق مستغانم، حيث سمحت هذه العملية من توقيف أحد أهم العناصر المنتمية لشبكات تنظيم الهجرة السرية فضلا عن حجز شاحنة وسيارة وكميات معتبرة من الوقود.

الشروق - 26 أكتوبر 2008

كان رفقة 22 حراقا قبالة عنابة

حراس السواحل يوقفون شيخا يبلغ من العمر 70 سنة في عرض البحر

● أوقف عناصر حراس السواحل بعنابة، صبيحة أمس، 22 حراقا من بينهم شيخ في السبعين، على بعد ميلين شمال شرقي رأس الحمراء.

أفاد السيد عبد العزيز زايدي، رئيس المحطة البحرية الرئيسية بعنابة، أن هؤلاء الحراقة، الذين ينحدرون من ولايات قسنطينة، العاصمة وعنابة دفعوا مابين 15 ألفا و80 ألف دينار وخرجوا من شاطئ سيبوس، ليلة الأربعاء على الساعة الحادية عشرة، واعترضتهم العوامتان 360 و344 التابعتان لمصالح حراس السواحل، وتم توقيفهم في حدود الساعة الثانية صباحا.

وأضاف أن أعمارهم تتراوح بين 20 و70 سنة؛ من بينهم شيخ في السبعين، وهي حالة فريدة من نوعها في صفوف الحراقة الذين غادروا سواحل عنابة، مؤكدا أن التصريحات الأولية لهذا الشيخ تفيد أنه أب لخمسة أبناء، يقيم جميعهم في ديار الغربة، حيث حاول مرارا الحصول على تأشيرة السفر دون جدوى، الأمر الذي دفعه إلى ركوب قوارب الموت والمخاطرة بحياته.

عنابة، ع. زهيرة

الأمن الإسباني يلقي القبض على فئات جديدة من المهاجرين

37 قاصرا ونساء حوامل ضمن قوافل الحراقة الجدد

● سجلت ظاهرة الهجرة السرية نحو إسبانيا، في الشهر الأخير، بروز أصناف جديدة من المهاجرين، بناء على إحصاءات رسمية حصلت عليها "الخبر". وأفيد في هذا الشأن تسجيل أعلى مستوى لأطفال "قصر" وصلوا الشواطئ الإسبانية بلغ عددهم (37) وعدد كبير من النساء الحوامل وشيوخ.

أفرز "موسم الهجرة" الجديد للصائفة الحالية بروز أصناف جديدة من المهاجرين السريين الذين تمكنوا من بلوغ الضفة الإسبانية، خلال الشهر المنصرم. وكشفت مصادر موثوقة عن تواجد أعداد كبيرة منهم في مراكز "احتجاز" في إسبانيا، بعد تمكنهم من الوصول إلى الضفة الأوروبية خلال الشهر الفارط.

وأفيد من مصادر تتابع الملف أن المصالح القنصلية الجزائرية سجلت، لأول مرة، رقما مخيفا بخصوص القصر الذين تمكنوا من الهجرة سريا إلى إسبانيا طيلة الشهر الماضي، وقد بلغ عددهم 37 قاصرا. وتشير قراءات لـ"الخبر" أنه في تاريخ الهجرة السرية لم تشهد دولة أوروبية وصول دفعات كهذه، حيث سجل سبعة قصر فقط خلال خمس سنوات ماضية، في حين بلغ الرقم 37 في شهر واحد. وأظهرت أولى مشاهد الهجرة السرية، التي تدخل "ذروتها" هذه الأيام، بفعل الاعتدال المناخي في البحر الأبيض المتوسط، وصول دفعات من نساء حوامل لغرض وضع مواليدهن في مصحات إسبانية طلبا لإعطائهم الجنسية المكتسبة بحكم مكان الولادة. وقد سجلت لحد الساعة عدة حالات يجهلها عدد بالضبط لكنها، حسب مصدر، لا تتجاوز العشرة.

وذكر مسؤول جزائري يشتغل على الملف، أن الحكومة الإسبانية أبلغت التمثيليات الدبلوماسية الجزائرية هناك بوجود حالات في مراكز الاحتجاز، وقال المصدر: "مصير هؤلاء هو الطرد لا محالة، لأن الموافقة على وضع جزائرية لمولودها في إسبانيا وهي في وضع غير قانوني يتطلب موافقة القنصلية أولا". واستغربت السلطات الإسبانية كثيرا للظاهرة الجديدة التي عرفت انتعاشا من شواطئ في غرب البلاد "على أمل الاستفادة من رعاية الحكومة الإسبانية للأبناء في حال ولادتهم هناك، وبالتالي الرعاية للوالدة".

وصول دفعات من نساء حوامل لغرض وضع مواليدهن في مصحات إسبانية طلبا لإعطائهم الجنسية المكتسبة بحكم مكان الولادة.

ومن ظواهر الهجرة السرية في موسمها 2009, أظهرت تحقيقات مع وافدين جدد إلى الجنوب الإسباني على متن قوارب صغيرة، وجود فئات عمرية متقدمة من بينها كهل في الـ52 من عمره، ألقي القبض عليه قبل عشرة أيام في أحد الشواطئ الإسبانية، وتبين تركه لعائلته وهجرته لغرض احتراف مهنة البناء.

وقد عادت مجددا ظاهرة الهجرة السرية عبر زوارق الموت إلى الواجهة، هذه الأيام، بعدما بلغ عدد "الحراقة" الذين تم توقيفهم، منذ بداية شهر ماي الماضي، 144 مهاجر سري، بينهم 95 مهاجرا في منطقة عنابة وحدها، ليرتفع بذلك عدد الذين تم توقيفهم منذ مطلع السنة الجارية إلى 274 مهاجر غير شرعي.

الجزائر: عاطف قدادرة

الخبر - 09 - 06 - 2009

رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان لـ"الخبر"

نطالب الحكومة برفض المقاربة الأوروبية الخطيرة لمكافحة الهجرة السرية

تتهم الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان حراس السواحل بافتعال إغراق قارب الحراقة الذي كان على متنه 23 حراقا بشواطئ عنابة، ووفاة اثنين منهم. ويؤكد رئيس الرابطة، المحامي بوجمعة غشير، في حوار مع "الخبر"، أنه يستحيل أن يقدم هؤلاء على إغراق القارب ليموتوا، فيما طالب بتحقيق قضائي في القضية، محملا الحكومة مسؤولية استفحال ظاهرة الحرقة بتهميش الشباب.

اتهمتم في بيان شديد اللهجة حراس السواحل بعنابة بإغراق قارب الحراقة، هل لكم دلائل؟

● الأكيد أن قارب "الحراقة" لم يتحطم من تلقاء نفسه ولا يعقل أن يحطمه راكبوه لأنهم يعرفون جيدا أن تحطيم القارب معناه نهايتهم، وهم لا يريدون الانتحار ولكن يبحثون عن حياة أفضل، لذلك فإن تحطم القارب تم بفعل خارجي، وتم أثناء المطاردة التي قام بها حراس الشواطئ، ولم تكن هناك في مكان الحادث باخرة أخرى غير باخرة حراس الشواطئ، والقارب لم يرتطم بصخر لانعدام الصخور في المنطقة، كما أن أحد الناجين أكد أن باخرة حراس الشواطئ ارتطمت بالقارب. فهل الارتطام كان بنية تحطيم القارب؟ أو تم نتيجة عدم السيطرة ؟ أو لأسباب أخرى؟ هذا ما يظهره التحقيق القضائي الذي طالبنا به، لأن الارتطام العمدي لباخرة حربية بقارب صغير يحمل عددا من البشر يشكل جريمة.

هل اتصل بكم الضحايا الناجون أو أهاليهم؟

● أهل الضحايا والضحايا يعيشون حالة من الذعر والتيه والشعور بالظلم، ونحن لم ولن ننتظر اتصال الضحايا بنا حتى نتحرك، في هذه القضية أو غيرها من القضايا التي هي من اهتماماتنا، وتحركنا يمليه علينا التزامنا بالدفاع عن حقوق الإنسان، وعليه فإن اتصالنا بالضحايا يكون فقط من أجل جمع المعلومات وتوثيق الحادثة.

وهل راسلتم أي جهة رسمية بخصوص ما حدث؟

● لحد الآن لم نراسل أية جهة رسمية، وسنقوم بذلك حال حصولنا على أكبر قدر ممكن من المعطيات حول الحادثة، ولو أننا متأكدون أن الجهات الرسمية لا ترد، ولكن مهمتنا وضعها أمام مسؤولياتها، وإشهاد الرأي العام على ذلك. لكننا سجلنا بارتياح ما قام به عضو لجنة الدفاع بالمجلس الشعبي الوطني وطلبه التحقيق في القضية.

ألا ترى بأن اندماج الجزائر في التشريعات الدولية التي تحارب الهجرة السرية كان له انعكاس على تغيير نمط التعامل مع الحراقة؟

● فعلا، الجزائر اندمجت في الإستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وأمضت عدة اتفاقيات أمنية من أجل ذلك، وتبنت المقاربة الأوروبية في معالجة الظاهرة والمبنية أساسا على الهاجس الديمغرافي والهاجس الأمني. إن أوروبا تخشى الهجرة لأنها شاخت ووصول شباب غرباء إليها من شأنه تغيير هويتها، لذلك تسعى جاهدة للتقليل من استقبال المهاجرين. وفي السنوات الأخيرة أضافت الهاجس الأمني وأبرزته في الواجهة ليشكل مع الهاجس الديمغرافي ثنائية رفض الآخر، والمبرر لإحكام غلق البوابة الأوروبية في وجه الآخر، وتعمل الآن على تجنيد دول جنوب المتوسط للقيام بدور الحارس الأمين على هذه البوابة.

والعمل؟

● نحن نطالب حكومتنا برفض المقاربة الأوروبية في التعامل مع الظاهرة، والدخول مع أوروبا في حوار صريح وجاد ضمن اتفاقيات الشراكة، يضمن تنقل الأشخاص كما يضمن تنقل السلع، لأنه من غير المعقول أن تطالب أوروبا دول جنوب المتوسط باحترام التزاماتها في إطار اتفاقيات الشراكة، والمرتبطة أساسا بالسلع والتجارة، وفي نفس الوقت تتهرب من التزاماتها المتعلقة بتنقل الأشخاص وتحكم الغلق على كل أبوابها.

إن التشريعات الجديدة لبعض الدول الأوروبية في مجال الهجرة تخلت عن الجانب الإنساني، وتبنت الجانب القمعي، ودول مثل إيطاليا وإسبانيا تلعب الآن دور الحارس الأمين على أوروبا، والمهاجرون غير الشرعيين في هاتين الدولتين يعانون الأمرين والجثث فيهما تعد بالمئات، ونقل هذه الجثث إلى بلدانها صار تجارة مربحة للكثير من الأوروبيين.

إن معاناة شبابنا في البلدان المستقبلة، والمعاملة السيئة والمهينة التي يتلقونها على أيدي شرطة أوروبا، كافية لمخاطبة ضمائرنا جميعا، والعمل على إنقاذهم، والتوجه إلى حراس حدودنا بالقول "حتى أنتم"؟

وكيف ترون أفضل طريقة لمكافحة الظاهرة؟

الطريقة المثلى لمعالجة الظاهرة في الجزائر ترتكز أساسا على التعامل مع الظاهرة على أساس أنها ظاهرة اجتماعية يجب معالجتها، وليس ظاهرة إجرامية يجب معاقبتها، حتى وإن كانت تحمل بعض المخالفات للتشريعات المعمول بها، وعليه لابد من محاربة حالة اليأس والقنوط التي يعيشها الشباب عن طريق برامج تنمية، وخلق مناصب عمل حقيقية تؤمن مستقبل الشباب، وفتح المجال الديمقراطي وتبني قواعد الحكم الراشد الذي يحقق تنمية بشرية تمكن المواطن الجزائري من تحقيق طموحاته وتطوير إبداعاته، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، والقضاء على ميكانيزمات إنتاج العنف المتمثلة في الرشوة واستغلال النفوذ، والفساد بكل أنواعه، والتبذير واللاعقاب والبيروقراطية، وهذا لا يتأتى إلا بوعي الحكومة بخطورة الظاهرة، وضرورة العمل على معالجتها بجدية، خاصة أن رئيس الجمهورية شخصيا أكد أن الحكومة مقصرة وأن السياسة المتبعة لم تكن في مستوى تطلعات الشباب.

ثم إن إشراك المجتمع المدني في المعالجة ضرورة حتمية، كما أن توفير تكوين خاص لرجال الأمن والجيش العاملين في محاربة الظاهرة من الأولويات التي يجب أن تقوم بها الحكومة.

حاوره: محمد شراق

الخبر - 19 - 08 - 2005

بداية سريان قانون تجريم "الحراقة" بإيطاليا

الجزائري "عمر" أول ضحية بـ 5 آلاف أورو غرامة والطرد الفوري

الشروق - 17 - 09 - 2005

قضى المدعي العام لدى محكمة ميلانو الإيطالية عشية أول أمس بإدانة رعية جزائري مقيم بطريقة غير شرعية بإيطاليا، ويتعلق الأمر بـ (ر.عمار)35 سنة، بغرامة مالية قدرها 5 آلاف يورو، وحكم عليه بالطرد من إيطاليا وحظر الدخول إليها لمدة 5 سنوات، وذلك بعد توقيفه من قبل أعوان الأمن لمدينة ميلانو في ورشة عمل بإحدى الضواحي، إثر عملية مراقبة عادية، إذ تمت إحالته على التحقيق بعد أن تبين أنه لايحوز على وثائق الإقامة، بحسب ما أوردته وكالة الأنباء الإيطالية (أنسا) ومن تم على مكتب المدعي الذي أصدر فيه الحكم المذكور طبقا لنصوص قانون تجريم الحراقة المصادق عليه مؤخرا من قبل البرلمان الإيطالي والقاضي بالحبس النافذ لكل مهاجر غير شرعي لمدة تتراوح ما بين الـ 6 إلى 18 شهرا، مع الطرد الفوري بعد استنفاذ مدة العقوبة نحو الوجهة التي قدم منها، ويعد هذا الحكم الأول ضمن نصوص القوانين الجديدة المعمول بها في إيطاليا منذ نحو شهر تقريبا.

● أحمد زقاري

فيما التحق 20 مهاجرا غير شرعي تم طردهم من إيطاليا

القضاء الإيطالي يدين بارون الحراڤة العنابي بـ 5 سنوات حبسا

فصلت نهاية الأسبوع المنصرم محكمة مقاطعة ميلانو بإيطاليا في قضية الحراق الجزائري (ش.ك) البالغ من العمر 32 سنة بإدانته بعقوبة 5 سنوات حبسا نافذا وغرامة مالية قدرها 5آلاف أورو بتهمة النقل غير الشرعي لمهاجرين غير شرعيين، نحو الأراضي الإيطالية.

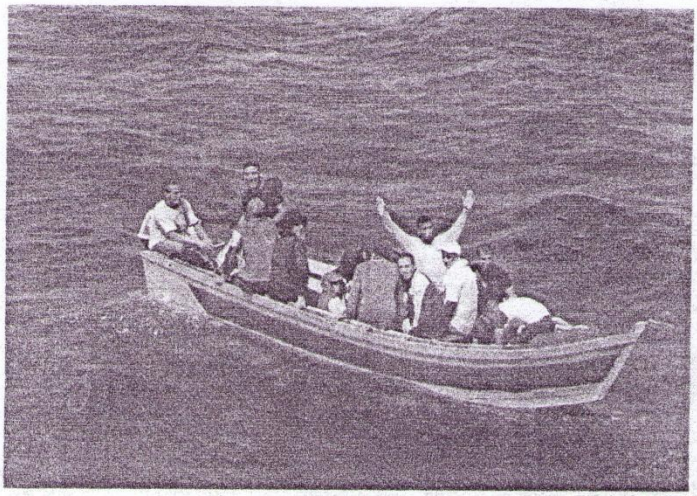

■ خالد بن جديد

وحسب ما نقلته مصادر متطابقة، فإن الحراق العنابي الذي كان يقطن بحي لكاروب الساحلي، ورد ذكر إسمه من طرف مهاجرين غير شرعيين تم ضبطهم من طرف المصالح الأمنية الإيطالية إثر قيامه برحلتي حرقة ناجحتين إنطلاقا من سواحل عنابة إلا أن المعني تم ترحيله مرتين متتاليتين، قبل أن يحاول خلال شهر جوان المنصرم القيام برحلة هجرة غير شرعية إنطلاقا من شاطئ سيبوس.

وهي الخرجة التي أحبطتها وحدات حرس السواحل بعنابة، إذ إكتشفوا خلال مجريات التحقيق الذي طال أزيد من 20 شابا من ركاب القارب الخشبي، أن قائد الرحلة المدعو (ش.ك) المعروف كونه أحد بارونات رحلات الموت بعنابة حيث إستفاد على إثرها المتهم من إستدعا مباشر للإمتثال أمام هيئة محكمة عنابة للبت في وقائع القضية المتابع فيها هذا الأخير، الذي سقط خلال خروجه في رحلة حرقة، بين أيدي قوات خفر السواحل الإيطالية التي حولته بدورها إلى مصالح الدرك، ليكتشف بأن الشخص الموقوف هو أحد بارونات رحلات الموت التي تخترق يوميا جزر سردينيا بشهادة الحراقة أنفسهم، يأتي ذلك في الوقت الذي التحق فيه ليلة الخميس إلى الجمعة 20 مهاجرا غير شرعي بأرض الوطن قادمين من إيطاليا، بعد أن تم ترحيلهم على متن رحلة عادية للخطوط الجوية الجزائرية الرابطة بين مطار روما والجزائر العاصمة فيما كشفت جهات متطابقة أن الحراقة الـ 20 الذين تتراوح أعمارهم بين الـ 21 و31 سنة ينحدرون من ولايات عنابة، أم البواقي والجزائر العاصمة.

آخر ساعة - 13 - 08 - 2009

فيما لا يزال مصير "حراڤ" مريض مجهولا بعد اختفائه من مركز الحجز في "باري"

عناصر من الجيش الإيطالي يعتدون بالضرب على حراڤة جزائريين

علمت "النهار" من رئيسة جمعية "أفاد" السيدة منيرة حداد، المتواجدة حاليا بروما بإيطاليا، بدعوة من الجمعية الدولية "سيماد"، الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المهاجرين غير الشرعيين و طالبي الجوء السياسي، المتمركزين خاصة بجنوب إيطاليا، أن الحراڤة الجزائريين، الموقوفين حاليا بمختلف مراكز الحجز والعبور الإيطالية، يعانون ظروفا قاسية، ناجمة عن غياب أدنى شروط الحياة بهذه المراكز، والأخطر من هذا أن العديد منهم يتعرضون للضرب والإهانة، على أيدي قوات الشرطة والجيش الإيطالية، المكلفة بحراسة هذه المراكز، التي أصبحت تدار مثل المحتشدات أيام الحرب العالمية الثانية. وأوضحت السيدة حداد، أن سوء معاملة الحراڤة الجزائريين بلغ أقصى درجات القسوة والاهانة للكرامة الإنسانية، حيث أشارت إلى إقدام قوات خاصة من البحرية الإيطالية، التابعة لفيلق "سان مارنو" بجنوب إيطاليا، خلال الأسبوع الماضي، على الاعتداء بالضرب العنيف على اثنين من الشبان الحراڤة الجزائريين، دون مبررات مقنعة. وأكدت رئيسة الجمعية أن الحادثة وقعت بعدما ألقت مصالح حرس السواحل القبض على حراڤ جزائري، قدم إلى جزيرة سردينيا سرا، وتم إيداعه مركز الحجز المؤقت، منذ أكثر من شهر، إلا أنه أصيب بحالة من الإحباط والانهيار النفسي، بسبب ظروف الحجز القاسية، وللفت انتباه القائمين على المركز، قام فجر الأسبوع الماضي، في حالة انهيار نفسي ، بتجريح نفسه في مختلف أنحاء جسمه بواسطة سكين، الأمر الذي أحدث فوضى عارمة بقاعة الحجز، من طرف المهاجرين الآخرين، الذين شرعوا في الصراخ لمناداة حراس المركز، والضرب على الأبواب الحديدية، بسبب غياب أي هاتف أو وسيلة اتصال، بغرض دفعهم لانقاذ الشاب وإسعافه، إلا أن قوات خاصة من البحرية الإيطالية اقتحمت القاعة وقامت بجر الشاب الحراڤ وأحد زملائه، الذي كان مريضا إلى الخارج، ونقلتهما إلى عيادة المركز أين انهالت عليهما عناصر الجيش بالضرب العنيف دون أية مبررات لهذا السلوك اللا إنساني. وأوضحت السيدة حداد من جهة أخرى أنها متواجدة بإيطاليا، في إطار مهمة إنسانية لزيارة مراكز الحجز للحراڤة والاطلاع على ظروف سجنهم وكذا لتقصي الحقيقة حول ملابسات اختفاء شاب حراڤ جزائري، منذ شهر أوت الماضي، بعد أن تم نقله من مركز الحجز بمدينة باري بجنوب إيطاليا رفقة مجموعة أخرى من الحراڤة الجزائريين إلى مركز "بونت غاليريا"، وهو يعاني من مرض القلب المزمن، حيث اختفى في ظروف غامضة، ولم يتمكن رفاقه الذين نقلوا معه من معرفة ما جرى له، بعد أن تعرض للضرب العنيف من طرف عناصر من الشرطة الإيطالية.

نورالدين بوكراع

النهار - 05 - 10 - 2009

الشروق تحاور الناجح في البكالوريا الذي "حرف" إلى إسبانيا

تجارب زملائي الناجحة في إسبانيا هي التي دفعتني للمغامرة

○ جمعت أموال الرحلة من المهنئين بنجاحي في الباك ○ صلينا جماعة، تراجع 5 شبان قبل الرحلة، وزادنا كان.. كيس حليب وحفنة تمر؟!

○ حرمت من الدراسة 15 يوما لأنني لم أستطع شراء كتاب الرياضيات ○ تفوقت في الدراسة لأن الكل كان يسخر من ثيابي الرثة

بعد شيوع خبر عملية الهجرة السرية التي نفذها مؤخرا 3 شبان من مدينة بني صاف في ولاية عين تموشنت، أحدهم ناجح في شهادة البكالوريا شعبة الرياضيات بمعدل 12,25، وعقب اتصال هؤلاء بذويهم وتأكيد وصولهم سالمين، تمكنت الشروق من الاتصال هاتفيا عبر تقنية "السكايب" بالشاب "م" الناجح في شهادة البكالوريا لدورة جوان 2009، ورصدت بعض ما جاء في الرحلة، وكذا الأسباب الحقيقية التي دفعت بمن تكن تختلف عن الأسباب التي دفعت بمن قبلهم ومن سيأتون بعدهم لمجابهة الأمواج والمغامرة بالحياة مقابل الوصول لضفة الأخرى.

بلحية محمد الأمين

لم يتجاوز العقد الثاني من عمره، لكنه كان يستشعر الأعباء التي تراكمت عليه دفعة واحدة، كانت سيرته طيبة وسط أهله وأقرانه، لكنه كان كلما تأمل وضعه انتابته موجة كآبة، لأنه يعرف أنه واحد من أولئك الشباب الذين وجدوا أنفسهم في غفلة من الزمن في وضعية استثنائية، كما أنه يعلم جيدا مصيره إن أكمل دراسته الجامعية، مستشهدا بمن سبقوه؟!

تفتحت أمامه فكرة الهجرة إلى أوربا بشكل لم يتوقعه، كان يمي صعوبة تحقيق هذا الحلم الأوروبي، لكنه بدأ يشعر أنه مقبل على أمر مختلف في حياته.

هكذا بدأ شهادته قائلا "كم تكن إسبانيا تمثل بالنسبة لي حلما لجل معضلة الميزرية التي أعيش شبحها منذ أكثر من 5 اسنة، عشت فيها محرر وما من أبسط ضروريات الحياة، ترعرعت وسط عائلة فقيرة محتقرة من طرف المجتمع البرجوازي إن صح القول". "هي حقيقة كنت أراها منذ أن بدأت تراودني فكرة الهجرة. التجارب الناجحة لزملائي في الحي كانت تستفزني. الكثير منهم وصل إلى بر اسبانيا، وشرع في العمل، بل منهم من شرع في إرسال أموال وفيرة لأسرته"... تلكم كانت هواجسه الكبرى: أن يصل إلى البر الإسباني ويشرع في العمل، لينقذ عائلته من الميزيرية التي تتخبط فيها، لم يدر بخلده نوعية العمل والمهام التي سيقوم بها. كل ما كان يسعى إليه هو إيجاد المال بأي وسيلة. والعمل بجهد طوال العام حتى يتمكن من العودة في الصيف وقد حقق بعضا من أحلامه. لم يكن يقبل أن يحقق أقرانه ما أرادوا، ويبقى هو على الهامش ولذا ظل يتحين الفرصة إلى أن جاء الوقت المناسب.

الحقرة وراء هجرتي

يقول "م" بعد طول تفكير.. "لم أعرف كيف تم التوسط بيني وبين المسؤول عن عمليات التهريب. لكن في لحظة ما وجدت نفسي في الطريق إلى شاطئ سيدي علي، هناك التقيت مع 9 شباب لم التق بهم في السابق. كانت تجمعنا فكرة واحدة هي الوصول إلى اسبانيا، كان الجو كئيبا، مشحونا بالتساؤلات والخوف من المجهول: متى ستتكون الانطلاقة؟ وهل سنصل إلى بر الأمان؟ ومن هذا ومن ذاك؟.. حدد موعد الانطلاق في فجر الغد. تراجع 4 شبان للانطلاقة، وكانت الانطلاقة بعد منتصف الليل".

نداء نحو المجهول

دفعنا ثمن الرحلة، 7 ملايين سنتيم للفرد الواحد، كل وطريقته في تحصيله، وهنا سألناه: "أخبرتنا سابقا أنك دفعت تكاليف الرحلة بالمال الذي جمعته من الحمادات، أي النساء اللواتي جئن للمباركة بفوزك في الباك، وكذا من اشتغالك بالمياه لمدة عدة أشهر، هل تشترك أنت ورفقائك في هذه النقطة؟" فابتسم وكأنه يسخر من نفسه وقال: "لا، فكل منا كان له مصدر، فمنهم من حصل على المال من أهله، ومنهم من اقترض المبلغ من أصدقائه، ومنهم من لم يفصح عن مصدر أمواله...".

ثم راح يقول: "كو رأيت المعاناة التي نعيشها لعذرتنا"... فنحن نعيش تحت خط الفقر!!"... "خلينا، لنعد إلى موضوعنا"... كما أخبرتك أكلنا سوية، وبقينا ننتظر حلول الساعة الثانية ليلا، حينها صلينا، ثم انطلقنا، لنجد أنفسنا فوق الماء على متن قارب مطاطي بقليل من الزاد الذي كان كيس حليب وحفنة تمر لكل واحد منا. بدأت معالم صعوبة الرحلة تتضح، خوف لا يوصف، منا من شرع يتلو القرآن ومنا من خلد إلى الصمت من هول ما يرى، سكون يهز كياننا، ويرعب القلوب.

أنا كنت من الفئة الصامتة، لأني كنت أجهل كل شيء. خائف ومرتعش، ولكن لا مكان للخوف الآن والأعمار بيد الخالق القهار".

البحر أدامنا والفقر وراءنا

"القارب يشق طريقه بصعوبة وسط الأمواج المتلاطمة، التفت يمنة ويسرة، لم أجد غير الماء وصوت المياه التي تقذف بنا، بدت لي اليابسة بعيدة جدا، وبصعوبة نائتة أتمع بقايا ضوء من بعيد، ظل حالنا هكذا طوال الليل، والكل بدأ يتقيأ من دوار البحر. وتارة تغرق مياه البحر الموجودة في القارب.. لم أجد في هذه اللحظات غير الصمت وتلاوة بعض آيات القرآن التي كنت أحفظها من سنين في إحدى الزوايا. لحظات عصيبة، كنت أخال فيها أنني أقرب إلى الموت منه إلى الحياة، 6 ساعات قضيناها على هذا الحال، خارت قوانا واستسلمنا لمصيرنا المحتوم رحمك الريس. أشار أحدنا إلى وجود أضواء تلمع من بعيد، تبسم الريس وأخبرنا أنها بداية الوصول إلى الديار الإسبانية.. بقينا على هذا الحال ونحن ننتظر إشارة الريس. أحسسنا بالقارب يرتطم بشيء صلب رفعنا رؤوسنا وأيقنا أننا وصلنا اليابسة. تدفقت الصعداء وحمدت الله على النجاة. واستعدت كامل حيويتي وقلت في نفسي: هي ذي البداية في الديار الإسبانية وكل يسير إلى ما قد قدّر له. كل واحد من الفتية هرع حاملا أمتعته القليلة باتجاه البر، حينها تكلم الريس بعبارة لن أنساها ما حييت قال: المسامحة يا ولاد لبلاد كونو رجال".

قصة بحار من عنابة امتهن حرفة "تهريب البشر"

شابات جزائريات من مقاعد الجامعة إلى سجون إيطاليا

أدانت محكمة ميلانو الإيطالية، نهاية الأسبوع الفارط، المسمى (ك. س، 32 سنة)، بقطن بالبنادات الفوضوية، بمنطقة لاكاروب غرب عنابة، مستوى متوسط، وبحار سابق بالحبس النافذ لمدة 5 سنوات، مع غرامة مالية قدرها 5 آلاف يورو، وذلك عن تهمة قيادة عمليات تهريب للمهاجرين غير الشرعيين من سواحل مدينة عنابة، إلى جزيرة سردينيا الإيطالية، وتمّ ضبطه من قبل حراس السواحل على مرتين، كانا فيهما قائدا لرحلة الهجرة غير الشرعية، إلا أن المعني كان يطلب في كل مرة إعادة ترحيله إلى الجزائر، عقب وضعه رهن مراكز الحجز، ومن ثم أصبح المطلوب الأول لدى الجهات الأمنية بإيطاليا، وفي المرة الثالثة، ضبط قائدا لرحلة هجرة غير شرعية، على متن قارب خشبي به 23 شابا بينهم فتاتين، منتصف شهر جوان الفارط، وكانت الرحلة التي انطلقت من شاطئ جوانوفيل بمنطقة مراقبة من قبل عناصر خفر السواحل للبحرية الجزائرية، التي نجحت عقب ذلك في إحباط رحلة المعنيين، وحدثت أثناء عملية التوقيف مناوشات مع عناصر البحرية، من طرف قائد الرحلة، الذي نجح فيما بعد في قيادة رحلة رابعة نحو السواحل الإيطالية، وهنا كانت عناصر الدرك (الكارابينيري) تترصده، إذ تمّ توقيفه مباشرة، وأحالته على التحقيق الأمني، ثم على مكتب المدعي العام، لدى محكمة ميلانو الذي أمر بإيداعه رهن الحبس المؤقت، إلى غاية محاكمته نهاية الأسبوع، وصدور الحكم الوارد ذكره في حقه، وقبلها كانت العدالة الإيطالية قد أدانت شابين اثنين ينحدران من مدينة عنابة، بحاصلين على شهادة الليسانس في علم الاجتماع من جامعة عنابة بالحبس النافذ لمدة 8 أشهرا، عن تهمة إحداث أعمال شغب داخل مركز الحجز بمقاطعة كالياري جنوب العاصمة روما، إثر مناوشات دارت بين جزائريين ومغاربة داخل المركز، والمفارقة العجيبة أن المعنيان درسا معا في الابتدائي والمتوسط والثانوي، وترافقا في نفس الشعبة.

كما ترافقا على متن القارب نحو سردينيا شهر أفريل من العام الجاري، قبل أن تجبرهم سلطات إيطاليا، على التراقق نحو السجن لقضاء 18 شهرا حبسا نافذا، بعد أن قضوا ثلاثة أشهر جنبا إلى جنب بمركز الحجز، الذي قبر أحلامهما في مستقبل زاهر خارج الجزائر، بعد أن فضلا حمل شهاداتهما الجامعية وشهادات البكالوريا، لعل وعسى تمنحهم مناصب عمل، إلا أنها منحتهما إزنزانات السجن، وليس هذا فقط، إذ تضم قائمة المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين، الذين تعتزم السلطات الإيطالية ترحيلهم خلال الأشهر المقبلة على دفعات، وهو البرنامج الذي شرعت في تنفيذه أول أمس الخميس، أين حط 20 مهاجرا غير شرعيا بمطار هواري بومدين بالعاصمة، تضم قائمة طويلة من الجامعيين وحاملي شهادات مراكز التكوين المهني ومدارس خاصة، وحتى أطباء ومحامين وأصحاب مهن حرّة وبطالين وفقراء فقرا مدقعا، لأن إيطاليا تعامل المهاجر بالطريقة التي دخل بها ترابها، وليس بالمستوى التعليمي الذي يحمله، فمثل هؤلاء، هي من تبحث عنهم وتجري خلفهم، ولم يحدث في تاريخ الهجرة غير الشرعية، أن عرضت إيطاليا الإقامة على (حرّاف) لأنه ذو مستوى عالي، وحدث أن زجت بهم في السجن، ورحّلت العشرات منهم نحو بلد أنهم!!. ● أحمد زغدي

توقيف 12 حرّاقا وحجز قوارب مطاطية وعتاد متطور بمستغانم

أفادت مصادر محلية من دائرة عشعاشة على بعد 85 كلم شرق ولاية مستغانم، أن كتيبة الدرك الوطني أحبطت ليلة السبت إلى الأحد في حدود الثالثة صباحا على مستوى شاطئ سيدي عبد القادر، عملية هجرة غير شرعية كان 12 حرّاقا على أهبة الاستعداد لخوضها على متن قاربين مطاطيين مجهزين بأحدث معدات الإبحار، حيث أسفرت عملية توقيف فوج الحرّاقة عن استرجاع 3 محركات من آخر طراز، فضلا عن مؤن وأليسة وافية وأجهزة "جي بي س". وأفادت ذات المصادر أن الحرّاقة ينحدرون من مستغانم والشلف وتتراوح أعمارهم بين 18 و33 سنة يوجد بينهم قادة الرحلة لمعرفتهم الجيدة بخبايا الإبحار السري. وفي سياق إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية، أسفرت حصيلة الدرك الوطني منذ الفاتح جوان تاريخ انطلاق موسم الاصطياف إلى غاية اليوم عن توقيف أزيد من 30 حرّاقة، تمّ إحالتهم على العدالة بتهمة الهجرة غير الشرعية. ● العربي ب.

انتظروا إلى عنابة أثناء مبارة الإورغواي

مصير مجهول لـ12 حرّاقا من أم البواقي

أفادت مصادر متطابقة للشروق اليومي، أن مصالح الأمن بولاية أم البواقي، قد باشرت خلال 24 ساعة الماضية تحرياتها الأمنية للتحقق من صحة معلومات كانت قد تلقتها ذات المصالح تشير باختفاء 12 شابا دفعة واحدة من الحرّاقة وعلى اختلاف أعمارهم يقيمون ببلديات الولاية، وتفيد المعلومات الأولية المحتمل عليها أن الشبان الحرّاقة البالغ عددهم 12 شخصا، يقيمون بعاصمة الولاية و2 ببلدية عين فكرون و6 آخرين يقيمون بين بلديتي عين البيضاء وعين مليلة قد اختفوا عن الأنظار باتجاه شواطئ مدينة عنابة. تزامنا مع اللقاء الكروي التحضيري الذي جمع في تلك الأمسية بين الجزائر والأورغواي، في حين تضيف مصادرنا أن الشبان الإثنى عشر الذين لازال ولحد كتابة هاته الأسطر مصيرهم مجهولا قد تمكنوا من جمع ما قيمته 100 مليون سنتيم قبل أن يتوجهوا وفي سرية تامة دون علم ذويهم باتجاه شاطئ سيدي سالم بولاية عنابة، حيث كانوا على موعد مع البقية من الشبان الحرّاقة مجهولي الهوية في رحلة موت المخطط لها مسبقا مرادها بلوغ السواحل الإيطالية. ● ب. دمان

الخبر السياسي
الاحد 23 أوت 2009 م
الموافق لـ 2 رمضان 1430 هـ

حكومات ضفتي المتوسط تتجاهل الظروف الدافعة للهجرة

المقاربة البوليسية للظاهرة قابلها تزايد في أعداد الحراقين

الجزائر: حميد يس

● أعادت حادثة مقتل شابين من الحراقة بعنابة يوم 7 أوت الجاري، طرح طريقة التعاطي مع ملف الهجرة غير الشرعية بين مقاربة أمنية بوليسية تعتمدها الحكومات في ضفتي المتوسط، وجمعيات حقوقية تنتقد "المعاملة غير الإنسانية" لعابري البحر سرا وتدعو البلدان المعنية بالظاهرة إلى معالجتها من زاوية إنسانية، تأخذ في الحسبان الأوضاع التي تشجع على ركوب قوارب الحرقة.

اختلفت الروايات حول ظروف حادثة مقتل شابين بساحل عنابية، فبينما اتهمت عائلات المهاجرين حفر السواحل بتتعمد عظيم القوارب ما أدى إلى مقتل الشابين، قالت الخطة البحرية بعنابة إن قاربين من الثلاثة تعمد قائداهما الارتطام بسفينة حرس السواحل، ما أدى حسبها، إلى تحطمهما ووفاة مهاجرين.

ويعكس هذا الجدل بوضوح فشل كل أشكال المعالجة التي اقترحتها البلدان التي تصدر المهاجرين، والبلدان التي تقول إنها متضررة من الظاهرة، رأيت الجانب الردعي للحد من الظاهرة عدم جدواه.

وعلى عكس ما كان متوقعا، زادت أعداد المهاجرين في السنتين الماضيتين، بأخذ بعضها أرقاما أكثر، مع التشديد في التراسانة القانونية التي تروج الحراقين في دولهم، ومع مضاعفة عدة مراكز حشدهم التي تشبه السجون في البلدان التي تستقبلهم.

ومن المفارقات أن الجزائر توظف مقاربة معينة حل الأزمة، كانت رفضتها بشدة عندما حاولت دول أوروبية فرضها على بلدان المغرب العربي. فخلال اجتماع جرى بوهران العام 2005 في إطار الفضاء الأورو متوسطي 5+5، اقترحت فرنسا وإسبانيا على موريتانيا وتونس إقامة مراكز عبور للأشخاص الذين يلقى عبور للأشخاص الذين يلقى حرس الحدود البرية والبحرية القبض عليهم بتهمة الهجرة غير الشرعية، ويتم فيها احتجازهم مؤقتا لفرز المؤهلين للإقامة في أوروبا لدواع سياسية وإنسانية، على أن تتولى تونس وموريتانيا طرد المهاجرين الذي تعتقد أوروبا أن شرط الهجرة غير متوفر فيهم. واعتبرت الجزائر حينها أن فرنسا وإسبانيا تريدان من المغرب العربي أن يؤدي دور الدركي في منطقة المتوسط، واحتجت بشدة على ما وصفته "حلا بوليسيا" للهجرة السرية، وحرضت الدول المغاربية على رفض المقترح الأوروبي.

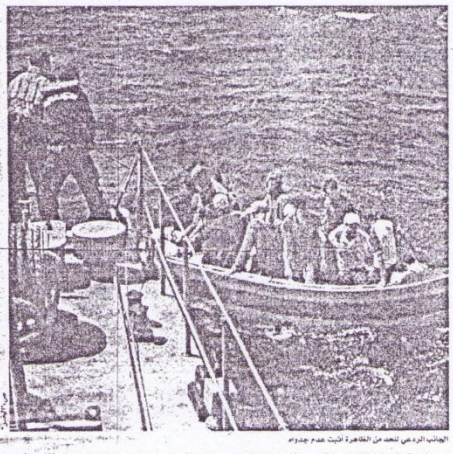
الجانب الردعي لتحد من الظاهرة أثبت عدم جدواه

وبعد أربع سنوات من لقاء وهران، أدخلت الحكومة الجزائرية تعديلات على قانون العقوبات تتعلق بالحراقة، تتضمن مقاربة أمنية ردعية لمواجهة الظاهرة حيث تهدد المهاجر بعقوبة السجن.

وقد استنكر المدافعون عن حقوق الإنسان، القطاء القانوني الذي تختفي تحته معاملة المهاجرين بعنف أثناء اعتراض طريقهم في عرض السواحل. ووضعت حرس السواحل الجزائري في الكفة نفسها مع حراس السواحل الإيطاليين من حيث سوء معاملتهم.

وفي حادثة غرق الشابين بعنابة، قالت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان إن "لرتطام باخرة حربية بقارب صغير في عرض البحر به مجموعة من الأشخاص، يؤدي حتما إلى غرق القارب وركابه، وهو تصرف لا إنساني يندرج ضمن الأفعال المجرمة قانونا، الأمر الذي يتطلب فتح تحقيق قضائي وإحالة الفاعلين والآمرين على العدالة".

ودعت الحكومة إلى "التخلي عن السياسة الأمنية المتبعة في حل أزمة المهاجرين"، وإلى إنشاء "شرطة خاصة بمرافئ الحدود مزودة بتكوين خاص يتعلم أفرادها بموجبه توفير الضمانات القانونية والإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين".

ج. ي

اليوم الثالث

وللحرقة... أنواع

ناصر جابي

● نعم للحرقة أنواع. فقد تعوّدنا الحديث عن الشاب الحراق ابن الحي الشعبي الفقير الذي يعاني البطالة وأزمة السكن. الشاب الذي لم يتمكن من الحصول على "الفيزا" بشكل قانوني، فاضطرته الظروف لمغادرة البلاد ليلا في قوارب الموت نحو إيطاليا أو إسبانيا.

الحرقة التي يفسرها الخطاب السائد بأسبابها الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول، فيقول أن الفقر والبطالة هي السبب الرئيسي لها تفسير مقنع لحد كبير، لكن غير كاف بعد أن تبين له مع الوقت أن الحرقة لم تعد مقتصرة على الذكور، فالبنات يحرقن كذلك. ولم تعد الحرقة قاصرة على الشاب البطال غير المؤهل الذي يجد صعوبات في الاندماج بعالم الشغل بعد أن اكتشف في قوارب الموت، الطالب وخريج الجامعة، بل وحتى الموظف والتاجر الصغير والشيخ الطاعن في السن.

معطيات جعلت الخطاب يوسع في دائرة تفسيره، بالقول أن فقدان الأمل لدى الشباب قد يكون عامل تفسير هو الأخر. فليس المهم فقط الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشباب، بل فقدانهم الأمل في تحسن وضعيتهم هو الذي يجعلهم يقامرون بهذا الشكل ويرفضون البقاء في البلد.

عند هذا المستوى من التحليل، بدأ الخطاب الاعلامي وحتى الأكاديمي في توسيع افاق تحليلاته ليتحدث عن التغييرات التي مست الذهنيات والنظرة الى الأخر التي اختلفت من جيل لأخر. بل وحتى الحديث عن آثار العولمة ودور الوسائط الاعلامية التي جعلت الشاب الجزائري ينظر بشكل مختلف إلى نفسه والى العالم، مما جعله لا يعتد كثيرا بقضية الحدود هذه وشكلياتها البيروقراطية، فالكل يهون من أجل نوعية الحياة التي يتوقع ويحلم أن يجدها في برشلونة او ميلانو ولم يجدها في الجزائر أو عنابة.

بالطبع هناك من كان أكثر جرأة في تحليلاته، فتكلم عن العوامل الذاتية لتفسير هذا الشكل الانتحاري في الهجرة. فبدأ الحديث عن الأزمة الجنسية التي يتخبط فيها الشاب الجزائري وقلة وسائل الترفيه التي قد تكون عامل تفسير للحرقة حتى ولو كانت من غير المقبول اجتماعيا الحديث عنها او التفاوض حولها مع المجتمع ومؤسساته للخبرة الكبيرة من النفاق التي تسود الجو.

لكن ماذا سيقول هذا الخطاب عندما يكتشف أن هناك أشكال أخرى من "الحرقة" لم نتكلم عنها كثيرا، فقط لأنها "قانونية" ويتم التحضير لها على المدى الطويل وتقوم بها فئات ميسورة ومتعلمة: "حرقة" يتم التحضير لها منذ ولادة البنت أو الولد باختيار اسم معولم له دون نكهة دينية كسامي ورامي وليلى. ولد او بنت يتم تعليمهم اللغات والرياضة وأنواع الموسيقى في مدارس خاصة أو دولية للحصول على أعلى النتائج وأحسن الشهادات لتوجه إلى الجامعات الفرنسية أو الامريكية.

هذا النوع من الهجرة التي تحصنت فيه الفئات الوسطى الحضرية المتعلمة التي لا تريد أن يبقى أولادها وبناتها هنا في الجزائر، تثير أكثر من سؤال وتطرح أكثر من إشكال بعد أن أصبح الأب الناجح لدى هذه الفئات هو الأب الذي يستطيع تهريب أولاده إلى الخارج، المعدين للتصدير منذ ولادتهم. لأنه يرفض أن يراهم هنا... ينتحرون! مثل ما تفرعد رغم أن كل المؤشرات تظهر أنه في أحسن حال على الأقل من الناحية المهنية والمالية.

الأب، الاطار السامي أو الموظف الكبير وصاحب التأهيل العالي الذي يعمل ويستحيل وقف بنهبه. يسرق ويحتال على القانون لكن يضمن هذه "الحرقة" لأبنائه، لأنه ما يضايقه في هذا البلد، لأنه يرفض أن يتركهم يقومون بنفس الخطأ الذي ارتكبه هو ببنائه في هذا البلد.

أكيد أن الخطاب الاعلامي والسياسي سيبقى دون كلمات أمام هذا النوع من أشكال الحرقة وأسبابها، المعلن منها والمستتر. فهل يرفض الجزائريون البقاء في بلدهم، لأنها سيئة فعلا بالنسبة للجميع وبهذه الدرجة التي توحي بها قوارب الموت؟، أم أننا أمام حالة أومأ، قد تكون ظرفية رغم انتشارها الواسع؟.. أقصى أن يكون التفسير الثاني هو الأقرب للحقيقة.

نور الدين بلمداح رئيس الفدرالية الأوروبية للجمعيات الجزائرية لـ"الخبر"

"إما أن أحرق أو أصبح إرهابيا".. هكذا يرد الحراقة الجزائريون على الشرطة الإسبانية

● رجح رئيس الفدرالية الأوروبية للجمعيات الجزائرية، أن موجات الحراقة لن تتوقف رغم تراجعها بنسبة 40٪ بأثانة جراء الأزمة المالية التي ضربت دول أوروبا. ودعا المتحدث، في هذا الحوار، السلطات العمومية إلى ضرورة تغيير طرق علاج هذه الظاهرة بعيدا عن الأساليب القمعية.

لقد شهدت الشواطئ الجزائرية محاولات هجرة كثيرة في فصل الصيف الجاري، أنتم كمتابعين للظاهرة، هل من مستجدات بالنسبة للمهاجرين الجزائريين؟

وكيف تبررون الأرقام هذا العام؟

● للأسف، إذا بقيت الأمور على حالها بالجزائر فإن هذه الظاهرة لن تتوقف. لقد انخفضت بفعل 40٪بالمائة مقارنة مع السنة الفارطة، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي تعرفها أوروبا عامة والتي أثرت أكثر على كل من إسبانيا وإيطاليا، فهناك من يتريث إلى غاية تحسن الأوضاع ثم يقلع محاولته. كما أن هناك من لا يأبه لهذا الأمر ويفضل ميزيريبة بيزيريبه، ميزيريتي

نور الدين بلمداح

بالجزائر مضمونة وعلى الهرب منها.

بعد أشهر من تطبيق قانون تجريم الهجرة، كيف تعلق على نتائجه في ضوء موجات الهجرة حاليا؟

● نحن نرى أنها كقدرالية قد طمأنا فيما يخص هذا القانون، فقد قبل لنا قبل التصويت عليه بالبرلمان بأنه سيطبق على منظمي الرحلات فقط ونحن هنا دعمنا هذا الأمر وباركناه. ولكن للأسف، هذا كمن يضع الملح على الجرح، لأنه داخل السجن سنحول هؤلاء الحراقة البيانيين إلى مجرمين محترفين وليس بعيد سيتحولون إلى عصابات.

وأظن أن مخيمات رقان التي سامحت في خلق الجماعات الإرهابية وتنظيمها خير مثال. لقد كان أكثر ما يألم له الكثير من الحراقة عندما يلقى القبض عليهم، هو أنهم لأول مرة توضع الأغلال في أيديهم ولأول مرة يبيتون داخل الزنزانات، إذا كان في دينا الغريب لا تقطع يد السارق إذا سرق من أجل الأكل فكيف تعاقب من لا حول له ولا قوة. وأعطيك مثالا: أنا تحدثت شخصيا مع شاب جزائري عمره 30 سنة جاء من دلس في قارب، فور إلقاء القبض عليه من طرف الحرس المدني الإسباني، فسألته أحياتك هيئة لهذه الدرجة؟ فأجابني قائلا: وضع عائلتي مزر وأنا أكبر إخوتي ولا أستطيع أن أحضر لهم قطعة خبز. والله ثم والله، بقي لدي ثلاثة خيارات، أهاجر أو أحول إلى مسارق مجرم أو أصعد إلى الجبل وأحول إلى إرهابي.. فسألني أولم أختر أهونها؟ وتبين أن كثيرين من الحراقة أثناء التحقيق قالوا نفس الكلام.

هل يوجد حاليا أي اتصالات بين الجزائر وإسبانيا لتنظيم الهجرة والتنسيق بين الدولتين؟

● الاتصالات والتنسيق بين الدولتين متواصل ولكن ليس لتنظيمها أو إيجاد حلول بل لتوقيفها. كما أن نفس اللجان التي تعمل على ملف مكافحة الإرهاب تعمل على ملف الهجرة غير الشرعية. نحن نتمنى لدولتنا أن لا ينحصر دورها في حراسة وحماية أوروبا من الحراقة.

توالت عمليات إطلاق سراح جزائريين اعتقلوا في إسبانيا بتهمة الإرهاب ثم استفادوا من البراءة، ما الذي يفسر ذلك؟

● أعرف بأن الجزائريين الذين أدخلوا السجن ظلما وعدوانا بتهم الإرهاب بإسبانيا، أطلق سراح 94٪ منهم بالبراءة التامة، وهم الآن يطالبون بالتعويض عن الضرر الذي لحق بهم جراء بقائهم في السجن الاحتياطي مدة 4سنوات حسبما ينص عليه القانون. والحكومة الإسبانية تسعى لطردهم من التراب الإسباني بعدما جردوهم من بطاقات إقامتهم، وهذا حتى لا يتمكنوا من الحصول على التعويض المادي. فوزارة الخارجية ليس فقط لم تأبه لأمرهم أثناء وبعد خروجهم من السجن، بل قمع عنهم حتى جوازات سفرهم، ونفس الأمر حدث بلندن وإيطاليا و ألمانيا.. هذا أمر مقزز.

وعدت وزارة التضامن بتحفيزات للجالية الجزائرية في الخارج، هل تعتقد أن العرض هذا كاف؟

منذ سنوات ونحن لا نسمع إلا الوعود التي لم تر النور وهذا طعن في مصداقية الدولة. أنا أرى أبدا كما نخلط بين ما يتصناه وزير التضامن وبين ما سيجسّد. فالوزير يعيد والحكومة لا تعير اهتماما.

حاوره: عاطف قدادرة

في مطاردة بعرض البحر فجر أمس

وفاة حراڤ وجرح 18 آخرين في عنابة

توفي أحد الحراڤة وجرح 18 من مرافقيه من بينهم قاصر يبلغ من العمر 14 سنة، فجر أمس، أثناء مطاردتهم من طرف عناصر حراس السواحل شمالي رأس الحمراء بعنابة، التي تمكنت من إنقاذ 46 حراڤا، كانوا على متن قاربين، فيما تمكن القارب الثالث من الفرار.

عنابة: ع. زهيرة

● أكد السيد عبد العزيز زايدي، رئيس المحطة البحرية الرئيسية لحراس السواحل بعنابة، أن هؤلاء الحراڤة دخلوا في مواجهات وصدامات مع عناصر البحرية أثناء توقيفهم، حيث رموا بأنفسهم في عرض البحر، الأمر الذي مكّن عناصر حراس السواحل من إنقاذهم جثيما، والبالغ عددهم 46 حراڤا بمن فيهم شاب من عنابة (32 سنة)، توفي قبل دخوله إلى ميناء عنابة، وتم نقل 18 جريحا، أحدهم إصابته خطيرة إلى المركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد.

وأضاف المصدر ذاته أن الحراڤة كانوا على متن قاربين خرجا في حدود العاشرة والنصف ليلا من منطقة "فيفي"؛ الأول على متنه 24 حراڤا، تم توقيفه من طرف الوحدة العائمة رقم 260 في الساعة منتصف الليل وخمس وأربعين دقيقة، على بعد أربعة أميال شمالي رأس الحمراء، فيما تم توقيف القارب الثاني في حوالي الساعة الرابعة صباحا، على بعد عشرة أميال شمالي رأس الحمراء أيضا.

وأشار المتحدث نفسه إلى أن هؤلاء الحراڤة ينحدرون من ولايتي عنابة وقالمة، ويوجد من بينهم أجنبي من جنسية تونسية، مؤكدا أن الحراڤة انخرطوا في استراتيجية جديدة عملها، حسبهم، تمكنهم من الفرار من قبضة حراس السواحل، عن طريق الاعتداء عليهم. وأضاف نفس المصدر أن تحقيقا فتح لمعرفة ملابسات هذه الحوادث.

ع. ز

عرض البحر تحول إلى مسرح عمليات حقيقي ضد الحراڤة

الخبر .. 08 - 08 - 2009

مثول 57 حراڤا أمام قاضي التحقيق بعنابة

● أفرج قاضي تحقيق الغرفة الثانية بمحكمة عنابة، عشية أمس، عن 57 مرشحا للهجرة غير الشرعية نحو جزيرة سردينيا، في انتظار مثول 18 حراڤا آخرين يتواجدون تحت الرعاية الطبية بالمستشفى الجامعي ابن رشد بهدف تحديد موعد جلسة المحاكمة.

إحالة الموقوفين على قاضي التحقيق كانت على مراحل ودفعات، حيث تم استغلال إحدى قاعات جلسات المحاكمة لجمع الحراڤة الموقوفين تفاديا لأي انفلات، ولاسيما أن الموقوفين كانوا في حالة هيجان سببه رفضهم المثول أمام القاضي، حيث كان ضمنهم ثلاثة قصر.

كما عرفت محكمة عنابة تعزيزا أمنيا مكثفا من طرف قوات الجيش والدرك والأمن الوطنيين، بعدما تجمعت عائلات الحراڤة الموقوفين منذ الساعة الثامنة صباحا بالقرب من المدخل الرئيسي للمحكمة للتعبير عن احتجاجهم على الطريقة التي أوقف بها هؤلاء الحراڤة، ليلة الجمعة إلى السبت الماضيين، من طرف الوحدات العائمة لحراس الشواطئ، والتي أسفرت عن وفاة الشاب حمزة إكرام 32 سنة من مدينة عنابة متأثرا بجروح الصدام العنيف الذي تعرض له قارب الصيد الذي كان الضحية على متنه رفقة 23 حراڤا آخرين، وذلك أثناء ملاحقتهم من طرف إحدى وحدات التدخل التابعة لحراس السواحل جراء عدم الامتثال لأوامر التوقف ومغادرة القارب الذي كانوا على متنه.

عنابة: ش. نبيل

الخبر .. 10 - 08 - 2009

يستغل في تهريب الحراقة

بارون جمع ثلاثة ملايير في ست ساعات

حذر المتدخلون خلال اليوم الدراسي حول ظاهرة الحرقة الذي جرى أمس بمتحف المجاهد بوهران من أخذ هذه الظاهرة أبعادا خطيرة بعدما صارت تحت سيطرة الإجرام المنظم في يد شبكات تهريب البشر.

ص2

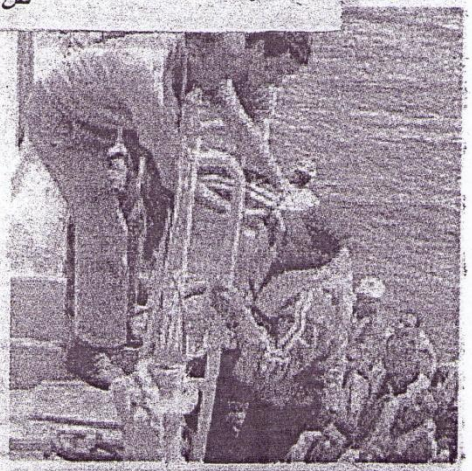

حذر المتدخلون خلال اليوم الدراسي حول ظاهرة الحرقة الذي جرى أمس بمتحف المجاهد بوهران من أخذ هذه الظاهرة أبعادا خطيرة بعدما صارت تحت سيطرة الإجرام المنظم في يد شبكات تهريب البشر التي استطاعت أن تكسب - حسب المتدخلين - مبالغ خيالية باستثمارها في يأس الشباب وتطلعهم لتحقيق حياة كريمة وراء البحر، وأصبحت في المرتبة الثالثة من حيث الخطورة بعد مهربي المخدرات والأسلحة.

وقد أجمع المتدخلون على ضرورة البحث عن علاج لظاهرة الحرقة، وجاء في مداخلة بعض الأساتذة في علم الاجتماع أن المشاكل الاجتماعية المعقدة التي يتخبط فيها الشباب والاختناق الاجتماعي بانعدام فرص أداء الأدوار داخل المجتمع كالشغل، الدراسة وغيرها جعل هذا الشباب يقدم على مغامرة طويلة في قاع البحر تتقاذفها الأمواج، وقال أن تحليل الحمض النووي (أ.د.ي.أن) لايمكنه في هذه الحالة أن يساعد على اكتشاف هوية الحراق لأن عائلته غير معروفة، وعلى هذا طالب الطبيب بضرورة تكاتف جهود أولياء الحراقة وأسلاك الأمن والطب الشرعي للخروج من هذا النفق، وأعطى مثالا بغرق 11 حراقا من تيارت العام الماضي ولحد الآن لم يتم التعرف على هوية الجثتا التي دفنت وهي مجهولة الهوية

محافظ شرطة الحدود تطرق إلى خطورة شبكات تهريب البشر التي أصبحت - حسبه - تحتل المرتبة الثالثة من حيث الخطورة بعد شبكات تهريب المخدرات والأسلحة، وأعطى مثالا عن رئيس شبكة ضبط مؤخرا بعين تموشنت بحوزته مبلغا يفوق 3 ملبار سنتيم جمعها خلال ست ساعات فقط.

ومن بين المخاطر التي جا[illegible] في مداخلات

83111

23 عنصرا بينهم فتاتان وصلوا إلى سردينيا

طالب يفضل "الحرقة" على مناقشة مذكرة تخرجه

علمت النصر من مصادر متطابقة أن فوجا من "الحراقة" يتشكل من 23 عنصرا يكون قد حط الرحال ليلة أول أمس الثلاثاء بجزيرة "سردينيا" الايطالية بعد النجاح في مغامرة بحرية على متن ثلاثة قوارب صيد انطلقت ليلة الاحد إلى الاثنين الفارط من شاطىء وادي بوقراط ببلدية سيرايدي بولاية عنابة.

واضافت المصادر ذاتها ان بعض الحراقة اتصلوا هاتفيا فجر امس الاربعاء بأهلهم وذويهم لطمأنتهم على مصيرهم والتأكيد على ان هذا الفوج من المغامرين وصل بسلام الى التراب الايطالي بعد رحلة بحرية على متن قوارب الموت دامت نحو 24 ساعة كاملة لتخلص مصادرنا الى القول بان هذه المجموعة من الحراقة تضم 21 شابا من ولايتي عنابة و الطارف تتراوح أعمارهم مابين 23 و 42 سنة اضافة الى شابتين من ولاية سكيكدة وهو مؤشر على ان الظاهرة اخذت بعدا اجتماعيا خطيرا بامتدادها الى اوساط مختلف شرائح المجتمع من شبان وشابات وفي سياق متصل كشفت مصادر مطلعة للنصر أن طالبا جامعيا بجامعة باجي مختار بعنابة فضل ليلة 22 جوان الجاري القيام بمناورة على متن قارب صيد ضمن احد افواج "الحراقة" وحط رحاله بجزيرة سردينيا الايطالية في واحدة من الحالات الاستثنائية على اعتبار ان هذا الطالب البالغ من العمر 23 سنة والقاطن باقليم ولاية خنشلة كان من المقرر ان يناقش رسالة تخرجه للحصول على شهادة ديبلوم دراسات عليا في تخصص كيمياء لكنه وقبل 12 ساعة فقط من موعد مناقشة الرسالة قرر الالتحاق بفوج "الحراقة" وقد اكتشف أمره زميله في مذكرة التخرج والذي وجد نفسه وحيدا امام اللجنة المكلفة بالمناقشة وعليه فان هذه الحالة الشاذة يمكن ان تكون ابرز واهم مثال حي على استفحال ظاهرة الحرقة في اوساط الطبقة المثقفة والمتعلمة كيف لا وهذا الشاب فضل المغامرة في عرض مياه البحر على قطف ثمار مشوار دراسي دام 17 سنة كاملة وبالموازاة مع ذلك انتشلت مصالح الحماية المدنية لولاية عنابة صبيحة أمس جثة شاب في العقد الثاني من العمر كانت تطفو على سطح مياه البحر بمنطقة صخر "سومارات" بضواحي شاطىء عين اعشير وقد كانت جثة الشاب سليمة وليس عليها اي آثار ضرب او طعنات سلاح أبيض الامر الذي ابقى احتمال ادراجه ضمن عناصر الحراقة الطرح الاقرب الى المنطق مادامت عمليات الهجرة غير الشرعية انطلاقا من الساحل العنابي اخذت منحى تصاعديا هذا الاسبوع وعليه فقد نقلت فرقة الحماية المدنية الجثة المجهولة الهوية الى المستشفى الجامعي ابن رشد في جادثة هي الثانية بشواطىء عنابة في ظرف اسبوعين بعدما كانت ذات المصالح قد انتشلت جثة شاب في حالة جد متقدمة من التعفن بالقرب من منطقة رأس الحمراء بأعالي المدينة.

من/ قرطاس

L'Océan Mirifique

PHOTO : D. R.

Une production qui tranche avec les penchants du réalisateur pour la comédie. Sujet oblige, affirme-t-il.

Par Mouloud Mimoune

Une dramaturgie qui évite les effets gratuit et les scories du «mélo», optant pour une grande sobriété

Aujourd'hui même *Harragas* est projeté au Festival international du film d'Amiens et à Rabat, au nouveau festival «Cinéma et droits de l'homme». Sélectionné à Venise, Namur, Montpellier, il a remporté récemment le grand Prix du Festival de Valence en Espagne (Le Palmier d'or) ainsi que le Prix de la meilleure musique. *Harragas* se présente comme un film noir, sombre, dur, un film sans concessions dont la facture cinématographique s'adapte parfaitement à la nature violente du sujet.

La séquence d'ouverture donne le ton : la caméra filme en «panoramique montant» un corps qui se balance dans le vide. Ce corps, sans vie, c'est celui de Omar, l'ami de Rachid, lequel, à l'instar du personnage de Omar Gatlato, raconte en voix off, la mésaventure d'un groupe d'amis qui a choisi de «brûler» sur un esquif aussi léger que le vent, dont celui du passeur (Hassan mal-de-mer, incarné par Okacha Touita), composent une mosaïque diversifiée de la société algérienne.

La narration du film et les rapports entre les personnages se développent selon une dramaturgie qui évite les effets gratuits et les scories du «mélo», optant pour une grande sobriété. L'humour, cher à Allouache, a déserté le récit pour nous signifier que le sujet ne se prête qu'au drame, sinon à la tragédie. Une fois de plus, Merzak Allouache a visé juste quant au choix des comédiens. Comme il l'a souvent fait par le passé, il a déniché de nouveaux visages non dénués de talent, pour la plupart issus du théâtre amateur de Mostaganem.

Qu'il s'agisse de la structure du récit, des dialogues ou de leur phrasé, *Harragas* respire la crédibilité des situations que ces tristes héros des temps modernes ne vont cesser de traverser. A l'instar de cette étendue d'eau infinie, belle mais pourtant si peu amicale et combien traîtresse. En conclusion, tirons un grand coup de chapeau à une mise en scène épurée et à une direction d'acteurs qui mettent en valeur notamment Nabil Asli (Rachid), Lamia Boussekine (Imène), très émouvante, ou Samir El Hakim (Mustapha le flic). A la sortie du film, les visages des spectateurs offrent les stigmates d'une émotion qui étreint de la première à la dernière image …

ILS ONT REFUSÉ D'ÊTRE RECONDUITS PAR LES GARDES-CÔTES DE ANNABA

Une vingtaine de harraga brûlent leur embarcation

Quarante-trois candidats à l'émigration clandestine secourus et arrêtés, deux autres portés disparus, une embarcation artisanale brûlée. Tel est le bilan d'une opération d'interception de harraga menée en haute mer par les éléments des garde-côtes de Annaba. Selon des sources judiciaires, ces émigrants clandestins ont appareillé dans la nuit de dimanche à lundi à partir de la plage de Boukhmira (El Bouni) à bord de deux embarcations artisanales. Agés de 16 à 37 ans, les harraga ont été repérés vers 1h, dans la nuit d'hier, par des unités semi-rigides en patrouille du groupement territorial des garde-côtes de Annaba, alors qu'ils naviguaient à 10 miles au nord de Ras El Hamra à destination de l'Espagne.

A l'appel des gardes-côtes d'arrêter les moteurs, une vingtaine de jeunes infortunés, qui étaient à bord de la première barque, n'ont pas voulu obtempérer. Ils ont décidé, contre toute attente, d'asperger l'embarcation d'essence de réserve entreposée dans des nourrices et d'y mettre le feu. Cette tentative s'apparente à un «suicide». L'intervention des gardes-côtes l'a fait échouer. L'opération de secours, immédiatement déclenchée par la marine, a permis de sauver 18 d'entre eux, alors que deux autres sont jusque-là portés disparus. Toutefois, les recherches se poursuivent toujours.

Arrivés au port de Annaba vers 5h, les harraga ont été auscultés par le médecin de la Protection civile et auditionnés par la police maritime, avant d'être présentés devant le procureur près le tribunal de Annaba.

Sur la rive espagnole, une patrouille du service maritime de la Guardia Civil a intercepté, hier matin, selon un communiqué gouvernemental espagnol, à bord de deux embarcations artisanales, 18 jeunes candidats à l'émigration clandestine de nationalité algérienne.

La première embarcation a été détectée par le Système intégré de surveillance extérieure (SIVE) peu avant minuit, à 24 miles au sud du phare de Cabo de Palos (Murcie). Deux heures après, la patrouille Hobby-8 l'a arraisonnée à 10 miles à l'est du même phare. Les migrants ont été pris en charge par la Guardia Civil au port de Carthagène où, après avoir été examinés par des médecins de la Croix-Rouge, ils ont été mis à la disposition de la police nationale qui a entamé immédiatement l'identification des concernés auprès de notre chancellerie avant de procéder à leur rapatriement vers l'Algérie, conclut le même communiqué.

M.-F. Gaïdi

PHOTO : B. SOUHIL / ARCHIVES

Tentative avortée des harraga de traverser la Méditerranée

EL WATAN. 18. 01. 2011

L'EST RÉPUBLICAIN

Dimanche 23 Août 2009 - E-mail : estannaba@yahoo.fr - Site Web: www.lestrepublic1.com

MBARQUÉS CLANDESTINEMENT À SKIKDA

Trois harraga arrêtés dans un navire antillais à Annaba

Vendredi vers 16h00, trois jeunes candidats à l'émigration clandestine, ont été conduits à la station maritime d'Annaba après leur arrestation faite à bord d'un navire étranger en rade à Annaba, venant de la wilaya de Skikda où il avait déchargé sa cargaison de conteneurs.

■ Toufik Ouazaa.

Selon Mr. Zaidi, chef de la station maritime principale des gardes-côtes d'Annaba, il s'agit de is passagers clandestins ginaires de Skikda, âgés tre 28 et 38 ans, qui aient pu rejoindre à la ge le navire ATLAS-B batt pavillon des Antilles erlandaises durant sa trarsée de Skikda à Annaba, ant d'être découverts le août, soit deux jours ant leur arrestation, ches dans la cheminée du vire par l'équipage turc ant au bateau, il s'agit, lon notre interlocuteur, n bâtiment en provence de Turquie, et qui, rés avoir déchargé ses ntainers au port de

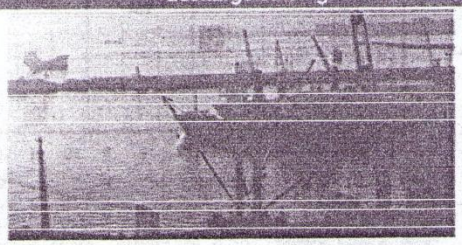

Skikda, a rejoint le lendemain le port d'Annaba pour y charger de la ferraille avant de regagner finalement le port turc de Derince. En rade, et plus précisément au lieu-dit Château vert, des éléments de l'équipage ont fait la découverte de ces trois harraga, le 20 août vers 10h00. Le commandant de bord a immédiatement avisé les garde-côtes d'Annaba qui se sont rendus à bord pour procéder à l'arrestation des trois passagers clandestins, avant de les conduire au siège de la station maritime principale. A ce niveau, ils ont été consultés par les médecins de la protection civile puis auditionnés sur PV par les gardes-côtes, et finalement, ils ont fait l'objet d'une présentation par devant le procureur de la République près le tribunal d'Annaba qui leur a signifié une citation directe pour le 02 novembre prochain. Selon notre interlocuteur, ils risquent selon l'article 545 du code maritime algérien un emprisonnement de six mois à 5 ans assorti d'une amende de 10 000 à 50 000 DA, pour s'être introduits frauduleusement sur un navire avec l'intention de faire une traversée. Il y a lieu de noter, que durant la période s'étalant entre la fin du mois de juillet et le début de ce mois, pas moins de cinq jeunes harraga ont pu regagner l'autre rive de la Méditerranée par le biais des bateaux voyageurs ou containers à partir du port d'Annaba, selon des sources crédibles. Monter clandestinement à bord des navires revient « à la mode » pour les harraga, acculés par les garde-côtes quand ils optent pour la traversée à bord d'embarcations artisanales. C'est un « ancien » phénomène qui refait surface après plus de trois années d'émigration clandestine sur des embarcations de fortune. Les jeunes candidats à l'émigration semblent être déterminés à rejoindre vaille que vaille le « paradis européen », par "harga" sur des embarcations artisanales ou en s'introduisant frauduleusement à l'intérieur des navires, dans des entreprises solitaires ou avec la complicité de passeurs contre une importante somme d'argent qui varie entre 20 et 30 millions de centimes.

L'EST . 23.08.2009

MOSTAGANEM

Interpellation de 12 harraga mineurs

L'interception, au large de Sidi Lakhdar, d'une barque en polyester à bord de laquelle se trouvaient pas moins de 12 clandestins, a mis fin à la tentative d'émigration à destination de l'Espagne. C'est dans la nuit de dimanche à lundi que l'opération a été menée à son terme grâce à la vigilance des garde-côtes de Mostaganem. Le plus tragique, dans cette énième tentative d'émigration clandestine, est l'âge de certains clandestins.

En effet, parmi les 12 jeunes interceptés, 4 sont encore collégiens. Autre particularité de ce groupe : l'absence, à bord de l'embarcation, d'une personne adulte. En effet, les 12 personnes interpellées ont 16 et 17 ans. Habituellement, à bord des embarcations, il y a toujours un passeur chevronné ayant une bonne connaissance de la navigation entre les deux rives, distantes de plus de 250 km. Apparemment, ce groupe d'adolescents a monté toute cette opération sans passer par les circuits habituels, avec un réseau de rabatteurs et obligatoirement un bon pilote, dont le rôle principal est de convoyer les clandestins jusqu'à la côte espagnole avant de revenir préparer une autre traversée. Un commerce très lucratif, au point que les frais par passager peuvent atteindre les 20 millions de centimes. Par ailleurs, les autorités espagnoles viennent d'extrader 13 clandestins interpellés il y a deux semaines sur les plages d'Alicante, où ils avaient débarqué. Parmi eux, 9 sont originaires de Sidi Lakhdar (52 km à l'est de Mostaganem) et les 4 autres de Mostaganem.

Le premier groupe avait embarqué à partir de la plage de Petit-Port (5 km au nord de Sidi Lakhdar) alors que le second avait pris la mer à partir de la plage de Chaâibya, non loin de Cap Ivi.

Yacine Alim

El Watan. 17.01.2011

فشل النظام في كل مشاريعه وأفلح في زرع اليأس

الحقرة والتهميش دفعت الشباب الى اليأس

BOUTEFLIKA APPELLE LA JEUNESSE À "PRENDRE EN CHARGE SON DESTIN"

HARRAGA
MÊME LES FEMMES S'Y METTENT

LE MINISTRE DE LA SOLIDARITÉ AU SECOURS DES HARRAGA

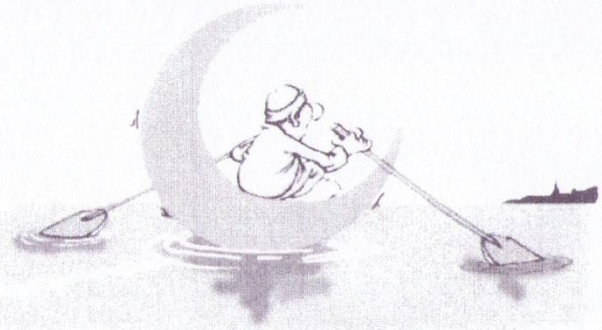

HARRAGA

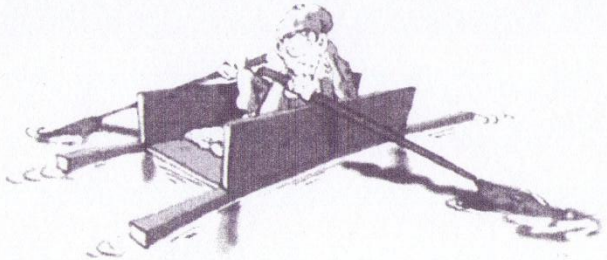

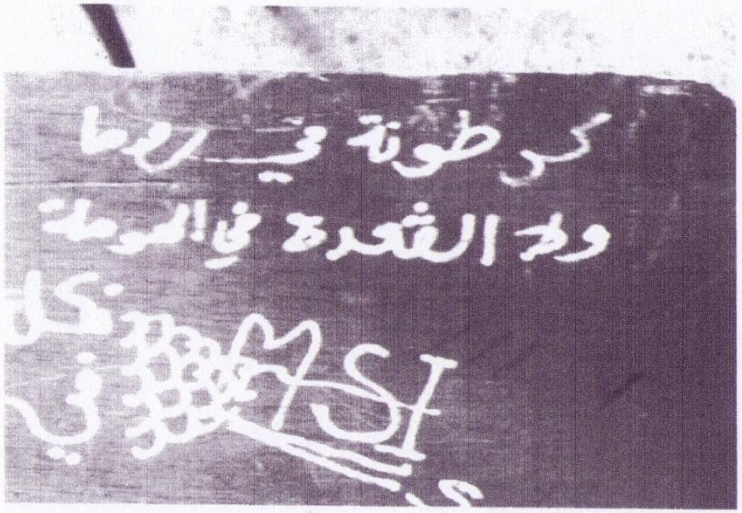

RONALDO
VISA A VENISE

MOSTAPHA M16
HARAGA

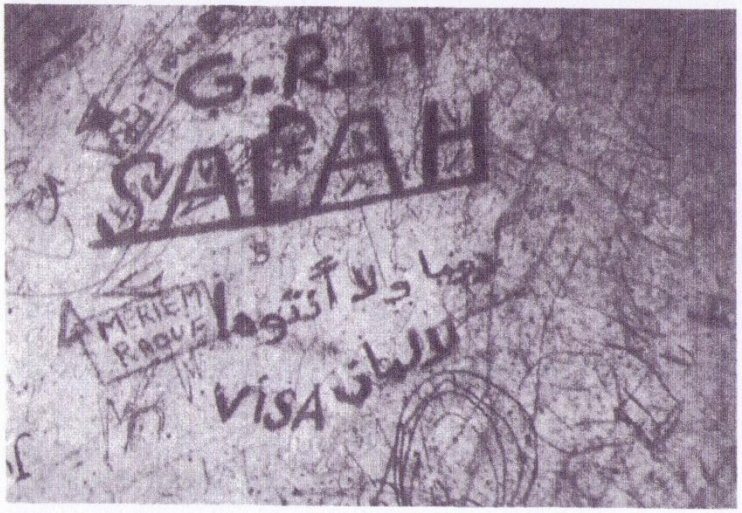
G.R.H
SARAH
VISA

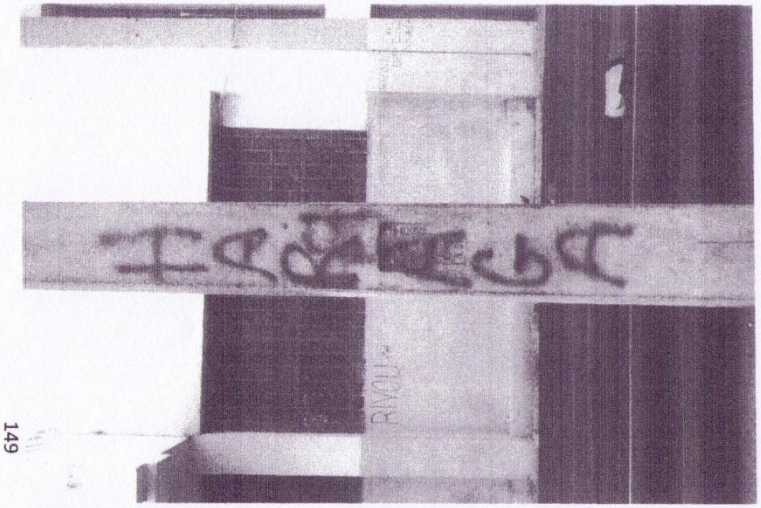

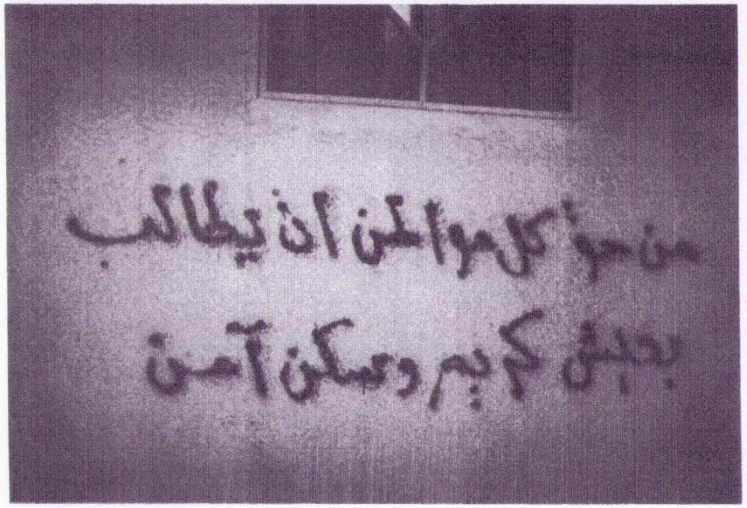

©dpa

24H
tvc

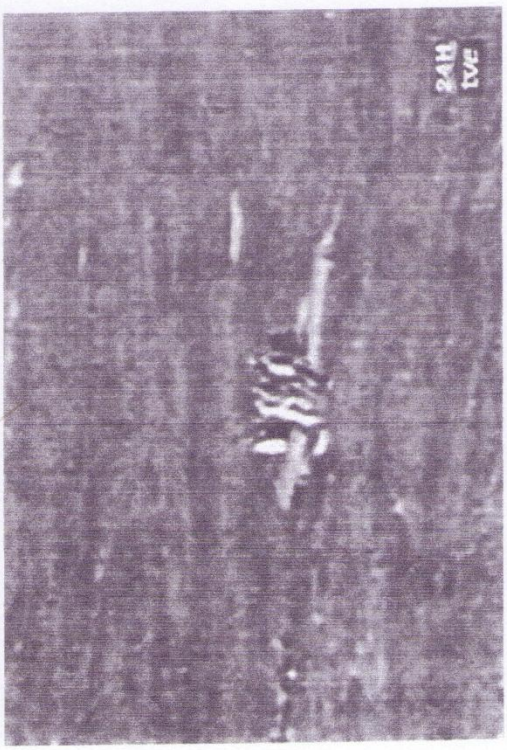
24H
tvc

تمت بعون الله